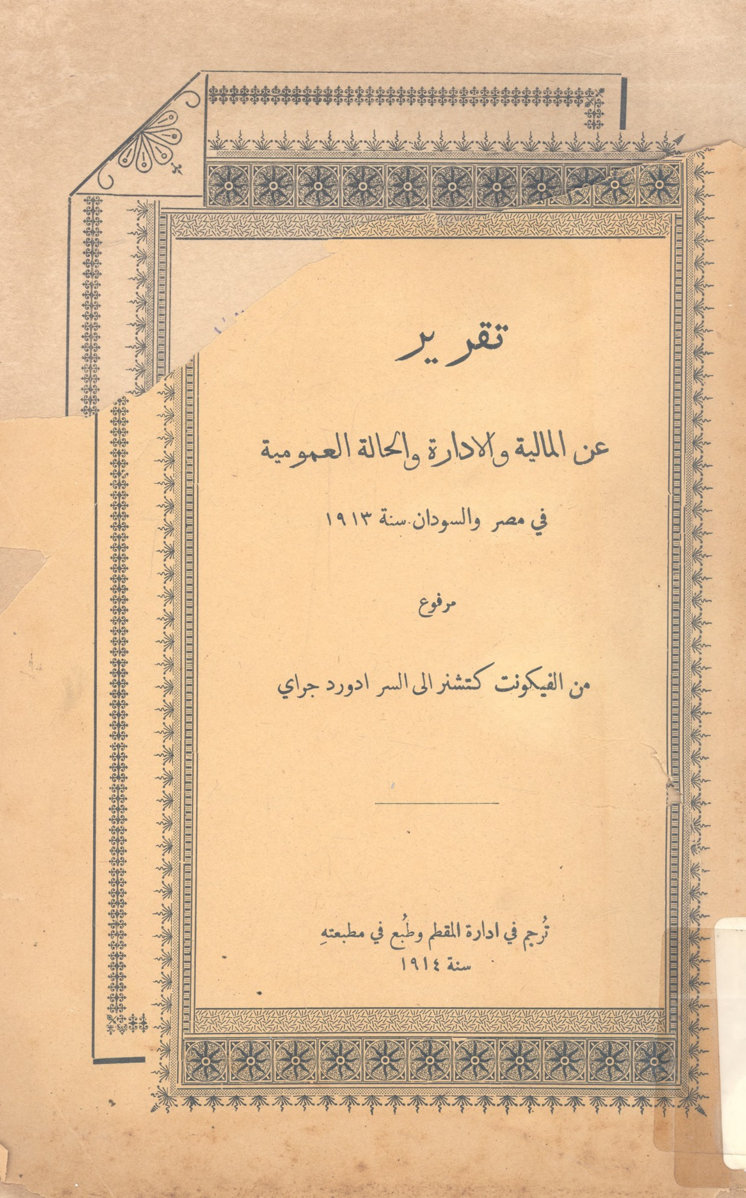


تقرير

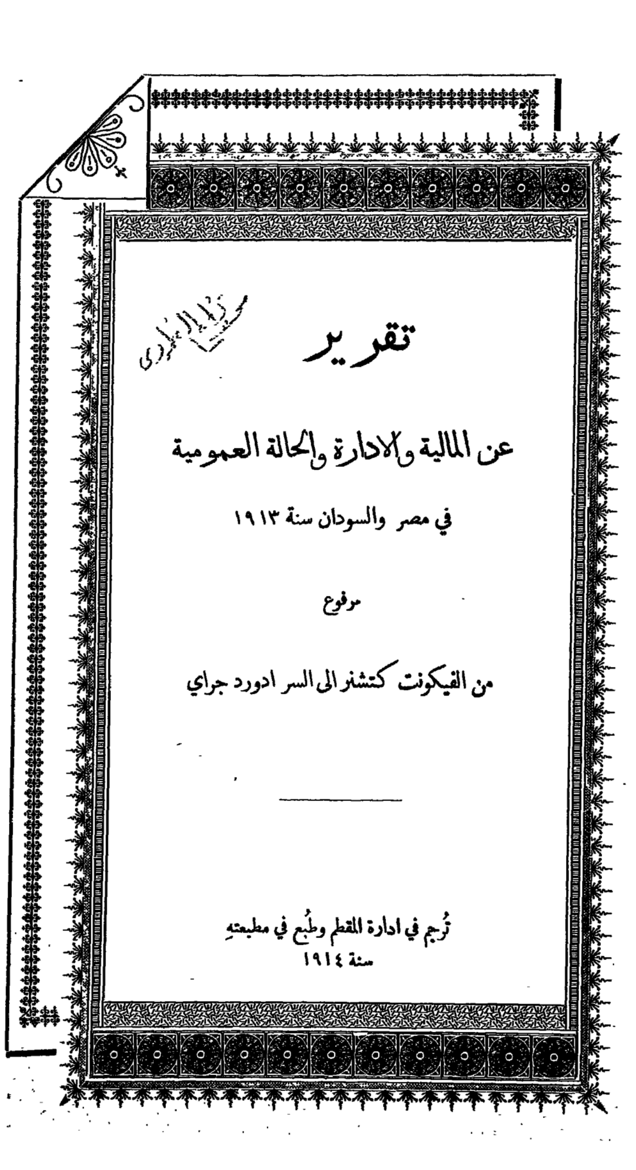
عن المالية والادارة والحالة العمومية

في مصر والسودان سنة ١٩١٣

مرفوع

من الفيكونت كتشنر الى السر ادورد جراي

تُرجم في ادارة المقطم وطُبع في مطبعتهِ
سنة ١٩١٤



تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية

في مصر والسودان سنة ١٩١٣

مرفوع

من الفيكونت كتشنر الى السر ادورد جراي

ترجم في ادارة المقطم وطبع في مطبعتهِ
سنة ١٩١٤

تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية

في السودان سنة ١٩١٣

مرفوع

من الفيكونت كتشنر الى السر ادورد جراي

مصر في ٢٨ مارس سنة ١٩١٤

مولاي

اتشرف بعرض تقريري عن احوال السودان في سنة ١٩١٣

الامضاء : كتشنر

المقدمة

(١)

اشرت في تقريري الماضي الى تحسن الحال واطمئنان البال في البلاد وأقول الآن ان هذا التحسن دام فأنتج نتائج وافية بالمرام وجاءت السكينة التامة التي شملت مصر طول السنة بأعظم فائدة لان نجاح سكان القطر في امورهم الاقتصادية مرتبط بدوام تلك الحالة الراضية والامل عظيم انهُ اذا دامت الاحوال الطبيعية موافقة تتوالى على القطر سنو الارتقاء والفلاح بلا انقطاع

واذا راعينا انخفاض النيل الخارق العادة حكمنا ان السنة كانت اعظم ثراء ورخاء مما كان ينتظر فلو انخفضت مياه النيل هذا الانخفاض العظيم في الاعوام الغابرة لكان انخفاضها هذا يعد مصيبة عامة شاملة للامة ولكن اتمام تعلية السد في اصوان في ختام سنة ١٩١٢ مكن من خزن المياه الكافية لبلوغ محصول القطن الذي هو اعظم مصدر لثروة البلاد . على ان الجانب القبلي من وادي النيل حيث لا يتيسر الري الصيفي اصابهُ ضرر عظيم من شدة القيظ لان مياه النيل لم تركب حياضهُ فاضطر خلق كثير ان يطلبوا رزقهم في جهات اخرى فوجد كثيرون منهم ابواب الرزق مفتوحة بالعمل في اعمال المصارف في الدلتا وأعانتهم الحكومة بما في طاقتها فأثبت اهل الجهات التي اجدبت من القيظ أنهم استطاعوا تعويض خسارتهم الى حد ما بكدهم وجدهم وسيرهم بحسب مقتضى الحال

ثم ان الفيضان الواطىء الذي أثر ذلك التأثير السيء في الصعيد افضى في اواخر السنة الى انخفاض المياه في النيل انخفاضاً عظيماً لم يشاهد لهُ نظير منذ مئة سنة وأكثر. فمع كل الوسائط والتدابير الميسورة الآن لخزن تلك المياه لا تكون كافية الا لارواء زراعة القطن في ربيع سنة ١٩١٤ وأما سائر المزروعات فلا بد ان يصيبها العطش والارز الذي يحتاج الى مقدار زائد من الماء لا يمكن زرعهُ على الاطلاق . فتأيدت بذلك الآراء التي اوردتها في تقرير السنة الماضية عن وجوب زيادة الوارد من المياه المخزونة للري في اوائل الصيف بانشاء سد على البحر الابيض . وسيتضح مما سيذكر في فقرة اخرى بهذا الشأن ان التدابير التمهيدية قد اتخذت لاخراج هذا المشروع من القوة الى الفعل

وفي شهر نوفمبر غير نظام الحكومة المصرية تغييراً مهماً واعني بذلك انهُ انشئ فيها نظارتان جديدتان احداهما للاوقاف والاخرى للزراعة

اما الاوقاف فكان يديرها في زمن من الازمنة الماضية ناظر مسأول يساعدهُ مجلس مختار لذلك وهذا النظام هو الذي أعيدت اليهِ الاوقاف الآن فالناظر يساعدهُ وكيل للنظارة ومجلس أعلى عدد اعضائهِ خمسة منهم شيخ الجامع الازهر ومفتي الديار المصرية ومنصباهما اسمى المناصب الدينية الاسلامية والاعضاء الثلثة الآخرون يعينون تعييناً ويكون الكل مسلمين طبعاً . وقد عين سعادة احمد حشمت باشا الذي كان اولاً ناظراً للمالية ثم للمعارف العمومية ناظراً للاوقاف وعين سعادة احمد شفيق باشا الذي كان اولاً موظفاً في نظارة الاشغال العمومية ثم عين مديراً لدائرة الخاصة الخديوية وكيلاً لنظارة الاوقاف . والمأمول ان هذا النظام يصلح ادارة ما للاوقاف من الاموال والاملاك . والموظفون المشار اليهم ينظرون الآن بالتفصيل في الاصلاحات التي لا غنى عنها لحفظ مصلحة المنتفعين من تلك الاوقاف وفي تنفيذ تلك الاصلاحات ايضاً

واما مصلحة الزراعة التي انشئت سنة ١٩١٠ فكانت ملحقة بنظارة الاشغال العمومية في اول الامر ولما ثبتت خدماتها النافعة الجليلة تقرر ان تزاد اهمية بجعلها تحت سلطة ناظر ليعظم بذلك نظامها ويتسع نطاق وظائفها وهذا ما كان الاهالي على اختلاف اقسامهم يتطلبونهُ دواماً في السنتين الماضيتين والمأمول انهُ يكون نافعاً لمصالح مصر الزراعية الكاية الاهمية . وستحول هذه النظارة مزيد العناية الى مسألة النقابات الزراعية على الخصوص فقد سنَّ لها قانون معروض على الجمعية التشريعية الآن ليمكنها من عمل اعمالها كشركات والامل انهُ يسهل لها سبيل التقدم والنجاح في هذه الحركة التي يتعاون بها الزارعون ويتضامنون . ثم ان ما يلزم لها في اوائل الامر من الارشاد في اعمالها يأتيها من قبَل نظارة الزراعة وما يلزم من المراقبة والاشراف على ماليتها يأتيها من قبَل نظارة المالية . وقد وقع الاختيار على سعادة محب باشا مدير الغربية لتقلد هذه النظارة الجديدة نظراً الى ما أظهر من الذكاء والهمة في ادارة تلك المديرية المهمة . وعين المستر هينز مراقب الاموال المقررة وكيلاً لنظارة الزراعة والمستر ددجن الذي كان مدير مصلحة الزراعة مستشاراً زراعياً في النظارة الجديدة فعسى ان تجني البلاد اعظم الفوائد من هذه النهضة في درس الزراعة علمياً وفي تحسين بذرة القطن وان ينال المزارعون من أولئك الموظفين الجدد كل مساعدة . وقد غيرت التعيينات الوزارية

التي ذكرتها تشكيل الوزارة بعض التغيير فنقل سعادة احمد حلمي باشا من نظارة المالية الى نظارة المعارف العمومية التي خلت بتعيين سعادة حشمت باشا ناظراً للاوقاف وعين ناظراً للمالية سعادة سعيد ذو الفقار باشا الذي كان مديراً للدقهلية واظهر مقدرة عظيمة مدة خدمته الرسمية الطويلة

فالوزارة مشكلة الآن كما يأتي (١)

رئيس النظار وناظر الداخلية	عطوفة محمد سعيد باشا
ناظر الحقانية	سعادة حسين رشدي باشا
ناظر الاشغال العمومية والحربية	« اسمعيل سري باشا
ناظر الاوقاف	« احمد حشمت باشا
ناظر المعارف العمومية	« احمد حلمي باشا
ناظر الخارجية	« يوسف وهبي باشا
ناظر المالية	« سعيد ذو الفقار باشا
ناظر الزراعة	« محمد محب باشا

وفي هذه السنة اشتدَّ اهتمام الجمهور بمجالس البلاد النيابية وذلك بعد اذاعة القانون النظامي منقحاً منذ برهة قصيرة وافتتاح جمعية تشريعية جديدة انشئت على قاعدة انتخابية جديدة يكون بها تمثيل الامة اشمل واعم وموزعاً بمساواة اتمَّ

وقد وجه الذين تقدموني مزيد انتباههم لمعرفة الغاية التي يمكن عندها استخدام المجالس

(١) بعد كتابة ما تقدم تغيرت الوزارة وهي مشكلة الآن كما يأتي

رئيس النظار وناظر الداخلية	عطوفة حسين رشدي باشا
ناظر الاشغال العمومية والحربية	سعادة أسمعيل سري باشا
ناظر المعارف العمومية	« احمد حلمي باشا
ناظر المالية	« يوسف وهبي باشا
ناظر الاوقاف	« محمد محب باشا
ناظر الخارجية	« عدلي يكن باشا
ناظر الحقانية	« عبد الخالق ثروت باشا
ناظر الزراعة	« أسمعيل صدقي باشا

النيابية في حكومة البلاد استخداماً مقروناً بالنجاح والفائدة فيحسن بي ان اشرح في هذا التقرير نشوء تلك المجالس وارتقاءها في مصر بوجه الايجاز

ان ما لهذه المجالس من المزايا النظرية واضح لا يحتاج الى زيادة ايضاح سواء كان من حيث عرض رغائب الهيئة المحكومة وحاجاتها على الهيئة الحاكمة او من حيث تحسين حالة الامة الادبية بتحميلها المسأولية في تدبير امورها وفي واجباتها الوطنية بجميع درجاتها. ثم ان نظام الحكم بمساعدة الهيئات الشوروية النيابية ليس بفكرة جديدة في بر مصر بل ان القرى والبلاد كانت تنتخب مشايخها منذ غابر الدهور وكان مشايخها يحكمون عليها في جميع المسائل المختصة بشؤونها الداخلية . ويحتمل ايضاً ان حكام البلاد كانوا يستشيرون المشايخ في الامور الى حد معين ولكنهم كانوا على كل حال يعاملونهم معاملة رجال ينوبون عن بلادهم

وفي اواخر حكم محمد علي باشا انشيء مجلس مشايخ البلاد واعيانها وكان الاهالي ينتخبون اعضاءه ولكن يظهر ان اولئك الاعضاء لم يكونوا يشاركون الحكومة حينئذ في تدبير امور البلاد مشاركة يعتد بها. وبعد وفاة محمد علي باشا فقد المجلس كل ما كان له من الشأن والقيمة ولم يعد له نصيب في تدبير أمور البلاد الا بعد ما جاء اسماعيل باشا واحيا مجلس الاعيان. وفي اواخر حكمه واوائل حكم توفيق باشا خلفه وقع المجلس بين مخالب الذين كان غرضهم قضاء مصالحهم الخصوصية من اهل السياسة وظل كذلك الى الثورة العرابية . ولما أخمدت تلك الثورة نشرت قوانين نظامية وانتخابية بانشاء مجلس شوري للقوانين وجمعية عمومية وكان ذلك بناء على مشورة القنصل الجنرال للدولة البريطانية .

وقد استوفى اللورد دفرين الكلام على ذلك في تقريره المؤرخ في ٦ فبراير ١٨٨٣ حيث شرح كيفية تركيب الهيئات النيابية التي أنشئت بتلك القوانين وما اعطيت من السلطة. وخلاصة ذلك بالايجاز هي (١) ان اهل البلاد من الذكور البالغين ينتخبون مندوبين عنهم (٢) ان مندوبي البلاد ينتخبون اعضاء مجالس المديريات (٣) ان مجالس المديريات تنتخب ١٤ عضواً من اعضاء مجلس شورى القوانين والخديوي يعين ١٢ عضواً آخرين بمشورة نظاره (٤) ان الجمعية العمومية تحتوي على ٨٠ نفساً وهم النظار الثمانية واعضاء مجلس شورى القوانين الستة والعشرون والستة والاربعون عضواً الباقون ينتخبهم مندوبو البلاد

وكان الغرض من انشاء مجلس شورى القوانين ان يكون هيئة صغيرة مختارة منظمة اتم التنظيم مستعدة دائماً لكي تساعد النظار في اتقان مشروعاتهم وتحول دون سن

القوانين التي لا توافق الاهالي او التي فيها حيف وظلم عليهم . وان يكون محتويًا على رجال من الذين امتازوا في البلاد باختبارهم وعلو مقامهم بين اقرانهم ورجال ينوبون عن العنصر القبطي من المصريين. فتعرض عليهِ كل القوانين والاوامر العالية التي تشتمل على تغيير في الادارة قبل المصادقة عليها ويجوز لهُ ان يشير على الحكومة بما يتعلق بالقوانين الداخلية وباعمالها الادارية وان يطلب من الوزارة ان تنظر في الطلبات التي يحولها اليها وان تجيب عليها وان ينتقد الميزانية ومصروفات الحكومة ويشير بما يبدو لهُ فيها وان يسأل النظار عن كل امر يطلب ايضاحهُ او يزوم معرفتهُ

وكان الغرض من الجمعية العمومية ان تكون هيئة اعرق من مجلس الشورى في الديمقراطية . وكانت مؤلفة من مندو بين اثنين من كل مديرية وعدد مناسب من المدن والبنادر ووظيفتها البحث في المسائل التي تهم مصالح البلاد كلها ويجوز لها ما يجوز لمجلس شورى القوانين من المناقشة والانتقاد وابداء الرغبة وعرض الآراء ولكن في اوقات اقل وفي مسائل اهم وكان يشترط ان تصادق الجمعية العمومية على كل مشروع يتضمن ضرب ضريبة جديدة قبل صدور القرار بهِ نهائيًا . وقد قص اللورد كرومر في تقريرهِ عن سنة ١٩٠٥ كيفية قيام هذين المجلسين باعمالها فقال ان مجلس شورى القوانين تقلب على ثلثة اطوار الاول كان في السنين الاولى من سني الاحتلال البريطاني ولم يكد احد يلتفت اليهِ حينئذٍ . والثاني سلك فيهِ المجلس سبيل العداوة للحكومة ولكن زمانهُ لم يكن طويلاً لحسن الحظ . والثالث كان حين كتابة اللورد كرومر لتقريرهِ المذكور وقد تفاءل فيهِ بالخير لان المجلس كان يفرغ جهدهُ حينئذٍ في معاونة الحكومة على ادخال الاصلاح الى البلاد وترقية مصالح اهلها

ولكن فأل جناب اللورد لم يتحقق كلهُ لسوء الحظ فقد تلا تلك الاطوار طوران آخران احدهما يبعث على الاسف وهو سعي المجلس في التعرض لامور يقضي نفس تركيبهِ بانها خارجة عما يعنيهِ وانهُ غير صالح لابداء الحكم فيها عوضًا عن المثابرة على الاجتهاد في قضاء الواجبات والوظائف التي أنشيء لقضائها. وقد بلغ هذا الطور غايتهُ بتناقش المجلس في مسألة قنال السويس مما دلَّ على ان ترك مصالح البلاد العظيمة الشان في ايدي رجالٍ قليلي الاختبار تتسلط عليهم المؤثرات الخارجية ويدير زمامهم ذوو المآرب السياسية يكون محفوفًا بالاخطار وغير مأمون العواقب . غير ان البلاد ادركت ما تؤدي اليهِ نصائح

المتطرفين من وخامة العاقبة فمالت الى ضدها برد الفعل · وعقب ذلك الطور الطور الاخير وهو طور الاعمال النافعة التي يذكر خبرها بالرضى والسرور

فاتضح مما تقدم ان هذا المجلس الذي كان اهم مجالس البلاد النيابية مرت عليهِ في ما مضى اطوار صعود وهبوط وادوار اعمال نافعة وادوار انفصال وابتعاد لو ترك فيها خلواً من المراقبة لعادت على البلاد بشر عظيم · واظن ان الاختبار الماضي اظهر للمصريين انهُ لا يرجى خيرٌ من السعي في الارغام على العجلة بالتحريض وبالمعارضة وان ذلك انما يؤخر كل تقدم في البلاد ويضيع الوقت الثمين · وارجو ان يكونوا قد تعلموا من العبر الماضية وجوب ابعاد المتطرفين المشاغبين وكذلك المؤثرات السياسية الخارجية اذا ارادوا ان تكون الجمعية ممثلة بالحقيقة للسواد الاعظم من الامة الذين يكدون ويجدون وهم صامتون لا يسمع لهم صوت والذين يرومون الاصلاح وتحسين احوال المعيشة وينتظرون ان يتم لهم ذلك على يد النواب الذين انتخبوهم ليكونوا عوناً للحكومة على ما فيهِ الخير لهم

ان الثلاثين سنة ليست الا كطرفة عين في حياة الامة وقد قضت بلادنا نحو الف سنة حتى ابلغت مجالسها النيابية ما هي عليهِ فان كانت الامة المصرية تحصل على مزايا المجالس النيابية بالصبر الذي لا حد له والجهد الدائم المتواصل فذانك الصبر والجهد لا يذهبان ضياعاً بل يكون جزاؤهما عظيماً . على ان الاختبار قد كشف بعض العيوب والنقائص الجوهرية التي تحول دون النجاح في تجربة دام الآن تجريبها ثلثين سنة · فتقرر عوضاً عن الاستمرار على الخطة القديمة التي لا تؤدي الى نتائج تشتدُّ بها العزائم ان تزال تلك العيوب والنقائص وان يعطى المصريون فرصةً جديدةً يحاولون بها مسألة مجالسهم النيابية في المستقبل بان يثبتوا انهم اهل للثقة التي وضعت فيهم

نعود الآن الى فرع آخر من المجالس النيابية في هذه البلاد وهو مجالس المديريات التي جاءت بنتائج أوفى بالمراد كثيراً فاقول ان خمسة مجالس زراعية انشئت سنة ١٨٧١ وكانت الحكومة تعين رئيس كل منها ومهندساً ناظراً وكل مركز من مراكز المديرية ينتدب عضواً يختار من اعيان البلاد في مجالس الاخطاط وكانت وظائف هذه المجالس (١) النظر في لزوم الترميمات اللازمة للمنافع العمومية الموجودة ولعمل اعمال جديدة (٢) تقرير المصروفات والانفار اللازمة للمراكز المختلفة والاهتمام بكل مشروع يقصد بهِ تحسين الزراعة. فالقانون النظامي الذي صدر سنة ١٨٨٣ الغى هذه المجالس وانشأ مجالس المديريات بدلاً منها وجعل مدير المديرية رئيس المجلس وباشمهندس المديرية عضواً فيه بمقتضى وظيفتهِ واما بقية الاعضاء

فندوبون ينتدب كل مركز واحداً منهم واشترط ان لا يقل عمر العضو عن ٣٠ سنة وان يستوفي بعض شروط التملك

غير ان وظائف هذه المجالس لم تكن كثيرة ولا مهمة بحسب ماعينهُ لها القانون النظامي وزادت قلتها في العدد قلةً في الفعل ايضاً بسبب قلة اجتماع المجالس نفسها ففي ما خلا ابداء الرأي في اعمال الري والمناوبات السنوية وفي انشاء السكك الزراعية وما شاكل ذلك كان اعظم شأن لها انتخاب ١٤ عضواً ينوبون عن المديريات في مجلس شورى القوانين

فغير الامر العالي الذي صدر سنة ١٩٠٩ تلك الامور في القانون النظامي وحسنها حيث زاد عدد اعضاء كل مركز الى ٢ بحيث صار عدد الاعضاء الذين ينتخبون من كل مديرية يتفاوت من ٦ في المديريات الصغرى الى ٢٠ في المديريات الكبرى بعد ما كان من ٣ الى ٨ فقط . وزاد ايضاً سلطتها وواجباتها كثيراً حيث اعطاها حق تقرير رسوم تصرف في منافع عمومية محلية . والاشارة على الحكومة في ما يختص بالمنافع العمومية المحلية . والترخيص بانشاء العزب وتقرير هدمها . والمصادقة على تغيير حدود المراكز الادارية والقضائية . وعلى انشاء مجالس محلية . وعلى مواد تتعلق بالري المحلي . وعلى فتح الاسواق العمومية . وتقرير عدد الخفراء وأجورهم

وأهم من ذلك السلطة التي أعطيت لها والواجبات التي فرضت عليها في مسائل التعليم فأصبحت صاحبة الحل والعقد في التعليم الاولي في المديريات . وزد على ذلك انها تستشار الآن في امور كثيرة لم تكن تستشار فيها قبلاً . وأصبحت ايراداتها مضمونة مقرَّرة بالسماح لها بفرض رسوم محلية وقتية لا تتجاوز ٥ في المئة من مجموع اموال الاطيان الاميرية في المديرية وقرارها نهائي في فرض تلك الرسوم وفي الامور التي تصرف تلك الرسوم عليها

وقد استعملت مجالس المديريات سلطتها المالية الجديدة هذه كثيراً ثم انهُ علاوة على ايراداتها الخصوصية منحتها الحكومة اعانات كبيرة لترقية التعليم الاولي وتوسيع نطاقهِ . وقد خصت هذا التعليم بمعظم عنايتها وأظهر الاهالي ايضاً من هذا القبيل غيرة وحمية ارتاحت اليهما النفوس فانهم قبلوا زيادة الضريبة عن طيب نفس حباً منهم برفع منزلة التعليم الاولي في البلاد كلها

وقد ترك القانون النظامي الحديث مجالس المديريات على ما كان لها من السلطة وعليها من الواجبات ولكنهُ حسن كيفية انتخابها بقانون الانتخاب الجديد

وفي سنة ١٨٩٣ طرقوا سبيلاً آخر الى الحكم الذاتي الداخلي بانشاء المجالس المحلية وهي

مجالس وظائفها تشبه مجالس المدن عند الانكليز من وجوه كثيرة · يتركب المجلس منها من ستة اعضاء او سبعة اثنان او ثلاثة منهم ينتظمون فيهِ بمقتضى وظائفهم كمفتش الصحة ومأمور المركز· وأهمُّ واجبات هذه المجالس حفظ وصيانة السكك والشوارع والجبانات والاعتناء بأمر النور والماء والكنس والرش ومراقبة السلخانات وهي منشأة الآن في ٣٥ مدينة من مدن القطر الصغرى

ثم ان في بعض المدن الكبرى مجالس بلدية مختلطة وهي في الواقع مجالس محلية ولكنها تختلف عنها بوجود اعضاء من الاجانب فيها ليتيسر بذلك تحصيل الرسوم من المصريين والاجانب معاً · ويبلغ عدد المدن التي تحتوي على مجلس من هذه المجالس ١٣ مدينة وكان في بعضها مجالس محلية قبل البلدية المختلطة · اما وظائف المجالس البلدية فشبيهة بوظائف المجالس المحلية ولكنها اهم منها

وعلاوة على ما لهذه المجالس المحلية والبلدية المختلطة من الايرادات الخاصة بها تمنحها الحكومة اعانات كبيرة فقد بلغت الاعانات التي منحتها سنة ١٩١٣ لثلاثة عشر مجلساً بلدياً مختلطاً ٣٥٠٠٠ ج · م وبلغت ايراداتها الخصوصية ١٢٧٠٠٠ ج·م والتي منحتها لخمسة وثلثين مجلساً محلياً ٥٨٠٠٠ ج · م وايراداتها الخصوصية ٤٢٠٠٠ ج·م· وسلفتها الحكومة ٧٣٠٠٠ ج · م سنة ١٩١٣ على ان تسددها اقساطاً سنوية

وحاصل ما تقدم عن هذه الهيئات البلدية ان ٤٨ مدينة تحتوي على ١٣٠٠٠٠٠ نفس من السكان تقريباً اي نحو عشر اهالي القطر تتمتع الآن بمنافع النظام البلدي الذي يتسع نطاق اعمالهِ عاماً فعاماً والذي يسَّر انشاء سكك وشوارع ومتنزهات عمومية وتوزيع الماء والنور الكهربائي والمصارف في مدن كثيرة لم يكن فيها قبلاً شيء من هذه الاصلاحات والتحسينات

اما بلدية الاسكندرية فمجلس راقٍ يفوق تلك المجالس في تركيبهِ وسمو درجة الحكم الذاتي فيه . انشيء سنة ١٨٩٠ بموافقة الدول ولم يتقدم نظامهُ ولا ارتقى ارتقاء يذكر منذ انشائهِ لامتناع تغيير شيء في لائحتهِ بغير مراجعة ١٥ دولة اوربية اشتركت في انشائهِ . ولولا ذلك لتغير نظامهُ ووظائفهُ ولو بعض التغيير بلا ريب . ولكن يقال على سبيل الانصاف للذين وضعوا مشروعهُ الاصلي ان العيوب والنقائص التي اشتكوا من وجودها فيه كان السبب في كثير منها ارتكاب الخطإ في الادارة او التقصير في مراقبة المستخدمين وليست عيوباً ونقائص في لائحة المجلس نفسها

فيتضح مما تقدم ان عدداً دائم الازدياد من سكان القطر يستدعى على مر الاعوام للاشتراك في ادارة البلاد بالانتظام في مجالسها النيابية الدنيا والعليا كالمجالس المحلية والبلدية ومجالس المديريات واخيراً الجمعية التشريعية نفسها . وان اعظم الخصائص التي يتصف بها نشوء هذه المجالس النيابية وارتقاؤها في الطبقات المتضمنة حياة الامة الاقتصادية هي نقل الوظائف من الحكومة المركزية الى الهيئات المحلية وتوسيع اختصاص هذه الهيئات على الدوام مع زيادة اشتراك الشعب في تدبير اموره الخصوصية . ولا ريب عندي ان هذا الارتقاء اثر احسن تأثير في آداب الشعب واخلاقه وساعد على ترقيه في معارج الرقي الوطني والمنزلي

هذا وان كان قوم قد اظهروا ريبهم من حين الى حين في نجاح المجالس النيابية بمصر حق النجاح فلا يغرب عن البال انه نظراً الى حالة البلاد الحاضرة لم يكن بدٌّ من تذليل مصاعب عظيمة ومن اعتراض حوائل كثيرة في سبيل التقدم والارتقاء

فان الحكومة المطلقة تترك دائماً وراءها آثار الشعور الذي تولده في النفوس ولذلك لا يتهيأ للذين اعتادوا الخضوع لاحكام حكامهم خضوعاً اعمى تقريباً ان يصيروا دفعة واحدة مستكملين لصفات المشيرين الناصحين لهم . وابداء الرأي المجرد عن المحاباة ميسور لقوم ربوا على ذلك في المواضيع التي هم كفوء للنظر فيها ولكن هذه القوة لا تكون في الناس بالفطرة بل تكتسب اكتساباً

فنتيجة تجربة جديدة كهذه البدعة تكون طبعاً في بادىء الامر على الاقل ان فريقاً يرى اجتناب ما يسوء الذين كانت قوتهم فائقة وسلطتهم مطلقة في الماضي على الاقل ويظن ظناً معقولاً بالقياس على الماضي انهم قد يسترجعون تلك القوة يوماً فيأبى ان يجاهر بضميره ويعطي رأياً مستقلاً . هذا من الجهة الواحدة ومن الجهة الاخرى تختلط الافكار في فريق آخر فيميل الى اظهار استقلال متجاوز حدود الاعتدال في اعطاء آرائه سعياً وراء غايات واماني سياسية يمكن ادراكها فيقف موقف المعارض لكل ما تعرضه الحكومة مهما كان. وهؤلاء الناس لا يرون ان الحكم بواسطة مجلس استشاري وبصحبته انما يكون بمساعدة ذلك المجلس للحكومة قلباً وقالباً بكليته وغاية قوته وان المشورة الحسنة والنصيحة الصالحة التي يبديها للحكومة في محلها هي التي يتقى بها شر المشروعات المنافية للصواب والجائرة على الناس وان آراءه واقتراحاته هي التي تمكن الحكومة من قبول رغائب الاهالي وامانيهم واجابتهم اليها وتحقيقها بقدر طاقتها

وقد ابنت في محل آخر ان بعض اسباب الفشل في الماضي اخذت لحسن الحظ في التناقص بلا ريب والمأمول انهُ متى وجه المصريون الى هذه المسألة فكرتهم الثاقبة السليمة التي طالما اظهروها في مسائل اخرى كثيرة تعرف اكثريتهم طريق الحكمة الحقيقية

وهناك سبب آخر حال دون الانتفاع بهذه المجالس في الماضي بلا ريب وهو خطأ بعض الاعضاء في الطريقة التي يتصورون وجوب السير فيها لجعل شكل الحكومة اقرب الى الديمقراطية مما هو عليهِ . اذ الهيئات النيابية انما ترقى الترقي المأمون العواقب متى ثبت اقتدارها على قضاء الوظائف المعينة لها حق قضائها فيرجى لها اذ ذاك القيام باعباء مسؤوليات اخرى اهم مما هو منوط بها واشق . أما اذا كانت لا تستطيع القيام بواجبات الحكومة النيابية في ابسط اشكالها فلا يرجى ان نفعها يزداد بتوسيع نطاق اعمالها . وليس في الارض حكومة تعدم عقلها الى حد انها تزيد سلطة المجلس الاستشاري ومراقبتهُ لكونهِ عجز عن قضاء وظائفهِ قضاء معقولاً مقبولاً

وزد على ذلك ان نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية كان قاصراً من وجوه كثيرة . فان انتخاب اعضاء من مجالس المديريات لمجلس شورى القوانين لم يكن مطابقاً للعقل ولا لاحوال البلاد لاختلاف وظائف المجلسين اختلافاً عظيماً . فكثيراً ما يتفق ان الرجل الذي يحسن اختيارهُ عضواً لمجلس المديرية نظراً الى معارفهِ المحلية ومقامهِ في مديريتهِ لا يوافق انتخابهُ لمساعدة الحكومة في المسائل التشريعية العمومية . وكذلك يتفق ان الرجل الذي يكون رأيهُ ادنى من رأي اقرانه كثيراً في مسائل المديرية يكون عوناً عظيماً للحكومة في الشؤون التشريعية

ولذلك نهجنا المنهج الذي جرت عليهِ سياستنا بشأن المجالس النيابية في مصر فتقرر اصلاح الطريقة المتبعة بسخاء في العطاء وازالة كل الاسباب المعترضة في سبيل النجاح وعليهِ سن القانون الجديد الذي تقرر فيهِ مبدأ الفصل بين مجالس المديريات والهيئة التشريعية وجعل الاهالي ينتخبون نوابهم في الجمعية التشريعية رأساً. ولما كان لا مسوغ فعلاً لوجود مجلسين واعني بهما مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ما دام احدهما اكبر من الآخر قليلاً ولا يختلف عنهُ كثيراً في تركيبهِ ولا في وظائفهِ فقد مزجا معاً وجعلا هيئة واحدة هي الجمعية التشريعية التي اعطيت ما كان لهما من السلطة ووسعت سلطتها ايضاً

في امور أخرى مهمة اهمها (١) السلطة التي اعطيت لها لتأجيل التشريع(٢) اضطرار الحكومة الى تبرير اصرارها على تقرير مشروع اذا أبت الجمعية المصادقة عليه (٣) اعطاؤها حق اقتراح مشروعات واوامر عاليــة من تلقاء نفسها (٤) ايجاد اداة بها يتيسر للحكومة ان تعرف رأي الناخبين رأساً في كل مشروع تعارض الجمعية التشريعية فيه . فكل ناقد خالي الغرض خبير بهذه الامور يرى التوسع العظيم الذي حصل في المبدأ النيابي بهذه الامور

وقد اصلح قانون الانتخاب ايضاً بحيث يتيسر للاهالي ان ينتخبوا نوابهم رأساً ويمثلوا تمثيلاً اتم وبحيث يمتنع الضغط عن الناخبين عـلى قدر الامكان وتطهر الانتخابات بوجه عام وتصير ابسط حالاً وايسر استعمالاً

اما النجاح او عدم النجاح في هذه التجربة فيتوقف على امر واحد وهو الروح الذي تتم به تلك التجربة . فان كانت الجمعية التشريعية تعاون الحكومة بروح الاخلاص والجد قاصدة خير اهل مصر وارتقاءهم وانماء ثروتهم وتحسين ادارة شؤونهم وكانت الحكومة تقبل منها تلك المعونة بمثل ذلك الروح كان اصلاح القانون المذكور كله نعماً وبركات لهذه البلاد وربما كان خطوة واسعة في سبيل التقدم الحقيقي واما اذا تغلبت على الجمعية المؤثرات الخارجية والآراء السخيفة فتشبثت بعداوة الحكومــة بلا مسوغ وتعلقت باهداب المماحكــة والمخاصمة غير اللائقة والمعارضة غير المعقولة والسعي الباطل في زيادة نفوذها الشخصي واستخفت بالمزايا التي تنال في هذه المجالس النيابية واخرت تقدم الاصلاح وسارت ضد مصالح الشعب المصري الحقيقية فهي انما تخرب نفسها بيدها ولا تقتصر على ذلك فقط بل تقنع كل العقلاء بان بلاد مصر لا تصلح الآن للمجالس النيابية التي تجرب فيها . على اني واثق بما اتصفت به الامة المصرية من الرأي الصائب والفهم السليم وارجو ان الذين ينوبون عنها في الجمعية التشريعية يثبتون رغبتهم في تقدم حكومتهم في اعمالها باتباعهم خطة التعاون الحبي بين الهيئة المحكومة والهيئة الحاكمة

ومما لا يخلو ذكره من فائدة شرح الطريقة التي نفذ بها قانون الانتخاب الجديد فنقول بالايجاز ان القانون لم يكد ينشر في شهر يوليو حتى اتخذت التدابير اللازمة لتحويل اذهان الناس في المدن والقرى الى ماهيته ومؤداه .

فعينت لجان من الموظفين لاستخراج كشوف الناخبين من السجلات القديمة واضافة اسم كل مستوف لشروط الانتخاب الجديدة اليها فاستخرجت الكشوف وختمت في اوائل اغسطس وتبين منها ان عدد الذين قيدت اسماؤهم في السجلات الجديدة يبلغ نحو مليوني ناخب ثم قسم هؤلاء الناخبون الى خمسينات بحسب القانون وكان تقسيمهم هذا في القرى بحسب حصص مشايخها وفي المدن بحسب اهل الجيرة الواحدة . وبعدما علقت كشوف الخمسينات وعلم الناخبون ما فيها ابتدأ اول عمل من اعمال الانتخاب في اواخر اكتوبر فاختير حينئذ المندوبون الذين ينوبون عن الخمسينات في انتخاب اعضاء الجمعية . وهذا الانتخاب جرى في ١٣ دسمبر واعيد بعضه في ٢٠ دسمبر فكانت نتيجته ان ٤٣ دائرة انتخبت اعضاءها باكثرية مطلقة في ١٣ دسمبر و٢٣ دائرة اعادت انتخابها في ٢٠ منه

وفي الثلثة الاسابيع التي مرت بين اختيار المندوبين وانتخاب الاعضاء للجمعية سعى المرشحون لهذا الانتخاب في استمالة المندوبين اليهم بكل واسطة من وسائط الانتخاب المعتادة وكان اشهر واسطة اعتمدوا عليها اظهار بيان خططهم فعقدوا اجتماعات كثيرة وخطبوا فيها خطباً عديدة ولم يخل الامر من قدح وطعن واتهام ولكن لم يحدث ما يكدر صفاء السلام واشتدّ اهتمام الناس بامر الانتخاب وراجت بينهم سوق المغايرة والمناظرة وهيجان الخواطر بعد ان كان السكون شاملاً في الاجراآت الاولى . واخطأت الصحف في فهم الطريقة التي يعين بها المندوبون فاوهمت الناس بان الاهالي غير مبالين بامر الانتخاب ولكن الناخبين كانوا يعلمون ان اختيار المندوبين ليس بالامر الهام فابقوا اهتمامهم الى الانتخابات الحقيقية للجمعية التشريعية . وقد جرت هذه الانتخابات لاول مرة حسب القانون الجديد على غاية ما يرام سواء كان في سيرها او في نتائجها . نعم انها لم تخل من مطاعنات وتهم بالرشوة ولكن لم تكن الادلة عليها كافية في اكثر الاحوال ولم تبطل محكمة الاستئناف الاهلية الاّ انتخاباً واحداً بسبب الرشوة فقد نفذ قانون الانتخاب الجديد جيداً في رأيي وباقل كلفة على المزارعين والعمال وخصوصاً بالنظر الى كونه قانوناً جديداً وغريباً على الجميع . وتمّ الانتخاب بتمام الانتظام وعلى وجه يوجب مدح الذين

اهتموا بامره من رجال الحكومة المحلية

اما من جهة اوصاف الاعضاء الجدد فقد كان الملاك المعروفون عند الناخبين شخصياً اعظمهم فوزاً واما السياسيون الافاقون فلم يقضوا وطراً وهاك خلاصة تركيب الجمعية الجديدة الان

الملاك	٤٩
المحامون	٨
التجار	٤
العلماء والرؤساء الروحيون	٣
المهندسون	١

وقد كان ٢١ من الاعضاء المنتخبين و٤ من الاعضاء المعينين اعضاء في مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية فتركيب الجمعية الجديدة على ما يرام بوجه الاجمال وفيها رجال يعلمون حاجات البلاد ورغائبها وقادرون على اظهارها والتعبير عنها

غيرت مصلحة الصحة العمومية تغييرات مهمة في السنة الماضية فعين السر دافيد سمبل مديراً عمومياً لها خلفاً للمستر ب. ج. جراهام والتغيير جار الان على ساق وقدم في تنظيمها وترتيبها فانها اتسعت في السنين الماضية اتساعاً عظيماً في جهات متعددة بعضها لا علاقة له بالصحة العمومية وبعضها علاقته بها قليلة فاقتضى الآن تشذيبها بفصل تلك الفروع الغريبة عنها وعليه جعل قسم المجاذيب المشتمل على مارستانين وعدد كامل من المستخدمين مصلحة قائمة برأسها ونقل القسم البيطري بمن فيه من المستخدمين الى نظارة الزراعة فبهذه التغييرات تقل قيود مصلحة الصحة ويزداد تفرغها للنظر في القضايا المختصة بصحة الناس وقد وسعت المعامل الصحية فيها وجهزت بالعدد اللازمة للابحاث العلمية علاوة على الابحاث الصحية الاعتيادية وجعلت قسمين القسم البكتيريولوجي والقسم الكيماوي وزيد عدد الباحثين في كل منهما باضافة

ثلاثة الى الاول واثنين الى الثاني فاصبح في القسم البكتيريولوجي محل لاثني عشر الى اربعة عشر باحثاً وفي القسم الكيماوي لاربعة الى خمسة باحثين وجهز القسمان باحدث العدد والآلات اللازمة للبحث العلمي. وقد عزز قسم الرمد باضافة جراحين مفتشين اليه فاصبح فيه مدير واربعة جراحين مفتشين وثلثون جراح مستشفى واما الادارة المركزية نفسها فيؤلف فيها الآن مجلس رئيسه مدير عموم مصلحة الصحة واعضاؤه خمسة والقصد منه ان يكون مجلس استشارة ومشورة وليس له واجبات تنفيذية فهو يستشار في جميع المسائل المهمة ويجوز له ان يضيف اليه كعضو فوق العادة كل موظف يكون شغله الخاص موضوع النظر والمناقشة وان يؤلف لجاناً فرعية من اشخاص ينتقيهم اما من المصلحة نفسها او من خارجها على شرط ان يكونوا خبيرين اختصاصين في المواضيع التي يريد العلم بها او المشورة فيها ٠

فبهذه الاضافات والتغييرات يتيسر لمصلحة الصحة ان تبحث في الامراض المتغلبة على اهل البلاد كالانكيلوستوما والبلهرزيا المنتشرتين في الدلتا بحيث تصيبان خلقاً كثيراً فتتركانهم ضعفاء عاجزين فتعطلان المصالح الاقتصادية في بلاد زراعية كالقطر المصري . وقد اكتشفوا بويضات البلهرزيا حديثاً في انسجة مومياء محنطة من عهد العائلة العشرين فآن الاوان لاتخاذ التدابير الفعالة لقطع هذه العدوى التي دامت طول هذا الزمان في بر مصر . وفي العزم البحث الدقيق واعمال النظر في البلاجرا وامراض العين المعدية عموماً كالرمد الصديدي والتراخوما وما شاكل والحمى التيفوسية ونحوها من الامراض واسباب تعاظم متوسط عدد الوفيات من الاطفال ويقتضي للبحث في امراض كهذه ان نكون على علم صحيح بعوامل العدوى وان نقدرها حق قدرها والا فبغير هذه المعرفة لا نستطيع ان نمنع الامراض بطرق مبنية على اساس صحيح وقد كنا الى عهد قريب غير قادرين على القيام بهذا العمل حق القيام لجهلنا تاريخ حياة الاجسام الحية المسببة لهذه الامراض اما الآن فقد ازدادت معرفتنا

لذلك وعلمنا حقائق مقررة جلية عن كيفية العدوى بتلك الامراض فاصبحنا ادرى باستعمال طرق مبنية على المعرفة الناتجة عن الابحاث العلمية

نعم ان بناء المستشفيات وتجهيزها بما يلزم لتمريض المرضى ومعالجتهم امر حميد ولازم ولكنه لا يقطع اصل المسألة التي نحن بصددها. فاذا لم نتخذ احتياطات وتدابير اخرى فمهما بنينا من المستشفيات وعالجنا من المرضى لم نؤثر شيئاً في حدوث امراض كالتي ذكرناها. ولما كانت الوقاية خيراً من العلاج فالواجب ان نضرب على اصل العلل والشرور التي ذكرتها وان نتبع خطة صحيحة مبنية على معرفة التاريخ الطبيعي لعوامل العدوى والمبادىء والاحوال التي تنتقل فيها الامراض الغالبة على البلاد وتنتشر بالعدوى من مكان الى مكان

العلاقة شديدة في كل البلدان بين الاحوال التي لاتوافق الصحة والامراض والقطر المصري لا يشذ عن هذه القاعدة . فاذا التفتنا الى القرى كلها وجدنا الاحوال فيها موافقة لحياة الاجسام الحلمية التي تحدث ما كان من الامراض كالانكيلوستوما والبلهرزيا مما يتوقف انتشاره على حالة التربة والماء والوسط غير الصحي كما في هذه البلاد . ولم تبتدىء الاصلاحات الصحية بمصر الا منذ عهد حديث وقد جرى معظمها في المدن الكبيرة والاماكن المقصودة للصحة والعافية فجاء بوجه الاجمال وافياً بالمرام كافلاً لادخال تلك الاصلاحات الى القرى بوجه الاعتدال اذ خلو القرى من الوسائط الصحية هو العلة التي يجب مداواتها ولو كان لمجرد مراعاة الاعتبارات الاقتصادية ولا ينتظر ان نتقدم كثيراً في منع الامراض المعدية المهمة ووقاية البلاد منها الا بعد ان نباشر ذلك في القرى ونخطو هناك بعض الخطى في هذا السبيل . فالقرى وما يحيطها مبنية بحيث لا يمكن جعلها على درجة يحمدها الغربيون من الجودة الصحية الا ببطء شديد لان المنازل ليست الا كوماً مزدحمة من جدران الطين الرديئة البناء السيئة التهوئة الخالية من كل تدبير لامر المياه والناس يسكونها هم ومواشيهم معاً ويستقون ماءهم من الترع المعرضة للتلوث بكل انواع العدوى والادران . وتكثر عندهم البرك في كل مكان لقرب المياه التي

تحت الارض من سطح تربتها . فاحوالها تهيىء وسطها لنمو الانكيلوستوما والبلهرزيا فيه وبناء تلك المنازل بالطوب الاخضر يستلزم ضرب الطوب من الاتربة التي حول القرى فتنخفض الارض هناك وتمتلىء بالمياه الآسنة المتجمعة من المياه التي تحت الارض والمشحونة مواد آلية من كل نوع فتصير مصدراً لاسباب الامراض الوافدة

والبرك المذكورة تردم الآن تدريجاً مراعاة لصحة الاهالي والارض التي تصلح بردمها تقلل الازدحام في القرى وتصير ساحات فضاء لسكانها. وقد تقرر حديثاً ان كل ما يردم من البرك الخاصة بالحكومة يؤخذ اللازم منه لاحتياجات القرية الصحية وللفضاء حولها ويضاف الى حرم القرية من دون ان تحمل نفقته

ولا ريب ان حالة البلاد الصحية حسنت كثيراً في الاعوام الاخيرة فقد بنيت فيها منازل احسن مما كان يبني قبلاً وانشئت ايضاً عزب صحية وتبنى الآن قرية في شمله لتكون نموذجاً يقاس عليه وقد تغلب الاهالي بعض التغلب على نفورهم من الاحتياطات الصحية فاصبح ابلاغهم لاخبار الامراض المعدية عاماً اوسترهم لها الشذوذ لا القاعدة خلافاً لما كان في الماضي وهم لا يأبون الان الفرز عند حدوث امراض معدية بل يأتون عن طيب نفس طالبين للاسعاف الطبي . والتسهيلات في ازدياد لحصولهم على الاسعاف الطبي وخصوصاً في امراض الاطفال. ومن الامور الجديرة بمزيد الاعتبار ان استقصاء اخبار الحجاج العائدين من الحجاز وفحصهم طبياً كانا من اعسر الامور منذ اعوام قليلة واما الآن فذلك يتم على اسهل سبيل وهم يأتون من انفسهم للفحص الطبي بعد ما كان الانسان يضطر ان يركض وراءهم الى مخابئهم في قراهم حتى يدركهم فيها بكل مشقة

والواجب ان نشر العلم والمعارف وتحسين الاحوال الصحية يسيران معاً يداً بيد . ومجالس المديريات ساعية في ذلك سعياً حسناً .

ان اثبات عدم موافقة الاحوال للصحة في قرى مصر امر سهل واما وصف العلاج الشافي لذلك فليس بسهل . ولكني ارى انه يستدل من الاحوال الحاضرة ان الاصلاح الوافي بالمراد يكون من الوجوه التالية (١) تعليم الاهالي مباديء الصحة وحفظ الصحة واسباب الامراض المعتادة الحدوث

في قراهم وكيفية اتقائها . وينبغي ان يؤلف كتاب حاوٍ لتلك المبادىء ويعلم في كتاتيب القرى (٢) ان ينشأ تفتيش صحي ويعين مفتش لكل عشر قرى وهو يبلغ طبيب المركز كل ما يتعلق بالمسائل الصحية في قراه ويحسن ان يختار لذلك عسكري اتم مدة خدمته ورقي الى صف ضابط في الجيش المصري فيعلم العمل المطلوب قليلاً ويعين مفتشاً صحياً (٢) ان تحسن الاحوال الصحية في القرى بعد ذلك على مبدإ حفظ النظام وتدبير امر الماء (وذلك يمنع عدوى الانكيلوستوما والبلهرزيا كثيراً) وردم البرك وبناء منازل حسنة جيدة التهوئة وتدبير مياه نقية للاستقاء ونحوه

ومن الآن الى ان يتم ذلك نحن في حل لاتخاذ الاحتياطات الواقية في الحال والجهاد في محاربة الامراض الغالبة التي ذكرتها وقد ابتدىء ذلك والعزيمة معقودة على الجري فيه بهمة وسرعة

فلمكافحة مرضي الانكيلوستوما والبلهرزيا انشىء مستشفى نقال للانكيلوستوما وفاز فوزاً مبيناً والمراد الآن التوسع في هذه التجربة ومقاتلة هذا الداء في القرى وبذلك نقع الاحوال الطبيعية التي تحدث فيها العدوى بهذا المرض تحت نظرنا وبحثنا وكذلك نقع احوال التربة الموافقة لتفقس البيضة عن الدودة ولمعيشة الدودة تحت فحصنا. ونعلم ايضاً ما اذا كان في القرى التي تشتد العدوى فيها بؤر كبيرة تنتشر العدوى منها فنهاجمها ونهلك ما فيها . فقد رووا ان في مركز من مستعمرة من المستعمرات الالمانية الافريقية التي اشتدت العدوى بالانكيلوستوما فيها نقص عدد ناقلي العدوى من ٦٤ في المئة الى ١٠ في المئة فقط وذلك بمعالجة المصابين بها مجاناً وتنظيم وسائط النظافة وتدبير المياه ونشر المعارف المتعلقة بهذا المرض بين الاهالي . ومرادنا نحن ان ننهج هذا المنهج ايضاً في مقاومة تلك العلة

ويستدل مما هو معلوم عن طريقة العدوى بالبلهرزيا ان ما يفيد في الوقاية من الانكيلوستوما يفيد في الوقاية منها ايضاً . اما البلاجرا فمرض منتشر في الوجه البحري اكثر من انتشاره في الوجه القبلي ويصيب العاملين بالزراعة في الاكثر وقلما يصيب اهل المدن . وقد تبين من البحث في مرض الانكيلوستوما ان كثيرين من المصابين به يكونون مصابين ايضاً بالبلاجرا او بالبلهرزيا والبعض منهم بهما كلتيهما . اما اسباب البلاجرا فلا تزال تحت البحث والمراد الآن البحث عنها علمياً لمعرفتها وذلك باختيار موظف واسع الخبرة والمعرفة في البحث عن المواد والحقائق التي جمعت عن هذا الداء في مصر والحاقه بالقسم الاداري في مستشفيات الانكيلوستوما وبذلك تتعزز القوة العلمية المحضة في الغارة المقصود شنها على

الانكيلو ستوماوالبلهرزيا · لان هذه الامراض الثلاثة كثيراً ما تكون معاً في القرية الواحدة

ذكر مدير قسم المجاذيب ان بين ٨٣٩ نفساً دخلوا مستشفيه ١٤٥ نفساً اي ١٧ في المئة منهم دخلوهما بعلة البلاجرا · وقد جرى البحث العلمي في ايطاليا واميركا ومصر وغيرها من البلدان التي يكثر هذا المرض فيها لاكتشاف سببه فلم يقرّ قرار الباحثين نهائياً على انهم اكتشفوه · وابتداءً درس هذا المرض منذ ثلثة اعوام في مديرية الشرقية حيث وضع ٢٠٠٠ مصاب به تحت المراقبة مدة وحضر في ذلك الحين الدكتور تشالمرس مدير دار البحث في الخرطوم الى بر مصر للبحث في بعض اطوار هذا المرض واذا اتجه البحث العلمي المحض الى البلاجرا والانكيلوستوما واستمر طويلاً بتدقيق وانتظام فلا بدّ من الوصول الى نتائج حسنة تفي بالمرام

اما اشهر امراض العيون المراد انقاذ الاهالي منها فهي الرمد الصديدي وهو اعظم اسباب العمى في بر مصر والتراخوما المزمنة التي تصيب عدداً عديداً منهم وقد ثبت ان هذه الامراض كانت متفشية في مصر منذ ٣٥٠٠ سنة كما اكتشفوا حديثاً في كتابة قديمة على البردي المعروف ببيروس ابرس · اما الوسائط المستعملة في المديريات للعلاج وللوقاية على السواء فهي مستشفى مبني للرمد في بندر كل مركز ومستشفيات وخيام نقالة للطواف في المدن والقرى البعيدة · ويمتد من هذه المراكز فروع لهذا العمل ايضاً كمعالجة التلامذة في المدارس والكتاتيب والقاء الخطب والمحاضرات عن حفظ صحة العيون وتوزيع رسائل حاوية وصف الوقاية من العدوى والتكلم مع جماعات من النساء بلغتهنّ لافهامهن وجوب الاعتناء بنظافة اولادهن والامل ان هذه الوسائط تصلح الامور بين قوم يهتمون بشفاء امراض العيون عندهم اعظم اهتمام

وقد كثر الانتباه حديثاً الى كبر متوسط عدد الوفيات من الاطفال في بر مصر · ولذلك سببان احدهما جهل القابلات المصريات اصول صناعتهن والآخر جهل الامهات واهالهن الى حد يرثي له فانهن في كثير من الاحوال لا يكدن يعرفن ما هي النظافة ولا كيف يطعمن اولادهن او يلبسنهم ثيابهم او يعتنين بهم في امراضهم

فهذه الحالة ناتجة عن التقهقر في الحضارة بين عامة الاهالي اذ المشهور ان الفلاحين قوم اقوياء الابدان اشداء البنية · ولا بد لتحسين هذه الحال من التقدم المستمر في حل المسائل الصحية ومن نشر المعارف والتعليم وخصوصاً بين النساء · وقد جرى بعض الاصلاح من هذا القبيل فانشئت مدارس للقابلات وعيادات للاطفال في بنادر المديريات · اما المدارس

فيتعلم القابلات فيها على يد رئيسة انكليزية كفوء لتعليمهن واما العيادات فيعالج الاطفال فيها. و تعلم والداتهن مبادىء النظافة وعمل الثياب والطعام الموافق ومعالجة امراض الاطفال الاعتيادية و يتم ذلك على يد ممرضة انكليزية مستوفية شروط الكفاءة له

وتقوم مجالس المديريات بنفقات مدارس القابلات وتراقب عليها لجنة السيدات المركزية بالقاهرة مستمدة مشورة مدير مصلحة الصحة العمومية ومستعينة بلجان محلية . وتعين الآن طبيبة مفتشة لتزور كل مدرسة في دورها وتراقب عملها ليتم تعليم القابلات فيها على وتيرة واحدة للحصول على الشهادة ولاخبار اللجنة المركزية بكل ما يجري فيها . وبعد ما تتم القابلة علمها وتعود الى قريتها تكون اعمالها خاضعة لتفتيش رئيسة مدرسة القابلات التي في المديرية ولاعضاء اللجنة المحلية فيبقى الاتصال دائماً بينها و بين مدرستها و يبقى عملها تحت المراقبة وتبقى احوال الاطفال في قريتها تحت المراقبة ايضاً

والرجاء انهُ بذلك يحصل التقدم في البلاد كلها تدريجاً فيتدارك قصور القابلات في القرى وما ينتج الآن عنهُ من الضرر ولا بد لهذه المساعي من الاقتران بالنجاح لانها صادرة من النساء الى النساء . والامل ايضاً ان حلقات هذا النظام كلهِ تتصل اخيراً معاً في سلسلة واحدة بانشاء مستشفى مركزي للقابلات في القاهرة ومدرسة لهن تابعة له فيكون تعليمهن فيها مضارعاً لتعليمهن الآن في البلدان الاوربية الراقية . ومتى تحقق هذا الامل يسن قانون لممارسة صناعة القابلات و يكون تنفيذهُ تحت مراقبة الحكومة

بات الطاعون في اليد الآن والظاهر انهُ جعل يذل ويذعن امام الغارة الدائمة التي شنت عليهِ منذ ظهورهِ سنة ١٨٨٩ فان المساحة التي ظهر فيها في السنة الماضية كانت مثل المساحة التي ظهر فيها في السنة التي قبلها ولكن عدد الاصابات قلَّ فانهُ لم يحدث غير ٦٥٤ اصابة سنة ١٩١٣ مقابل ٨٨٤ اصابة سنة ١٩١٢ وكانت الوفيات ٣٠٤ فقط مقابل ٤٤١ سنة ١٩١٢ والتجارب تجرب في المعهد الميجيني بمصلحة الصحة العمومية الآن لاكتشاف علاج ميسور الاستعمال قتال للبراغيث وما كان من فصيلتها

ازدادت سعة المستشفيات قليلاً في مصر والمبهج من امرها ان خلقاً كثيراً يقصدها الآن من تلقاء نفسه لان الاوهام التي طالما نفرت الناس من المستشفيات على اختلاف انواعها في بر مصر آخذة في الزوال واعظم سبب في ذلك كون الاطباء المصريين الذين يطببون فيها صاروا اوفر علماً واعظم كفاءة مما كانوا عليه في الاعوام الماضية ودرجة التمريض ارتقت ايضاً فيها لازدياد العناية بتعليم الممرضين وتربية من فيها من صغار المستخدمين

هذا وان الاشغال العادية التي تقوم بها مصلحة كبيرة يناط بها امر الصحة العمومية في البلاد على اختلاف فروعها اشغال كثيرة جداً واما ما تقدم ذكرهُ فيقتصر على الزيادات والتوسيعات المتجهة العناية اليها الآن فيها والمبذولة الهمة في اتمامها لمقاومة بعض الامراض التي يقاسي الناس كثيراً من فتكها واستئصال شأفتها من القطر المصري اذا امكن

اشتد الضغط على مصادر البلاد المالية من نقص ايرادات الحكومة بسبب تخفيض الضرائب على الاطيان التي لم تصلها المياه في الوجه القبلي ومن زيادة المصروفات التي اقتضاها انخفاض مياه النيل. وعلاوة على ذلك اقتضى الامر تدبير الاموال اللازمة والسحب من المال الاحتياطي للاصلاحات والتحسينات التي تأتي بربح وريع كالاعمال التي تعمل الآن للصرف والمصروفات الاخرى الخارجة عن مصروفات الادارة. ولابتياع سكة حديد مريوط الخديوية بمبلغ ٣٧٦٠٠٠ جنيه

فذلك يدلنا على ان الحالة المالية تقتضي بلا شك ان تزاد مصادر الايراد حتى اذا جاء الفيضان منخفضاً بقيت البلاد محافظة على ما حازت من التقدم والنجاح حتى الآن. وقد تم الشروع في ذلك بزيادة رسم الجمرك على الوارد من الدخان زيادة تزيد ايرادات الحكومة من دون ان تضايق دافعي الضرائب. ثم ان مصروفات الادارة أُنقصت بكل طريقة في الامكان. اما انخفاض النيل فلا يخلو من اقلاق البال ولكن المحسوب هو انهُ يكفي بمساعدة المياه المخزونة في خزان اصوان لارواء زراعة القطن سنة ١٩١٤ والطوالع حسنة فقد ابتدأت السنة بموسم للسياح نادر المثال

ويظهر مما سيأتي في هذا التقرير عن الحالة المالية كيفية بناء الميزانية التي غيرت قليلاً عما كانت عليه في السنين السابقة والمأمول ان الاحوال المعاكسة التي سبقت الاشارة اليها لا تؤثر في ثروة البلاد ونجاحها الا تأثيراً وقتياً لا يدوم طويلاً

ذكرت في تقرير السنة الماضية ان لجاناً عينت لاحصاء ديون الفلاحين الذين يمتلكون من خمسة افدنة فما دون ولذلك ينتفعون من قانون الخمسة الافدنة وحصر تلك الديون بالضبط. فأودعت الآن خلاصة نتائج احصاءاتهم في الجدول التالي

المديرية	الملاك المديونون من ٥ افدنة فادون		مبلغ الدين		
	عدد الملاك	مساحة الافدنة	الجملة	على المالك	على الفدان
			ج٠م	ج٠م	ج٠م
القليوبية	٣٣٣٨٩	٢٩١١١	١٠٩٦٩٩٢	٣٢،٢٥٥	٣٧،٦٨٣
الشرقية	٥٨٦١٥	٦٢٤٩٤	١٦٠١٢١٤	٢٧،٣١٧	٢٥،٦٢٢
الدقهلية	٧٠٧٣١	٧١٤٨٠	٢١٥٩٥٧٩	٣٠،٨١٥	٣٠،٢١٢
المنوفية	١٠٥٩٣٤	٩٢٥٧٨	٣١٣٧٢٠٨	٢٩،٦١٤	٣٣،٨٨٧
الغربية	١٠٠٦٣٥	١٠١٧٠٢	٣٠٧٦٠٥٥	٣٠،٥٦٦	٣٠،٢٤٦
البحيرة	٤٤١٧٨	٤٨٧٢٩	١١٤٥٢٣٩	٢٥،٩٢٧	٢٣،٥٠٠
الجيزة	١٦٥٩٤	١٧١٥١	٤٩١٢٤٥	٢٩،٦٠٤	٢٨،٦٤٢
بني سويف	١٥٨٦١	١٦٣٨٦	٣٨٣٧٩٤	٢٤،١٩٧	٢٣،٤٢٢
الفيوم	٢٣١٣٩	٢٤٧٥٤	٣١٦٦٧٣	١٣،٦٨٥	١٢،٧٩٣
المنيا	١٥١٧١	١٥٦١٧	٣١٥٦٨٩	٢٠،٨٠٨	٢٠،٢١٤
اسيوط	٣٣٦١٩	٣٧٩٧٧	٦٦٩١٨٦	١٩،٩٠٥	١٧،٦٢٠
جرجا	٤٨٨٢٢	٥٠٤٠٤	٩١٩٧٧٣	١٨،٨٤٠	١٨،٢٤٧
قنا	٤٧٧٨٠	٤٦٠٢٠	٦٢١٥١٢	١٣،٠٠٧	١٣،٥٠٥
اصوان	٤٦٣٩	٤٨١١	٥٦٥٠١	١٢،١٧٩	١١،٧٤٤
المجموع	٦١٩١٠٧	٦١٩٢١٤	١٥٩٩٠٦٦٠	٢٥،٨٢٨	٢٥،٨٢٤

فيظهر من الجدول المذكور آنفاً ان حملاً هائلاً من الدين يقرب من ١٦ مليون جنيه مصري واقع على كواهل افقر فلاحي الارض في هذه البلاد فاذا اعتبرنا ان الفدان مدين بمبلغ ٢٥ جنيهاً مصرياً في املاك ملاك كثيرين جداً وان معدل الفائدة عال ايضاً حكمنا ان هذه الحالة المالية غير مأمونة العواقب على عدد عظيم من الملاك ولكن قانون الخمسة الافدنة الذي يحمي للفلاح ملكهُ مكّن من جعل طريقة استيفاء الدين بسيطة وهذا كان امراً لازماً ولولا الحماية المتأتية عن قانون الخمسة الافدنة لكانت العواقب غير حميدة ورجائي ان الطبقات الفقيرة في البلاد تزداد يسراً وحالتها الاقتصادية تحسن بالكسب

والاقتصاد وزوال التجربة التي كانوا معرضين للوقوع فيها بالاستدانة على املاكهم الصغيرة. وقد جاءت الوقائع غير مصدقة لما تكهن به قوم من ان قلة التسليف المسببة عن قانون الخمسة الافدنة تضطر الملاك الصغار الى بيع اطيانهم وتؤدي الى محاولتهم التخلص من القانون بالاحتيال عليهِ. فقد ثبت ما يخالف ذلك وهو ان الاطيان التي ينطبق عليها ذلك القانون قد قل بيعها وان العقود التي عقدت خارج القانون قليلة جداً لا يعتد بها مطلقاً

ويحسن أن يعاد احصاء ديون الملاكين الصغار بعد خمسة اعوام وارجو أن نتيجة الاحصاء تثبت حينئذٍ فائدة هذا القانون بالبرهان

أما الحقانية بجميع فروعها فلا تزال تتقدم على ما يرام في ادارة العدل ادارة فعالة منزهة عن المحاباة في جميع محاكم البلاد على اختلاف انواعها. والازدياد المتواصل في مقدار اشغالها يقابل بزيادة تدريجية في عدد القضاة وفي رواتبهم على قدر ما تسمح به حالة الميزانية. وربما كان اخص ما يستوقف الابصار في اعمالها في السنة الماضية هو نجاح تجربة محاكم الاخطاط التي يجلس فيها رجال من اعيان البلاد غير متعلمين الحقوق ولا متمرسين في القضاء، والدليل على هذا النجاح ظاهر من عدد القضايا التي استؤنفت فيها احكامهم فقد نظروا في السنة الماضية في ٢٥٠٠٠٠ قضية وكان بينها ١٤٠٠٠ قضية قابلة للاستئناف فلم يستأنف منها غير ٢٠٠ ومع ذلك ايد القضاة الاصوليون ٨٠ في المئة من تلك الاحكام

وأما الامن العام فيقال عنهُ انهُ مع كل الجهد الذي يبذلهُ المسأولون عنهُ من رجال الحكومة ازداد عدد الجنايات في السنة الماضية. وبعد ما جدد تنظيم قسم الامن العام في نظارة الداخلية سنة ١٩١٢ اتخذت بعض التدابير المانعة للاجرام إما بالمداركة والاحتياط او بالضرب على ايدي المجرمين ولكن لم يمرّ على تلك التدابير وقت كاف لان تؤثر تأثيرها وانا انتظر ان النتيجة تكون في هذه السنة احسن مما كانت في الماضية. وفي أوائل سنة ١٩١٢ عقد المديرون كلهم اجتماعاً في القاهرة تناقشوا فيهِ هم ورجال الحكومة المركزية في مسألة الامن العام فاتفقت آراء الفريقين على انهُ ما دام نظام السجون الحالي على ما هو عليهِ لا يفي بالغرض المقصود منهُ لارهاب المجرمين. وهذا ما يتفق عليهِ ايضاً رأي كل من درس مسألة الاجرام في القطر المصري ويؤيدهُ ازدياد عدد الجرائم التي يرتكبها المجرمون القدماء. وفي دسمبر الماضي ارسل ناظر الداخلية الف مجرم من المسجونين في السجون المركزية الى السودان بناء على ماله من السلطة وبعد الاتفاق على ذلك مع حاكم السودان العام. فامتنع ازدحام السجون بارسالهم واستغني الامر عن بذل الاموال حالاً على توسيعها ولابد ان ذلك يرهب

الذي تحدثهم النفس بالاقدام على ارتكاب الجرائم فيحجمون عن ارتكابها

واما مجالس المديريات فلا تزال جادة في اعمالها الحسنة . وقد تولت في سنة ١٩١٣ امر التعليم الاولي في مراكزها تدريجاً اتباعاً للسياسة التي شرحتها في تقريري الماضي عن الجمع بين سعيها وسعي نظارة المعارف في التعليم فاصبح امر الصرف على تلك المدارس الاولية وترقيتها وتوسيعها بيد مجالس المديريات من بدء هذه السنة . ومما يسرُّ ذكرهُ انها بينما تنفق الاموال الطائلة على التعليم لا تقلل اهتمامها بالمنافع العمومية ايضاً فقد وجهت انتباهها الى المشروعات المختلفة التي يقصد بها اصلاح الاحوال الصحية في القرى وجعلت خير الاطفال من الاهالي موضوع عنايتها الخصوصية كما ذكرت في غير هذا المكان . غير اني لحظت ان مجالس منها تتبع تغيير روُسائها بتغيير سياستها فتهمل عند تعيين رئيسها الجديد مشروعات نافعة صرفت على الشروع فيها اموالاً كثيرة وتحملت تعباً وكلفة وتحول كل همها الى مشروع آخر جديد نافع كتلك المشروعات ولكنهُ يختلف عنها في ماهيتهِ كل الاختلاف. فيحسن بالمجالس وروُسائها ان تتحقق ان المثابرة على سياسة واحدة يمكن ان توُدي الى احسن النتائج

ذكرت ان درس الزراعة درساً عملياً ازداد شأناً واهمية بانشاء نظارة للزراعة وسابسط الكلام بالاسهاب في محل آخر من هذا التقرير عن العمل الجليل الذي عملتهُ مصلحة الزراعة لما كانت تابعة لنظارة الاشغال العمومية غير اني اقتصر الآن على ذكر امرين ارى لهما اهمية خصوصية فاقول

ان ظهور الدودة القرنفلية ثانية في الخريف الماضي (وكان اول الانتباه اليها سنة ١٩١٢) زاد المخاوف طبعاً ولم يمكن حتى الآن سن قانون لابادتها بتنقية اللوز المصاب بها وحرقهِ ولكن اتخذت الاجراءات الادارية الممكنة لبلوغ تلك الغاية . ولما كانت هذه الدودة تصيب البذرة كما تصيب اللوزة فهم يسعون الآن في اتلاف بيضها وهو في البذرة إما بالوسائط الميكانيكية او بغيرها كامرار البذور في غرفة حامية . ورجائي ان هذه الوسائط ونظائرها متى اتقنت ونفذت بقانون يسن لذلك تكفي لتقليل الخسارة التي تنتج عن هذه الآفة ان لم تكفِ لمنع تلك الخسارة كلها

المناقشة دائرة منذ مدة في نظام يراد ادخالهُ الى البلاد لتعاون اهل قراها تعاوناً زراعياً فقد ثبت امكان النجاح في هذا النظام بمصر وثبتت مزاياهُ وفوائدهُ بتجربتهِ في عدة قرى في جهات مختلفة وجاء انشاء نظارة للزراعة مسهلاً لتوسيع نطاق نقابات القرى وترقيتها كثيراً بمراقبة تلك النظارة لشركات التعاون الزراعية في القرى ومساعدتها لها في الاعمال الزراعية التي

تتعاطاها . ولا ريب في ان اعظم مبدإٍ يتوقف عليه نجاح هذه الشركات هو السهولة التي يتيسر لها بها ان تستلف المال بفائدة قليلة . وهذا لا يتيسر لها الاَّ اذا أُسست على الاساس القانوني الذي تؤسس عليه الشركات المدنية المسجلة ووضعت ماليتها تحت مراقبة نظارة المالية . فحالما يسن قانون على هذه المبادىء يؤمل الاكثار من تطبيق مبدإ التعاون الزراعي على القرى بانشاء النقابات العديدة فيها . وحالما تصير ادارتها موضوع الثقة سواء كان من جهة اعمالها او من جهة ماليتها ينال الفلاح الصغير منها مساعدة عظيمة ذات قيمة ثمينة

اما المعارف فجارية على الخطة التي مرَّت الاشارة اليها . وقد جدَّ فيها ما يستحق الاعتبار انشاء مدرسة ابتدائية مجانية في القاهرة . غير ان مبدأ التعليم المجاني هذا ليس بجديد تماماً في بر مصر فتلامذة الكتاتيب الفقراء الذين لا يستطيعون الدفع يعلمون مجاناً فيها . ووسائط التعلم مجاناً في ما هو ارقى من المدارس الابتدائية متوفرة بالاعانات التي يمكن للفائز الحصول عليها في المدارس الثانوية والفنية . وتلامذة مدارس المعلمين يدخلون اليها و يعلمون فيها مجاناً . فادخال التعليم المجاني الى المدارس الابتدائية الآن اتم سلسلة التسهيلات التي يتيسر بها للتلامذة النجباء الذين سدت في وجوههم السبل ان يحسنوا احوال معيشتهم في المستقبل . وهم يتغذون الآن في المدرسة مجاناً و يحترس مزيد الاحتراس حتى لا ينتفع بذلك غير التلامذة الفقراء الذين يستحقون هذه المساعدة

اما المحاكم المختلطة فليس عندي عنها غير ما ذكرتهُ في تقريري الماضي . ولكنني اذكر بسرور تقدم الامور يسيراً فيها اخيراً من جهة الاجراءات فقد ذكرت في تقريري الاخير ادخال بعض الاصلاحات الى الاجراءات لاستيفاء الديون التي برهون وللحجز على الاطيان و بيعها تنفيذاً للاحكام . ثم ادخلت اصلاحات اخرى اعم من تلك في السنة الماضية فصدر قانون جديد يسدُّ ابواب التأجيل والتطويل التي كان يطرقها بعض المديونين الذين لا خلاق لهم ليؤجلوا دفع ديونهم و يؤخروا مداينيهم عن استيفائها وقد ضيق هذا القانون ايضاً السبل التي كان الآخرون يدخلون منها بينهم ليحولوا دون تنفيذ الاحكام . وقلل التأجيل ايضاً في تسليم الانذارات وعدل لائحة الرسوم وادخل اصلاحات اخرى صغيرة في النظام الحالي

ولكن مسألة النظام الكلي باقية بلا حل ولا أرى كيف يمكن اصلاح حالة اصلاحاً جوهرياً ما دامت عيوبها ونقائصها مغروسة في نظام الامتيازات الاجنبية . وقد طالما الحت هذه الوكالة في التقارير التي صدرت منها منذ اعوام كثيرة في وجوب تعديل هذا النظام تعديلاً جوهرياً فعسى حل هذه المسألة ان لا يطول الآن كثيراً

الباب الاول

في المالية

٢ — الحالة المالية

ذكر المستشار المالي في مذكرته عن ميزانية سنة١٩١٤ الامور التالية عن الحالة المالية العمومية في مصر واني اوافقهُ عليها تمام الموافقة وهي

« قدرت في مذكرتي عن ميزانية سنة ١٩١٣ ان قيمة محصول القطن لسنة ١٩١٢ ستزيد عن قيمة محصول السنة السابقة ورجحت ان تبلغ هذه الزيادة مليونين ونصف مليون جنيه فجاءت النتيجة دون ما قدرت بقليل فقد حسبوا قيمة المحصول ٣٢ مليون جنيه اي بزيادة ٢١٤٠٠٠٠ ج . م على قيمة محصول سنة ١٩١٢

«وقد يظن لاول وهلة ان هذه الزيادة في قيمة اهم صنف من صادرات القطر أثرت مباشرة في واردات سنة ١٩١٣ التي زادت قيمتها نحو مليوني جنيه ولكن عند انعام النظر يتضح ان هذا الاستنتاج ليس في محله فان هذه الزيادة في الواردات يكاد يوازيها الاختلاف الذي طرأ على حركة النقود فقد اسفرت هذه الحركة في موسم القطن سنة١٩١٢—١٩١٣ عن ان صافي ما صدر من النقود من القطر المصري بلغ ٢٠٠٠٠٠ ج . م وكان صافي ما ورد اليه منها في العام السابق مليوناً ونصف مليون جنيه ولم يسبق مثيل لذلك اي لزيادة صادرات النقود على وارداتها في القطر المصري الا في عام ١٩٠٨ — ١٩٠٩ حينما نقصت قيمة محصول القطن عن محصوله الحالي سبعة ملايين ونصف مليون جنيه

« وعليه فبدلاً من ان تزيد الواردات على نسبة زيادة الصادرات حدث في ميزان تجارة القطر تعديل ربحت به الصادرات مليوناً ونصف مليون فدلّ ذلك على ان اقتراض الاموال الجديدة من البلدان الاجنبية نقص ما يعادل هذا القدر او وقف وقوفاً تاماً

«ويظهر من فحص أنواع الواردات ان هنالك نقصاً عاماً في أصناف المأكول والملبوس ويستثنى منها الحبوب والدقيق فان الوارد منها زاد زيادة عظيمة لسد عجز محصول البلاد وقد بلغت الزيادة في هذين الصنفين فقط من الواردات نحو ١٢٠٠٠٠٠ ج . م أما باقي الزيادة فناشئ عن ارتفاع الاسعار التي اضطرت مصر الى دفعها في شراء المنسوجات القطنية والفحم والبترول والخشب وسواها من البضائع

« وقد صحب هذا التعديل في ميزان التجارة والنقص في الاقتراض نقص في مقطوعية البضائع التي تعد من الحاجيات العامة وامتناع عن خزن الذهب والخلاصة ان الادلة متوفرة من جهات شتى على أن البلاد أخذت تسير في سبيل الاقتصاد

« وهذا الميل الى الاقتصاد ينشط العزائم ولكن لا بدّ من الاعتراف ان السبب الاكبر فيه ضغط الديون والاضطرار الى تصفية الديون التي تحمل الجمهور عبئها في المدة التي تقدمت الازمة المالية . ومن الامور المسلم بها عموماً انهُ لو صفيت المراكز الضعيفة تصفية تامة بعد أزمة سنة ١٩٠٧ لأدى ذلك الى التعجيل في ردّ القوة والنشاط الاقتصادي الى السوق والجمهور . وحسبنا شاهداً على بطء سير التصفية عدد التفاليس ونزع الملكية لتسديد الديون وما نشأ عن ذلك من الشعور بضياع الثقة والامنية الذي ساد الدوائر المالية والتجارية فانهُ ظاهر في تقارير غرف التجارة والشركات العمومية »

ثم قال المستشار بعد ذلك «ومما يقضي بالاستغراب لاول وهلة ان الزيادة العظيمة في قيمة محصولات البلاد منذ غرة القرن الحاضر في الحكومة لم تكسب القطر مركزاً أثبت من مركزه المالي الحالي مع انها كانت مقرونة باسباب الامن والنظام التي كفلها حسن الادارة في الحكومة نعم ان لبعض العوامل كزيادة عدد السكان وغلاء أسباب المعيشة يداً في هذا الامر ولكن هذه النتيجة المخيبة للآمال يجب أن تعزى خصوصاً الى تراكم الديون والاسراف في النفقات

«ومع ان الزيادة في الديون تحمل موارد ثروة البلاد عبئاً يبقى الى زمن بعيد أو يدوم فان الحالة الحاضرة غير المرضية ستتبدل باستمرار التصفية ومرور الزمان فتصلح وتكون أثبت وأقل تقلباً منها الآن . والامل الاكبر بتعجيل التحسين معقود بالمساعي التي يبذلها الافراد لتقليل النفقات والامتناع عن عقد سلف جديدة الا اذا كان الغرض منها ايجاد ريع . وفي الاحصاءات التجارية ما يدل على ميل صحيح الى هذا الامر كما تقدم ومن الادلة الناصعة التي تؤيد هذا الاستنتاج تخفيض النفقات بين المزارعين

« والمرجح ان معظم الفضل في هذا الامر الاخير عائد الى نتيجة قانون الخمسة الافدنة فان الذين انتقدوا هذا القانون تسرعوا في الحكم بانهُ يحرم الفلاح الصغير من كل ثقة مالية به في حين ان هذه الثقة من اللوازم الاقتصادية لهُ ولكن الحقيقة هي ان الحاجة الحقيقية التي يحتاجها الفلاح أو المالك الصغير الذي يزرع أرضهُ بيده من غير أن يستأجر لها عمالاً اقل مما كان يظن وان الاموال التي كان يقترضها عادة برهن أرضه

كانت تنفق في الغالب في اعمال لا ربح ولا ثمرة منها وفي الاسراف في المعيشة ولما كان الغرض من القانون منع هذا الاقتراض فقدكان المنتظر ان تقل مصروفات هذا الفريق وهذا هو الواقع الآن على ما يظهر . وبالاجمال يحق الاعتقاد بان القانون أخذ يأتي بالنتائج الحسنة التي كانت تنتظر منهُ وانهُ سيعيد المالك الصغير الى المنزلة المالية الامينة المستقلة التي لابد منها لسعادة البلاد وخيرها

« ولا يخفى ان القول بعدم استغناء الفلاح الصغير عن الثقة المالية يفضي الى القول بوجوب ايجاد نظام متسع النطاق للاستدانة يفتح للفلاحين أبواباً أخرى بدلاً من التي أقفلها هذا القانون في وجوههم ولكن الغرض المقصود من القانون تضييق سبل الاستدانة لا فتح سبل جديدة اليها كما تقدم وخير ضمان لتحديد الثقة الزراعية والانتفاع بها هو الضمان الموجود في نظام التعاون ومما يجدر ذكرهُ في هذا المقام ان مساعي شركات التعاون الزراعية الموجودة الآن انصرفت الى الاستفادة والانتفاع من ابتياع الاشياء بالجملة بالاشتراك بين أعضائها لا الى تسليف الاعضاء

« وان التدابير التي هي موضوع المناقشة الآن ترمي خصوصاً الى تحسين حالة المزارع الصغير والمظنون انها ستساعد كثيراً في تحسين الحالة الاقتصادية اجمالاً وفي الوقت عينه وجهت الحكومة عنايتها الى ترقية موارد ثروة البلاد والانتفاع بالقوى الضائعة الآن على قدرما تسمح ماليتها به فقد شرعت في اعمال الصرف واصلاح الاراضي في بقاع واسعة واهتمت بزيادة ماء الري وتنظيم توزيعه وبعمل اعمال اخرى ذات ربح فاذا ايد الاهالي الحكومة في هذه الامور وعضدوها فان ثروة البلاد لا تلبث ان تنمو وتعظم نمواً يعيد القطر الى المنزلة الاقتصادية الرفيعة التي هو جدير بها بغنى موارده الطبيعية العديمة النظير واجتهاد اهله وحبهم للعمل وبتوطد اركان الامن الذي تضمنهُ حكومتهُ »

وقد اقتبست العبارات التالية من مذكرة المستشار المالي عن حالة مالية الحكومة وأني اوافق على الخطة المالية التي بسطت فيها ويرى مما يلي ان شكل الميزانية وطريقة مراقبة الاعتمادات عدلا تعديلاً عظيماً ثم ان الحكومة تفكر في اتخاذ التدابير لتحسين نظام مراجعة الحسابات .وقد تبين للحكومة انهُ يحسن تغيير تاريخ السنة المالية لاسباب ذكرت في مذكرة المستشار المالي فاقتضى هذا التغيير وضع ميزانية للمدة الواقعة بين نهاية السنة المالية الماضية والسنة المالية الجديدة .وعندي ان التغيير الذي تمَّ هو اصلاح شديد الاهمية في ادارة مالية البلاد فللموظفين الذين اقترحوهُ وأتموا وضعهُ فضل عظيم

« ستنقص ايرادات الحكومة بحكم الاضطرار سواء كان بسبب ما يصيبها بانخفاض النيل او بما سبقت الاشارة اليهِ في صدر هذه المذكرة من الميل الى الاقتصاد في النفقات

«في سنة ١٩١٣ بلغت الايرادات العادية ١٧٣٦٨٦١٦ ج ٠ م فنقصت عن ايرادات السنة السابقة ١٤٧١٢٧ ج ٠ م وهذه اول مرة دخلت ايرادات مصلحة الدومين التي تخلصت من عبء الدين الذي كان عليها في الايرادات العمومية وقد بلغت زيادة الايراد من هذا القبيل ١٨٨٠٠٠ ج٠م بعد طرح اموال الاطيان التي لا تجبى الآن على املاك الدومين فالنقص الحقيقي في سائر ابواب الايراد اذاً يبلغ ٣٣٥٠٠٠ ج٠م

« واهم ابواب الايراد التي وقع فيها النقص هي سكك الحديد والمحاكم

« وقد بلغ النقص في ايرادات سكك الحديد ٩٣٣٠٩ ج ٠ م او ٢,٣ في المئة ونحو ثلثي هذا العجز واقع في باب نقل البضائع وقد نشأ فيهِ عن حادث عرضي وهو ان محصول القطن سنة ١٩١٢ بيع باسرع مما بيع محصول سنة ١٩١٣ فنقصت كمية القطن التي نقلت في هذه السنة عن المعتاد اما رصيد العجز فواقع في باب نقل الركاب وقد نشأ بعضهُ عن انشاء محاكم الاخطاط التي قللت دواعي السفر و بعضهُ عن اقتصاد الناس في النفقات

« اما نقص ايرادات المحاكم البالغ ١٨٧٥٩٧ ج ٠ م فكان من الامور المنتظرة لان هذه الايرادات زادت في اواخر سنة ١٩١٢ زيادة غير معتادة بسبب الرسوم التي دفعت لتسجيل العقود والاوراق التي لها علاقة بقانون الخمسة الافدنة وقد نقصت ايرادات المحاكم الاهلية بسبب انشاء محاكم الاخطاط وكنت قد قدرت وقوع ذلك في مذكرتي عن ميزانية سنة ١٩١٣

« وفي ايرادات الاموال المقررة نقص قدرهُ ٢٥٠٠٠ ج٠م بعد طرح الاموال التي لم تعد مصلحة الدومين تدفعها عن اطيانها و بعض هذا النقص ناشئ عن اعفاء الاطيان التي لم ترو والبعض الآخر عن المتأخر من اموال الاطيان

« ونقصت الايرادات المتنوعة ٦٥٤١٢ ج م وسبب هذا النقص عدم الحاجة الى صك نقود في سنة ١٩١٣ وكان الايراد من صك نقود الفضة في سنة ١٩١٢ اكثر من هذا النقص

« ونقصت ايرادات التلغرافات ٨٢٢٥ ج٠م او ٦ في المئة ولكن ايرادات الموانئ والفنارات زادت ١٤٥٠٩ ج٠م او ٣ في المئة وايرادات البوستة ١٨٦١٠ ج٠م او ٥ في المئة وايرادات الجمارك ٢١١٢٨ ج ٠م وزادت الاموال المودعة في صناديق التوفير بالبوستة ٨١٠٠٠ ج ٠م او ١٥ في المئة وهي زيادة تبعث على التفاؤل بالمستقبل

وقد بلغت زيادة الايرادات في ميزانية ١٩١٣ العادية على المصروفات ١٦٣٩٨٣١

ج.م ولكن المصروف من مال الاحتياطي العمومي زاد على ايراده ١٠٥٩٥٨٩٤ ج.م فيكون صافي زيادة الايرادات على المصروفات ٤٣٩٣٧ ج.م فقط

وفي الجدول التالي بيان مجموع ايرادات الحكومة ومصروفاتها في السنوات الخمس الاخيرة

السنة	الايرادات العادية وغير العادية	المصروفات			الفرق	
		العادية	الخصوصية وغير العادية	المجموع	زيادة الايرادات على المصروفات	زيادة المصروفات على الايرادات
	ج.م	ج.م	ج.م	ج.م	ج.م	ج.م
١٩٠٩	١٥٨٨٧٣١٣	١٣٥٦٨٤٢٨	٣٣٣١٥٨٧	١٦٩٠٠٠١٥	—	١٠١٢٧٠٢
١٩١٠	١٦٣٣٧٦٦٧	١٣٨٤٩٨٥٠	٣٠٩٨٢٣٢	١٦٩٤٨٠٨٢	—	٦١٠٤١٥
١٩١١	١٧١٧٧١٠٧	١٤١٣٧٨٠٢	٢٩٣٩٤٠٥	١٧٠٧٧٢٠٧	٩٩٩٠٠	—
١٩١٢	١٧٨٤٨٣٥٢	١٤٨٢٢٤٠٨	٢٧٤٧٢٢١	١٧٥٦٩٦٢٩	٢٧٨٧٢٣	—
١٩١٣	١٧٧٠٣٨٩٨	١٤٨٨٣٩٢٩	٢٧٧٦٠٣٢	١٧٦٥٩٩٦١	٤٣٩٣٧	—

« فهذه الارقام تدل دلالة صريحة على انهُ لم يتيسر زيادة المصروفات الادارية العادية وتخصيص مبلغ كبير من المال كل سنة لاعمال جديدة ذات نفع عام الاَّ بنمو الايرادات فقد زادت الايرادات مليونين في السنوات الثلاث الواقعة بين سنة ١٩٠٩ و ١٩١٢ فتبدل العجز الكبير الى زيادة في الايرادات على المصروفات مع ان المصروفات زادت في تلك المدة ٦٧٠٠٠٠ ج.م

« وقد كانت قاعدة سياسة الحكومة المالية في السنوات الاخيرة انفاذ مشروعات مهمة رابحة لترقية مصادر ثروة البلاد وتخفيف الضرائب الشديدة او الشاذة او الغاءها وقد تجلَّت صحة هذه الخطة في النتائج التي نتجت عنها سواء كان في زيادة ثروة البلاد او في توفر التدابير لجعل البلاد بأمن من الطوارىء كانخفاض فيضان النيل في السنة الماضية وربما كانت النتيجة الاخيرة اقل وضوحاً من الاولى ولكنها بلا ريب ليست اقل منها اهمية

« ولا بدَّ في هذا المقام من توجيه الانظار الى حقيقة جلية وهي ان مقدرة شعب ما على الانفاق تتوقف على موارد ثروتهِ وهذا القول ينطبق على الشعوب انطباقهُ على الافراد ومع شدة وضوح هذه الحقيقة فكثيراً ما يغضي عنها الذين يعتقدون ان من واجب الحكومة

الشروع في مشروع من المشروعات النافعة للجمهور اذا ثبت لها وجوب التعجيل فيهِ على ان نطاق الاعمال التي يمكن ان تعملها الحكومة لزيادة اليسر والرخاء وتحسين الصحة العمومية وترقية التعليم ونحوها اوسع جدًّا من الحدود التي تحصرها فيها حالتها المالية ومقدرة الشعب على احتمال الضرائب وقد تأثرت هذه المقدرة التي هي احدى وظائف ايراد البلاد بما تحملت من عبء الدين فلم يبقَ سوى مجال ضيق لفرض ضرائب جديدة

« وربما جاز في بعض الاحوال الاستثنائية النظر في تدبير الاموال اللازمة للاعمال ذات الريع بعقد القروض على ان خطة تأجيل دفع المطلوب هذه التي كثيراً ما تستهوي القائلين بها لا مسوغ لها الاَّ اذا اضطرت الحال لسد مصروفات معجلة باهظة لا يمكن سدها بسهولة من الضرائب . ولا فائدة من عقد القروض للقيام باعمال الاصلاح التي تعمل في القطر المصري والتي تقضي طبيعتها بتوزيعها على عدة سنوات ويمكن تسديد نفقاتها من الايرادات . ثم ان عقد القروض محفوف بخطر وهو ان هذه القروض قد تكون عبئًا ترزح موارد ثروة البلاد تحتهُ ولما كانت هذه الموارد متوقفة على الزراعة وتكاد تكون متوقفة على محصول واحد فهي عرضة لما يطرأ عليهِ من النقص لاسباب شتى فهذه الاعتبارات تدل حتماً على ان الطريقة الرشيدة التي يجب السير فيها على المسؤولين عن ادارة ماليةالبلاد هي حصر المصروفات على الاعمال الجديدة بحيث يستطاع تسديدها من الايرادات العادية

« وقد كان من السائغ اخذ الاموال من الاحتياطي للقيام باعمال ذات ريع عند ما كان دولاب الاعمال في البلاد دائراً بسرعة وتجارتها رائجة يقضي بصرف مصروفات معجلة استثنائية على اعمال جديدة لمقابلة ذاك الرواج والتقدم وعند ما كان الوفر المتراكم من مال الاحتياطي يبلغ مبلغاً عظيماً جدًّا واما الآن فاذا صرفنا النظر عن الاعتبارات المتقدمة فان الموجود من المال الاحتياطي ليس كبيراً فهو ينفد حالاً اذا اخذت منهُ النفقات اللازمة لمشروعات الاصلاح العظيمة التي تنويها الحكومة فيجب اذاً من جميع الوجوه ان ينحصر استعمال المال الاحتياطي في الحاجات الاستثنائية او في الامور التي لا تحتمل التأجيل

« ففي هذه الحالة لا سبيل الى تلافي النقص في الايرادات الاَّ باختيار واحد من امرين فاما التراخي في انفاذ مشروعات الاصلاح او تدبير مصادر جديدة للايراد ولا يخفى ان فرض ضرائب جديدة من الامور التي ينظر اليها الجمهور بالاستنكار والكراهة ولكن اذا عدلت الحكومة عن متابعة الاصلاحات اللازمة لخير الامة ورفاهيتها في المستقبل كان عدولها هذا مصيبة اكبر من فرض الضرائب فمن العدل ان تطالب الامة بالاشتراك في سد

النفقات التي تعود بهذه النتائج المفيدة وهذه النفقات ستؤول الى زيادة الايراد مباشرة او توليداً واذا استثنينا الطوارئ الفجائية فانها ستجعل للحكومة موارد جديدة تنفقها في اصلاحات اخرى وفي ايفاء الديون وتخفيض الضرائب او غير ذلك من الاعمال النافعة للجمهور

« وقد رأت الحكومة ان زيادة الرسوم على الدخان الوارد زيادة معتدلة يكون وسيلة لزيادة الايرادات زيادة كبيرة من غير ان يشعر المدخنون بعبء يذكر فان رسوم الدخان في مصر قليلة بالنسبة الى الرسوم التي تفرضها البلدان الاخرى عليهِ فزيدت الرسوم الى ٢٥ غرشاً صاغاً على الكيلوغرام من اول السنة وكانت ٢٠ غرشاً وينتظر ان تبلغ الزيادة من هذا المصدر نحو ٤٠٠٠٠٠ ج٠م اذا قسناها على ايرادات السنة الماضية ولكن ليس من الحكمة ان ينتظر تحقيق هذه الزيادة برمتها بسبب احتمال نقص المقطوعية

« وسيرى من النتائج المالية في المستقبل القريب هل ثمت حاجة الى فرض ضرائب جديدة ويعلم الشكل الذي تتخذهُ وستجعل الحكومة رائدها في ذلك وجوب تسديد جميع المصروفات من الايرادات العادية من الجهة الواحدة واقتدار الجمهور على تحمل ضرائب جديدة من الجهة الاخرى وعلى كل حال فلا يغرب عن البال انهُ لا يمكن احداث نفقات جديدة من غير فرض ضرائب جديدة تساويها لتسديد تلك النفقات

« وعلاوة على مسألة زيادة الضرائب ففي نظام الضرائب في مصر تناقض، وعدم مساواة قابلان للاصلاح والتعديل وهذه العيوب كعدم التدرج في الضرائب واعفاء الملكية الشخصية من الرسوم يمكن اصلاحها بفرض رسوم على التركات كالتي تفرض عليها في البلدان الاخرى وهذه المسألة الآن تحت البحث

« وكثيراً ما عدت عوائد النخيل ضريبة شاذة يجب الغاؤُها ولكن يظهر ان ما يحق تمنيهِ هو ابدال هذه الضريبة او تعديلها لا الغاؤُها لأن هذا الالغاء لا يؤدي الى المساواة التامة بين اصحاب النخيل وسواهم علاوة على انهُ ينقص ايرادات الحكومة نحو ١٣٠٠٠٠ ج٠م ومن العوائق التي تحول دون اي اصلاح من هذا القبيل هو ان مالك النخيل قد لا يكون مالك الارض فاذا استطيع تلافي هذه الحالة الغريبة امكن وضع نظام لهذه العوائد يكون اقرب الى العدل ان لم يرَ من الحكمة الغاؤُها برمتها

« اما في ما يتعلق بالمصروفات العادية فلا يستطاع انقاص مبالغ عظيمة منها من غير ان يخلّ ذلك اخلالاً عظيماً بحسن سير النظام الاداري ويصح اطلاق هذا القول ايضاً على بعض المصروفات الداخلة في باب الاعمال الجديدة كالمصروفات اللازمة لتجديد بناء الابنية

المتداعية ثم ان هنالك مصالح من مصالح الحكومة كالمعارف والصحة العمومية وغيرها يمكن توسيع نطاقها توسيعاً يعود بالفائدة من جهات شتى كما تقدم ولكن ضيق ذات اليد يضطر نظارة المالية الى انقاص الطلبات التي تقدم اليها من هذا القبيل وجعلها على قدر ما تطلبهُ حاجات المصلحة الضرورية

« على ان هذه الاعتبارات لا تنفي احتمال الاقتصاد في المصروفات الحالية بتحسين طرق مراقبة تقدير المصروفات والحسابات

« ومن اهم الحوائل التي كانت تحول دون مراقبة تقدير المصروفات المراقبة الوافية ضيق الوقت المعين لهذا العمل فان الفترة بين فصل الصيف وميعاد تقديم الميزانية بجميع تفاصيلها الى مجلس النظار في ٢٥ نوفمبر كانت غير كافية لكي تعد النظارات والمصالح تقدير مصروفاتها بالدقة ولكي تفحصها نظارة المالية فحصاً وافياً وتدور المناقشة فيها فقرّ القرار على خطو خطوة مهمة في هذا الشأن بتعديل بداءة السنة المالية وجعلها من اول ابريل بدلاً من اول يناير وقد فعلت بلدان اخرى مثل ذلك للاسباب عينها وسيكون لهذا التعديل في القطر المصري مزية خاصة اذ يستطاع بهِ ربط المقدّر للايرادات والمصروفات عند ما يمكن الوقوف بالضبط على نتيجة موسم القطن الذي لهُ شأن عظيم في حركة القطر الاقتصادية ولهذا التعديل مزية اخرى وهو اطالة المدة التي تعطى للجمعية التشريعية للمناقشة في الميزانية

« والحكومة تنظر الآن في اتخاذ وسائل اخرى لمراقبة تقدير المصروفات مراقبة اتم واوفى ومن اهم هذه الوسائل وجوب عرض جميع الطلبات المتعلقة بزيادة المصروفات على نظارة المالية لموافقتها عليها قبل درجها في الميزانية فيتيسر بذلك انعام النظر والمناقشة في كل اقتراح على حدتهِ ويخف عن نظارة المالية كثير من العناء والعمل في اعداد الميزانية

« اما مراقبة الحساب فالطريقة او الطرق المتبعة الآن تدل على الاطوار التي جازها نظام ادارة المالية العام في اثناء الثلاثين السنة الماضية مما ادّى الى نقص الانتظام في طرق المراقبة واساليبها والافراط في المراجعة الصورية وتحقيق صحة الاعمال الحسابية . والحكومة تنظر الآن في حصر نظام المراجعة والمراقبة فان التأثير الواقي الذي ينشأ عن مراقبة يقظة رشيدة تعنى بروح القوانين ونصها معاً ينبه نظارة المالية الى عيوبها وخطاها ويمكن سائر النظارات من ادراك اهمية المراقبة المالية وفائدتها في الاقتصاد وحسن سير الاعمال

« ان لكيفية اعداد الميزانية والحسابات اهمية عظيمة في تقريبها الى فهم الجمهور وتسهيل المراقبة المالية وقد ادخل تغيير عظيم على شكل الميزانية بناء على اراء لجنة تألفت في السنة

الماضية في نظارة المالية ونظرت في هذا الامر فجمعت ابواب المصروفات لجميع المصالح وبوبت تبويباً منظماً وحذف كثير من التفاصيل التي ليست بذات اهمية وحذفت ايضاً تسوية الخدمات التي بين المصالح والنظارات وكانت تزيد قيمة الايرادات والمصروفات زيادة ظاهرة وتعرقل حسن سير الاعمال المالية ولم يستثن من ذلك سوى بعض الخدمات التي لها صبغة تجارية كاعمال سكك الحديد والتلغرافات فانها ابقيت الآن . وهنالك اصلاح عظيم آخر وهو ان المصروفات غير العادية التي كانت تحسب رأساً على الاحتياطي صارت تدرج الآن في الميزانية العادية فتوضع في مصروفات كل مصلحة بعنوان « اعمال جديدة » ويدرج معها الاعتمادات للابنية وغيرها وكانت تدرج قبلاً كاعتمادات خصوصية . وصارت الايرادات غير العادية كاثمان ما يباع من الاراضي تدرج في الميزانية العمومية ايضاً

« وهذا التعديل هو آخر حلقة من سلسلة التعديلات في الكيفية التي تكيفت بها الميزانية المصرية في سبيل الوضوح والجلاء فظهرت الآن لاول مرة بمظهر البساطة والانتظام فان كل المقدر لايرادات الحكومة ومصروفاتها في السنة المالية القادمة ملخص في البيان البسيط الملحق بهذه المذكرة ولم يعد للمال الاحتياطي ميزانية غير اعتيادية بل صار مالاً احتياطياً فقط يزيد او ينقص تبعاً للزيادة او العجز في ميزان الايراد والمصروفات في آخر السنة

« وكان المعتاد حتى الآن ان يرحل في آخر كل سنة ما لا يصرف من رصيد الاعتمادات المفتوحة للمصروفات غير العادية فلم يكن للمصالح ما يحملها على ان تحصر طلباتها بالمبالغ التي تصرفها فعلاً في اثناء السنة وكانت تطلب دائماً اكثر مما تحتاج اليهِ وهذه العادة مضرة بالمراقبة المالية تحول دون تمكن نظارة المالية من تقدير مجموع المصروفات السنوية بالضبط ولكن درج المصروفات غير العادية في الميزانية سيزيل هذا الخلل فما يبقى من الاعتمادات من غير صرف في آخر السنة يلغى كسائر الاعتمادات وستكون الاعتمادات مقتصرة على قدر احتياج السنة . اما الاعمال التي لا يستطاع اتمامها في سنة واحدة فيطلب لها اعتمادات جديدة في السنة التالية وبذلك يتيسر مراقبة سير هذه الاعمال وتعديل المقدَّر لها سنويًّا اذا اقتضت الحال

« ولما كانت الاعتمادات المفتوحة على حساب المال الاحتياطي للمصروفات غير العادية في السنين الماضية تزيد كثيراً عما يلزم لتلك الاعمال فان عدم درجها في الميزانية العادية كان باعثاً على تقدير الايرادات بحذر شديد ونشأ عن ذلك ان صافي الزيادة في الميزانية العادية كان يزيد عن المقدر لهُ بكثير ولكن شكل الميزانية الجديد يقضي بالتدقيق في تقدير

الايرادات والمصروفات فهذا الشكل يجعل الميزانية اكثر جلاء واتنظاماً من قبل كما تقدم واقرب الى تقرير حقيقة الواقع من سابقاتها

« قضى تغيير موعد ابتداء السنة المالية بوضع ميزانية للثلاثة الاشهر الاولى من سنة ١٩١٤ فوضعت هذه الميزانية على الشكل القديم وقدرت الزيادة فيها بمبلغ ١٥٥٠٠٠ ج٠م وفتحت اعتمادات جديدة على الاحتياطي بمبلغ ١٢٠٧٠٠ ج٠م للاستمرار في مشروعات الري ومجاري القاهرة٠ ولا تحتاج تفاصيل هذه الميزانية الى شرح كثير فقد قدرت الايرادات فيها ٣٦٥٠٠٠٠ ج٠م على قاعدة متوسط الايرادات الحقيقية في الربع الاول من كل من السنوات الثلاث الاخيرة مع تعديل قليل فيها٠ اما المصروفات فقدرت على قاعدة مصروفات سنة ١٩١٣ مع اضافة ما كان قد سبق الموافقة عليه في سنة ١٩١٣ او ما قضت اللوائح الحالية باضافته ويدخل ايضاً في المجموع وقدره ٣٤٩٥٠٠٠ ج٠م مصروفات مصلحة الدومين وكانت تحسب قبلاً على ايرادات تلك المصلحة ومصروفات نظارة الزراعة التي انشئت اخيراً ٠ اما المصروفات على حساب الاعتمادات الخصوصية فقد اكتفي منها بالمبالغ اللازمة بالضبط للقيام بالاعمال المعجلة او التي شرع فيها من قبل وقدر ذلك بمبلغ ١٨٠٠٠٠ ج٠م فكل ما لا يصرف من بواقي الاعتمادات الخصوصية او الاعتمادات المفتوحة على حساب المال الاحتياطي سيلغى في ٣١ مارس ١٩١٤ كما تقدم بانفاذ الطريقة الجديدة ٠ وقد قدرت الايرادات والمصروفات للثلاثة الاشهر هذه باقل من ربع ما قدر لها في كل سنة ١٩١٣ ولا يخفى ان ما يجبى من اموال الاطيان وبعض ابواب الايرادات الاخرى في الربع الاول من السنة لا يكاد يستحق الذكر ويقال من الجهة الاخرى ان المصروفات في ذلك الربع لا تتحمل سوى جزء قليل من فائدة الدين العمومي تستحق فيه »

٣ — حسابات ١٩١٣

قدرت ايرادات سنة ١٩١٣ ومصروفاتها كما يلي

		ج٠م
الايرادات		١٦١٣٠٠٠٠
المصروفات	ج٠م	
« العادية	١٤٩٠٩٠٠٠	
« الخصوصية	٧٢١٠٠٠	١٥٦٣٠٠٠٠
الزيادة		٥٠٠٠٠٠

فجاءت النتيجة كما يأتي

		ج٠م
الايرادات		١٧٣٦٨٠٠٠
المصروفات	ج٠م	
« العادية	١٤٨٨٤٠٠٠	
« الخصوصية	٨٤٥٠٠٠	١٥٧٢٩٠٠٠
	الزيادة	١٦٣٩٠٠٠

وهذا بيان الايرادات في السنوات الست الماضية

	ج٠م
١٩٠٨	١٥٥٢١٠٠٠
١٩٠٩	١٥٤٠٢٠٠٠
١٩١٠	١٥٩٦٥٠٠٠
١٩١١	١٦٧٩٣٠٠٠
١٩١٢	١٧٥١٥٠٠٠
١٩١٣	١٧٣٦٨٠٠٠

فيرى من هذا البيان ان ايرادات السنة الماضية نقصت ١٤٧٠٠٠ ج . م عن ايرادات سنة ١٩١٢ ولكنها فاقت ايرادات كل سنة اخرى تقدمتها

وفي الجدول التالي مقارنة بين مصادر الايرادات الكبرى في السنوات الست الماضية

	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣
	ج٠م	ج٠م	ج٠م	ج٠م	ج٠م	ج٠م
الجمارك ...	١٩٨٣٠٠٠	١٧٩٩٠٠٠	١٩٠٤٠٠٠	٢١٦٩٠٠٠	٢١١٩٠٠٠	٢١٣٤٠٠٠
سكك الحديد ...	٣٤٦٤٠٠٠	٣٢٨٩٠٠٠	٣٤٣٩٠٠٠	٣٧٣٩٠٠٠	٣٩٥٧٠٠٠	٣٨٦٤٠٠٠
الدخان ...	١٦٨٨٠٠٠	١٦٥٦٠٠٠	١٥٩١٠٠٠	١٦٦٩٠٠٠	١٧١٤٠٠٠	١٧٢٠٠٠٠
الرسوم القضائية ...	١٢٤٦٠٠٠	١٢٤٤٠٠٠	١٣٨٠٠٠٠	١٤٢٨٠٠٠	١٧٤٥٠٠٠	١٥٥٧٠٠٠
الاموال المقررة ...	٥٢٨٧٠٠٠	٥٤٤٧٠٠٠	٥٥٣٩٠٠٠	٥٥٢٨٠٠٠	٥٦٠٩٠٠٠	٥٥١٨٠٠٠

وقد بسط المستشار المالي الكلام في تقلب هذه الايرادات واقتبست اقوالهُ بهذا الصدد في ما تقدم

وقد تجاوزت المصروفات الحقيقية ما قدر لها في الميزانية بمبلغ ٩٩٠٠٠ ج٠م كما يرى في الجدول التالي

	المصروفات الاعتيادية	المصروفات الخصوصية	المجموع
	ج٠م	ج٠م	ج٠م
المقدر في الميزانية	١٤٩٠٩٠٠٠	٧٢١٠٠٠	١٥٦٣٠٠٠٠
المصروفات الحقيقية ...	١٤٨٨٤٠٠٠	٨٤٥٠٠٠	١٥٧٢٩٠٠٠

٤ — ميزانية سنة ١٩١٤ — ١٩١٥

شرح المستشار المالي في مذكرتهِ اهم التغيير الذي طرأ على الميزانية الجديدة فقال

« قدرت مصروفات سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ بمبلغ ١٨١٦٢٠٠٠ ج٠م وقدرت الايرادات بمثل ذلك ويدخل في الايرادات مبلغ ٥٧٤٠٠٠ ج٠م مأخوذ من الاحتياطي وقد سبق ذكرهُ وهذا التقدير في الايرادات والمصروفات لا يحتمل المقابلة مع تقدير سنة ١٩١٣ بسبب التغيير الجوهري الذي طرأ على شكل الميزانية

« وتسهل مقابلة الايرادات اذا قورنت أبوابهُ بما يماثلها في ميزانية سنة ١٩١٣ وبالايرادات الحقيقية من كل منها في تلك السنة ايضاً كما يلي

ابواب الايراد	ميزانية ١٩١٣	ايرادات ١٩١٣ الحقيقية	ميزانية ١٩١٤ - ١٩١٥
	ج٠م	ج٠م	ج٠م
الاموال المقررة	٥٥٦٠٠٠٠	٥٥١٧٨٥٤	٥٣٣٦٠٠٠
الجمارك	٣٣٨٠٠٠٠	٣٨٥٤٨٨٥	٤٠٠٠٠٠٠
رسوم اللمانات والفنارات ...	٣٨٣٠٠٠	٤٥٠٨١٩	٤٣٦٠٠٠
مصائد الاسماك	٤١٠٠٠	٤٠٧٧٥	٣٥٠٠٠
التمغة	٤٤٠٠٠	٤٧٠٥٦	٤٤٠٠٠
رسوم دمغة المصوغات ...	٥٠٠٠	٣٦٢٢	٥٠٠٠
الرسوم القضائية	١٣٩٥٠٠٠	١٥٥٧٤١٤	١٤٦٨٠٠٠
رسوم شتى	٥٧٠٠٠	٥٧٦٨١	٥٢٠٠٠
سكك الحديد	٣٦٣٠٠٠٠	٣٨٦٤٠٣٥	٣٨٤٣٠٠٠
التلغرافات	١٢٠٠٠٠	١٣٠٤١٢	١٢٨٠٠٠
البوستة	٣٠٠٠٠٠	٣٣٤٧٥٩	٣٢٠٠٠٠
ايرادات الدومين	٣٠٠٠٠٠	٤٣١٢٤٤	٦٠٧٠٠٠
بدل الخدمة العسكرية ...	١٦١٠٠٠	١٣٩٥٥٧	١٤٠٠٠٠
المستقطع للمعاش	١٢٩٠٠٠	١٣٨٥٧٤	١٣٤٠٠٠
ايرادات شتى	٦٢٥٠٠٠	٧٩٩٩٢٩	٨٤٠٠٠٠
ايرادات غير عادية ...	—	—	٢٠٠٠٠٠
مجموع الايرادات ...	١٦١٣٠٠٠٠	١٧٣٦٨٦١٦	١٧٥٨٨٠٠٠
المأخوذ من الاحتياطي ...	—	—	٥٧٤٠٠٠
المجموع	١٦١٣٠٠٠٠	١٧٣٦٨٦١٦	١٨١٦٢٠٠٠

« ويرى من هذا الجدول ان المقدر لايرادات سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ يزيد كثيراً على المقدر لايرادات سنة١٩١٣الذي انقص كثيراً عند تقديره ولكنهُ لا يزيد عن الايراد الحقيقي لسنة ١٩١٣ الا ٢١٩٣٨٤ ج . م فقط

« على ان هذه الزيادة ظاهرة ولا بدّ من تعديل بعض الامور في الحسابات للوصول الى مقابلة صحيحة كما يلي

	ج . م
ايرادات غير اعتيادية كانت تضاف قبلاً الى الاحتياطي وهي داخلة الآن في الميزانية	٢٠٠ ٠٠٠
فوائد سندات وايرادات شتى كانت تضاف قبلاً الى الاحتياطي وهي داخلة الآن في الايرادات المتنوعة	٢١٠ ٠٠٠
الفرق بين جملة ايرادات الدومين وصافي ايراداتها (في سنة ١٩١٣ ادرج صافي الايراد فقط اما في سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ فقد أدرج في باب الايرادات مجموع ايراد هذه المصلحة)	٣١٠ ٠٠٠
زيادة ظاهرة في ايرادات البوستة والتلغرافات ناشئة عن درج بعض المصروفات في باب المصروفات العمومية وكانت تطرح قبلاً من الايرادات	٤٦ ٠٠٠
	٧٦٦ ٠٠٠

يطرح منها

نقص ظاهر نشأ عن الغاء ما كانت المصالح تدفعه عن :—

	ج . م	
مصروفات بوستة	٤٦ ٠٠٠	
رسوم جمارك	٥٣ ٠٠٠	
مصروفات طبع	٥٧ ٠٠٠	١٥٦ ٠٠٠
صافي الزيادة الظاهرة		٦١٠ ٠٠٠

« فاذا طرح هذا المبلغ من المقدر لايرادات سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ يصير الباقي وهو ١٦٩٧٨٠٠٠ ج . م اقل من مجموع الايرادات الحقيقية لسنة ١٩١٣ بمبلغ ٣٩٠٦١٦ج.م

«والباب الوحيد من أبواب الايرادات الذي تقدر لهُ زيادة تذكر هو باب رسوم الدخان وقد قدرت هذه الزيادة بنحو ٣٠٠٠٠٠ ج . م دخلت في تقدير ايرادات الجمارك فيكون النقص المقدَّر في الايرادات من الابواب الاخرى نحو ٦٩٠٠٠٠ ج . م

« ويعزى السبب في معظم هذا النقص الى نقص الضرائب والايجارات على البقاع الواسعة التي لم ترو بماء النيل والى ما نشأ عن ذلك من النقص في الابواب الاخرى ويقدر النقص الناشيء عن انخفاض الفيضان بمبلغ ٢٥٧٠٠٠ج.م في الاموال المقررة و٤٤٠٠٠ج.م في ايرادات الدومين ويظهر في ايرادات الدومين نقص آخر سببهُ انهُ اضيف الى ايراد هذه المصلحة في سنة ١٩١٣ نحو ٩٠٠٠٠ ج . م من ايراد سنة ١٩١٢ ولكنهُ لم يدخل الخزينة الا في سنة ١٩١٣

«ويقال بالاجمال أن المقدر للايرادات في الابواب الاخرى ينقص قليلاً عن الايرادات الحقيقية في سنة ١٩١٣ وقد بلغ هذا الفرق في ايراد الرسوم القضائية ٩٠٠٠٠ ج. م فان التقدير بني على متوسط الايراد منها في سنتي ١٩١١و١٩١٣ اما ايرادات سنة ١٩١٢ من هذا الباب فقد صرف النظر عنها في هذا الحساب لانها زادت زيادة غير معتادة

« وقد قدرت ايرادات الرسوم الجمركية (ما عدا الدخان) والايرادات المتنوعة أيضاً باقل من ايراداتها الحقيقية في سنة ١٩١٣ بنحو ١٠٠٠٠٠ ج.م وذلك من باب الاحتراس بسبب التقلب في طبيعة هذه الايرادات

« وقدرت ايرادات بدل الخدمة العسكرية بمبلغ ١٤٠٠٠٠ ج.م مقابل ١٦١٠٠٠ج.م في ميزانية سنة ١٩١٣ وكانت هذه الايرادات في السنوات الاخيرة تجمع على حدة لتخصص لمصروفات معينة تتعلق بالجيش والبوليس وكان يؤخذ من هذا المال ما يساوي تلك المصروفات ويدرج في باب الايرادات بالميزانية وقد صارت المصروفات التي تصرف من هذا القبيل أكثر من الايرادات السنوية فقرَّ القرار على ان تقدر الايرادات الحقيقية في المستقبل وان يضاف رصيد هذا المال حتى آخر مارس ١٩١٤ الى الايرادات غير الاعتيادية

« وتشمل الايرادات غير العادية رصيد المال المتقدم وقد قدّر بمبلغ ٩٠٠٠٠ ج.م

والمتحصل من بيع الاراضي الاميرية وقد قدر ١٠٠٠٠٠ ج.م وغير ذلك من الايرادات التي لا تتجدد وهي دون ما تقدم أهمية

« واذا أريد مقابلة المصروفات المقدرة لسنة ١٩١٤—١٩١٥ بمصروفات سنة ١٩١٣ يجب أولاً ان يبين على حدة مجموع المبالغ المأخوذة للاعمال الجديدة في أبواب الميزانية المختلفة وان يقابلها في سنة ١٩١٣ الاعتمادات الخصوصية والاعتمادات المأخوذة من الاحتياطي وتظهر هذه المقابلة في ما يلي :

	ميزانية ١٩١٣	ميزانية ١٩١٤
	ج.م	ج.م
مصروفات عادية	١٤٩٠٩٠٠٠	١٥٨٩٩٦٣٩
اعتمادات خصوصية	٧٢١٠٠٠	—
مجموع مصروفات الميزانية العادية ...	١٥٦٣٠٠٠٠	—
المأخوذ من الاحتياطي	٢٩٨٤٠٠٠	—
اعمال جديدة	—	٢٢٦٢٣٦١
المجموع	١٨٦١٤٠٠٠	١٨١٦٢٠٠٠

« ففي مصروفات ١٩١٤ — ١٩١٥ زيادة ظاهرة على مصروفات ١٩١٣ قدرها ٩٩٠٦٣٩ ولكن هذا الحساب يجب تعديلهُ وتسويتهُ بأن يضاف اليه ١٥٦٠٠٠ ج.م من التوفير الظاهر الناشيء عن الغاء تسوية الخدمات بين المصالح ويطرح منهُ نحو ٢٠٨٠٠٠ ج.م من المصروفات التي كانت تخصم من الاعتمادات الخصوصية او غير العادية وصارت تدرج الآن في الميزانية مع المصروفات العادية ويجب ان يطرح أيضاً ٢٨٠٠٠٠ ج.م للدومين وغير ذلك من المصروفات التي كانت تستقطع قبلاً من الايرادات وصارت الآن تدرج على حدتها . فبعد هذا التعديل تصير الزيادة الحقيقية في المصروفات العادية نحو ٦٥٣٠٠٠ ج.م

« ويقال بالاجمال في زيادة المصروفات هذه أنهُ بقطع النظر عن وجود بعض

الفصول غير العادية في أبواب المصروفات قد قضت الاحوال التي وضعت فيها ميزانيـة الثلاثة الاشهر الاولى من سنة ١٩١٤ بتحميل السنة المالية التي تلتها جانباً من زيادة المصروفات كان حقهُ ان يوزع على الاشهر الخمسة عشر فلذلك يظهر للناظر أن المقدر لمصروفات سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ زاد زيادة كبيرة اذا قوبل بما قدر لمصروفات سنة ١٩١٣

وأهم الابواب التي تتضمن زيادة حقيقية في المصروفات هي :—

	ج·م
سكك الحديد	٢٧٩٢٤٢
نظارة الداخلية	٧١٢٤١
نظارة المالية	٥٨٩٤٢
المديريات والمحافظات	٣٧٦١٧
نظارة الحربية	٣٦١٥٩
نظارة الحقانية	٢٩٥١٨
الجمعية التشريعية	٢٢٨٦١
نظارة الزراعة	٢٠٤٢٥
نظارة المعارف	١٨٧٧٩

انالزيادة العظيمة في مصروفات سكة الحديد نشأت عن ابتياع المركباتوارتفاع اسعار الفحم والنقل بالبحر وزيادة الموظفين والمستخدمين.وفي الفصل الخاص بسكة الحديد بيان وافٍ لهذا كله

وتشمل الزيادة في مصروفات نظارة الداخلية اعانة قدرها ٤٠٠٠٠ ج . م للمجالس المحلية وهي جانب من الاعانة التي منحت سنة ١٩١٢ وقدرها ١٠٠٠٠٠ ج . م وقد زيد المال المربوط لمصلحة الصحة العمومية مبلغ ٣٥٠٠٠ ج . م اقتضاها توسيع نطاق عمل المصلحة وارتفاع أثمان حاجاتها وزيدت مصروفات السجون ٢٥٠٠٠ ج . م بسبب زيادة أثمان الاطعمة والوقود وسد نفقات اوردية المسجونين

اما الزيادة في مصروفات نظارة المالية فناشئة عن تحسين مصالحها المختلفة وتعزيزها ولا سيما مصلحة الاحصاء والمطبعة ومصلحة خفر السواحل ومصلحة المساحة. ومما يجدر بي

الاشارة اليه في الكلام عن المصلحة الاخيرة الترقي المطرد في التعدين فقد زاد المستخرج من الفسفات ٣٣٠٠٠ طن والاستعداد جار للانتفاع بطبقات الحديد في سينا . وقد زيدت مصروفات مصلحة البوستة وسيأتي الكلام عنها

والزيادة الكبيرة في مصروفات المديريات والمحافظات هي لاجل تعزيز قوة البوليس وسد النفقات الناشئة عن ارتفاع الاسعار وزيادة المستخدمين

والسبب الاكبر في زيادة مصروفات نظارة الحربية ارتفاع اسعار العلف والتعيينات

أما الزيادة في مصروفات نظارة الحقانية فلراتب رئيس محكمة المنصورة الجديدة ووكيلها ولتحسين حال القضاة ووكلاء النيابة

وقد زادت المصروفات بانشاء الجمعية التشريعية الجديدة ٢٣٠٠٠ ج.م

وقضى انشاء نظارة الزراعة الجديدة زيادة المصروفات ٢٠٠٠٠ ج.م

وستخصص الزيادة في مصروفات نظارة المعارف العمومية بترقية شؤون تلك النظارة في جهات شتى سيأتي الكلام عنها في الفصل الخاص بها. وقد اقتصد مبالغ شتى بالحاق مدرسة الحقوق ومدارس الزراعة بنظارات أخرى وتكليف مجالس المديريات العناية بأمر التعليم الاولي وسينفق ما اقتصد من هذه الابواب في ترقية التعليم أيضاً

وهذا ما ورد في مذكرة المستشار المالي عن المقدر لمصروفات الاعمال الجديدة

« ان قيمة الاعتمادات للاعمال الجديدة المدرجة في ميزانيات النظارات والمصالح المختصة بها تبلغ ٢٢٦٢٣٦١ ج.م وهذه الاعتمادات تقابل الاعتمادات التي كانت تؤخذ من الاحتياطي أو تفتح كاعتمادات خصوصية وكان مجموعها ٣٧٠٥٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١٣ ولما كان المقدر لتلك الاعتمادات يفوق ما ينفق منها في السنة فالمقابلة تكون أقرب الى الحقيقة اذا قوبل بين المقدر للاعمال الجديدة والمبالغ التي صرفت فعلاً في سنة ١٩١٣ وهي كما يلي

	ج.م
من اعتمادات خصوصية	٨٤٤٨٥٦
من المأخوذ من الاحتياطي	١٩٣١١٧٦
المجموع	٢٧٧٦٠٣٢

« وهذا المجموع يزيد ٥١٣٦٧١ ج.م على الاعتمادات المفتوحة للاعمال الجديدة في ميزانية السنة القادمة ولكن في المربوط للمصروفات العادية مبلغ ٢٠٦٠٠٠ ج.م كانت تؤخذ

قبلاً من الاعتمادات الخصوصية او غير العادية فاذا راعينا هذا الامر كانت الاعتمادات المفتوحة للاعمال الجديدة اقل من المصروفات التي صرفت فعلاً في السنة الماضية بنحو ٣٠٧٠٠٠ ج.م ولم يتيسر الوصول الى هذه النتيجة الاّ تنقيص كثير في مطالب المصالح وعدم الموافقة الاّ على المشروعات المستعجلة التي يجب انفاذها

وهذا بيان جميع الاعتمادات للاعمال الجديدة

	ج.م
الاشغال العمومية	١٤٢٨١٩٧
سكك الحديد	٤٤٣٠٠٠
الدومين	٧٧٤٧٥
المالية	٧٣٠٢٥
الداخلية	٦٣٧٠٠
الموانيء	٥٧٩٢٥
الصحة العمومية	٣٨٩٨٥
التلغرافات	١٧٧٦٠
الزراعة	١٦٧٧١
الحربية	١٥٧٨٥
المصالح الاخرى	٢٩٧٣٨
المجموع	٢٢٦٢٣٦١

واهم الاعمال في بيان نظارة الاشغال العمومية مشروعات الصرف والري في البحيرة واواسط الغربية وهي تعمل بسرعة الآن وتستغرق ٦٠٣٠٠٠ ج.م من مجموع اعتمادات السنة وقد خصص ٤٠٩٠٠٠ ج.م لاعمال اخرى تتعلق بالري والصرف و ١٣٩٠٠٠ ج.م لبناء ابنية الحكومة و ١٧٥٠٠٠ ج.م لاستمرار العمل في مجاري القاهرة

والاعتمادات المفتوحة لسكة الحديد تشمل اكمال الخط بين زفتى والزقازيق واستمرار العمل في الخط بين كفر الزيات ومنوف وسيتم الكبري الجديد على الترعة الابراهيمية في اسيوط ويظل العمل مستمراً في كبري امبابه على النيل وسيشرع في بناء المحطة الجديدة في الاسكندرية ومحطة كبري الليمون الجديدة في القاهرة وقد فتحت الاعتمادات لتجديد قضبان

الخطوط ولاصلاح المحطات وتحسين نظام الاشارات وبناء مساكن المستخدمين وابتياع المركبات وتحسين سكك الحديد الفرعية في الوجه القبلي

وسيخصص المبلغ المعين للاعمال الجديدة في الدومين باصلاح بقاع واسعة في مركزي بلقاس وسخا وبعد بضع سنوات يصير ما يصرف الآن ذلك منبع ايراد كبير للحكومة

ومعظم مال الاعتمادات المفتوحة لنظارة الداخلية خاص بالنور والماء والصرف وسواها من مشروعات التحسين في بنادر الداخلية وهذه الاعتمادات تعطى في شكل سلف توفى اقساطاً بفائدة والحاجة الى هذه التحسينات والاصلاحات شديدة جداً ولو تيسرت الاموال اللازمة لها لامكن السير فيها بسرعة تفوق سرعة السير الحاضر

اما باقي الاعتمادات المفتوحة لاعمال جديدة فللمشروعات واعمال شتى كتحسين المستشفيات وتوسيع نطاقها وانشاء خطوط تلفون جديدة واجراء تجارب وتدبير الوسائل لوقاية الحيوان والنبات من الآفات والامراض ولتحسين جنس بذرة القطن

٥ — المال الاحتياطي

كان الرصيد غير المصروف من المال الاحتياطي في		ج٠م
١ يناير ١٩١٣		٦١٢٤٠٠٠
يضاف اليهِ	ج٠م	
(١) زيادة ميزانية ١٩١٣	١٦٣٩٠٠٠	
(٢) ايرادات شتى في سنة ١٩١٣	٣٣٦٠٠٠	١٩٧٥٠٠٠
المجموع		٨٠٩٩٠٠٠
يطرح منهُ مادفع سنة ١٩١٣		٢٢٥١٠٠٠
فيكون الرصيد في اول يناير ١٩١٤		٥٨٤٨٠٠٠

يقابل هذا المبلغ بواقي الاعتمادات التي فتحت ولم تصرف كلها وقدرها ١٢٨٥٠٠٠ ج٠م وقد فتح اعتمادات جديدة بمبلغ ١٢٠٠٠٠ ج٠م في ميزانية الثلاثة الاشهر منها ٨٦٠٠٠ ج٠م لاعمال مجاري القاهرة و٣٤٠٠٠ ج٠م لاعمال شتى في الري

٦ — الدَّين المصري

بلغ مجموع الدين المصري ٩٤٣٤٩٦٨٠ جنيهاً في ٣١ دسمبر ١٩١٢ ومال الفائدة

والاستهلاك ٣٥٥٢٠٠٠ ج٠م فسدد من اصل الدين ١٤٧١٤٠ جنيهاً في اثناء السنة فصار مجموع الدين ٩٤٢٠٢٥٤٠ جنيهاً في ٣١ دسمبر ١٩١٣ ومال الفائدة والاستهلاك ٣٥٥٢٠٠٠ جنيهاً

ولا يغرب عن البال ان عند الحكومة وصندوق الدين سندات بقيمة ٥٤٥٩٩٢٠ جنيهاً فائدتها ٢٠٠٠٠٠ ج٠م

فمجموع الدين الذي كان الجمهور يتداول سنداتهِ في آخر السنة الماضية ٨٨٧٤٢٦٢٠ جنيهاً وما تدفعهُ الحكومة لمال الفائدة والاستهلاك ٣٣٥٢٠٠٠ ج٠م

٧ — التجارة والجمارك

بلغت ايرادات الجمارك ٣٩٣٩٨٨٥ ج٠م في سنة ١٩١٣ فزادت ٢٤٧٧ في المئة على ايرادات السنة السابقة وهي مؤلفة كما يأتي

	١٩١٣	نسبة الزيادة أو النقص الى المئة	١٩١٢
	ج٠م		ج٠م
الواردات	١٨٧٥٩٧٧	+ ٧٤٢١	١٧٤٩٧٣٥
الصادرات	٣٠٠٥١١	— ٨٤٨٩	٣٣٥٣٠٥
ايرادات شتى ...	٣٧٩٥٠	+ ١٠٤٣٦	٣٤٣٧٦
الدخان	١٧٢٠٤٤٦	+ ٠٤٣٥	١٧١٤٣٤١

ويجب ان يطرح من هذا المجموع مبلغ ٨٥٠٠٠ ج ٠ م وهو ما تمّ الاتفاق على ان تدفعهُ الحكومة المصرية الى حكومة السودان مقابل الرسوم الجمركية التي تتقاضاها مصر على ما يرد من البضائع ويرسل الى السودان من ذلك ومقابل رسوم الصادر على المحصولات السودانية التي تصدر الى البلاد الاجنبية من الموانىء المصرية ٠ اما في المستقبل فسيعلم مقدار هذا المبلغ بالضبط بتقدير القيمة الحقيقية للبضائع التي تدخل السودان بطريق وادي حلفا او موانىء البحر الاحمر والتي تصدر منها ولهذا الغرض انشىء مكتب لجمارك المصرية

في حلفا حيث يقدر المندوب المصري قيمة البضائع التي تجتاز الحدود بالاشتراك مع مندوب من حكومة السودان وقد تم الاتفاق بين الحكومتين على تسوية الحساب بينهما كل شهر

الواردات

بلغت قيمة الواردات من البضائع والدخان ٢٧٨٦٥١٩٥ ج . م في سنة ١٩١٣ يقابلها ٢٥٩٠٧٧٥٩ ج . م في سنة ١٩١٢ وهذه القيمة تفوق اعلى قيمة بلغتها الواردات من قبل بنحو ٦٠٠٠٠٠ ج . م ولكنها في الحقيقة لا تبعث على الرضى كما يخيل لاول وهلة فقد وقع نقص عام في الاطعمة والملبوسات وما نشأت الزيادة في الحبوب والدقيق الا لعجز المواسم المحلية وقد بلغت الزيادة في هذين الصنفين ١١٩٣٠٠٠ ج . م وتعلل زيادة ١٥٦٠٠٠ ج . م في المنسوجات القطنية بارتفاع الاسعار ارتفاعاً كبيراً والا فان ما ورد حقيقة منها يقل عما ورد في سنة ١٩١٢ وكذلك زيادة ٣٧٠٠٠٠ ج . م في مجموع زيادة قيمة واردات الفحم وقدرها ٤٣٧٠٠٠ ج . م وزيادة ١٤٠٠٠٠ ج . م في زيادة قيمة واردات الخشب وقدرها ٣١٢٠٠٠ ج . م وزيادة ١٣٠٠٠٠ ج . م في زيادة قيمة واردات البترول وقدرها ٢٣٢٠٠٠ ج . م

ولم يقع تغيير يستحق الذكر في نصيب البلدان المختلفة في تجارة الوارد غير ان الواردات من رومانيا زادت ٥٨ في المئة والواردات من الاملاك البريطانية في الشرق الاقصى زادت ٣٥ في المئة وعلة هذا التغيير في الحالين تغيير اتجاه مجرى تجارة الدقيق

ولا تزال الواردات بطريق بورت سعيد آخذة في الزيادة فبلغت قيمتها ٢٧٨٨٠٠٠ ج . م في سنة ١٩١٣ وكانت ٢٣٤٢٠٠٠ ج . م في سنة ١٩١٢ والسبب الاكبر في هذه الزيادة كثرة الدقيق الوارد من الهند واستراليا وهذا الدقيق يلائم مطلوب القطر وقد رسخت قدمه في اسواقها

و بلغت قيمة الواردات من النقود ٩٧٩١١٨٨ ج . م وقيمة الصادر منها ١١١٣٧٩٣٢ ج . م

الصادرات

نقصت الصادرات ٨٫٨٩ في المئة وقد نقصت صادرات القطن من محصول سنة ١٩١٣—١٩١٤ في الاشهر الاخيرة من سنة ١٩١٣ عما صدر في سنة ١٩١٢ من محصول ١٩١٢—١٩١٣ خلافاً لما كان ينتظر وكانت الاسعار اوطأ فأثر ذلك تأثيراً عظيماً في ايرادات الجمارك في أواخر السنة والظاهر أن ارتفاع سعر القطن لم يعوض النقص ف

الكمية وقد استمرت الزيادة في صادرات بذرة القطن الى ألمانيا كما استمر النقص في صادرتها الى بريطانيا العظمى

وقد زادت صادرات الفصفات المصرية زيادة أخرى فصدر ٦٤١٨٣ طناً من مناجم البحر الاحمر مقابل ٥٢١١٥ طناً في سنة ١٩١٢

الدخان

نقص المسحوب من الدخان غير المفروم نقصاً خفيفاً فبلغ ٨١٧٧٠٠٠ كيلو غرام مقابل ٨٢٠٦٠٠٠ كيلو غرام في سنة ١٩١٢ ومما يقتضي الانتباه الزيادة المستمرة في الدخان الوارد من روسيا فقد كان ١٠٢٧٠٠٠ كيلو غرام في سنة ١٩١١ فصار ١٥١١٠٠٠ كيلو غرام في سنة ١٩١٢ و ١٨٥٣٠٠٠ كيلو غرام في سنة ١٩١٣ وقد صارت هذه الزيادة مطردة منذ ابرم الاتفاق مع روسيا سنة ١٩٠٩ وينتظر أن تظل مستمرة ويتعذر معرفة حقيقة واردات الدخان التركي واليوناني فان كمية عظيمة من الدخان وردت باسم دخان تركي وقد جيء بها من الولايات التي استولت اليونان عليها وانما ادخلت كدخان تركي لأن ولاة الامور اليونانيين سمحوا لشركة الريجي العثمانية بالاستمرار على اصدار شهادتها عن الدخان الصادر

وقد كان الدخان المخزون في مخازن البوند ١٨٦٠٠٠ بالة في آخر دسمبر سنة ١٩١٢ فهبط الى ١٦٧٠٠٠ بالة في آخر دسمبر ١٩١٣ وعلة ذلك أن الاضطراب السياسي في شرق أوربا حمل تجار الدخان على نقل دخانهم الى الاسكندرية سنة ١٩١٢ وخزنه فيها ومنذ ذلك الحين أخذ المخزون في الاسكندرية يعود الى سابق مقداره المعتاد

ونقص الصادر من السجاير ٣٤٠٠٠ كيلو غرام . وبلغ النقص في ما أصدر من السجاير الى أسوج وحدها ٥٨٠٠٠ كيلو غرام فان تلك البلاد رفعت أخيراً الرسوم على السجاير كثيراً فأنشأ بعد كبار تجار السجاير المصرية مصانع فيها لعمل السجاير

معمل تكرير البترول في السويس

ومما يجدر ذكرهُ في هذا المقام من حوادث سنة ١٩١٣ فتح معمل لتكرير البترول في السويس وقد أنشأ هذا المعمل شركة البترول الانكليزية المصرية على أرض ابتاعتها من الحكومة بجوار السويس

٨ — مصلحة البوستة وصناديق التوفير

بلغ عدد ما أرسل من المكاتيب والكارت ونحوها بالبوستة ٨٧٠٠٠٠٠٠ فزاد ٦,٥ في المئة عما أرسل في السنة السابقة

و بلغ عدد الطرود التي نقلتها البوستة ١٠٦٩٧١٥ طرداً فزادت نحو ٤١٠٠٠ طرد عما نقلتهُ في السنة السابقة ولا تزال الطرود الواردة من بريطانيا العظمى تصل بحالة يرثى لها لأن مصلحة البوستة الانكليزية ترسلها في اكياس من الخيش بدلاً من الصناديق وقد بلغ عدد الطرود التي وصلت بحالة سيئة الى القاهرة وحدها ١٦٥ طرداً

و بلغت قيمة الحوالات الداخلية ٥٤٤٣٦١١ ج٠م بزيادة ٢ في المئة عن السنة السابقة و بلغت قيمة الحوالات التي صدرت الى البلدان الاجنبية ٥٨٥٧٧٤ ج.م فنقصت ١٥٧٢٧ ج٠م والظاهر ان سبب النقص العسر المالي ولكن الحوالات الاجنبية التي وردت وصرفت بلغت ١٣٤٤٧٢ ج ٠ م اي بزيادة ٦٣٤ ج ٠ م وزادت قيمة بونات البوستة البريطانية الصادرة والواردة فبلغت ٥٤١٩٩ ج ٠ م و١٤٧٦٢ ج ٠ م على التوالي يقابلها في السنة السابقة ٤٩٤٠٢ ج ٠ م و١٢٨٩٦ ج ٠ م

و بلغت ايرادات المصلحة ٣٣٤٧٥٩ ج ٠ م ومصروفاتها ٢٩٤٨٨٥ ج ٠ م

وزاد عدد الطرود المحول عليها بقيم والواردة من بريطانيا العظمى زيادة تبعث على الرضى فبلغ ١٢٨٨٢ طرداً قدرت قيمتها ٢٠٠٠٣ ج ٠ م مقابل ١٠٦٣٥ قدرت قيمتها ١٦٩٣٣ ج ٠ م في السنة السابقة وبلغت الطرود العادية ١٠٧٤ طرداً قدرت قيمتها ١٥٥٢ ج ٠ م مقابل ٩٧٦ طرداً قيمتها ١٣٩١ ج ٠ م ولا يزال المجال متسعاً للتقدم من هذه الجهة وكثيراً ما حولت غرفة التجارة البريطانية في الاسكندرية ومدير عموم البوستة المصرية الانظار الى ان تجار بريطانيا العظمى لا يزالون يرفضون ارسال بضائعهم في طرود محول عليها بقيم اما بحجة ان ارسال الطرود بهذه الطريقة غير مستطاع او لأن الخطر من رفض الطالبين لاستلام الطرود كبير والواقع ان نسبة ما رفض من الطرود المحول عليها بقيم لا يتجاوز الواحد في المئة

وقد اصدرت مصلحة البوستة طوابع جديدة في سنة ١٩١٤ فقوبلت بالاستحسان في مصر والخارج

صناديق التوفير

بلغ عدد الذين اودعوا أموالاً في صناديق التوفير ٢٨٢٤٠١ في آخر سنة ١٩١٣ منهم ٢٤٩٩٩٧ من المصريين و ٥٢٤٨ من البريطانيين وبلغ الموجود لحساب المودعين ٦٤٢٦٧٨ ج ٠ م فزاد ½ ١٢ في المئة عن السنة السابقة وقد سهل سبيل ايداع الاموال امام الفلاحين كما يتضح من وجود ١٩٧٢ فرعاً لصناديق التوفير في انحاء البلاد

٩ — سكك الحديد والتلغراف

لم تكن سنة ١٩١٣ سنة رواج لسكك الحديد كما كانت سنة ١٩١٢ فقد نقص ما نقلته من البضائع والركاب فنقصت ايراداتها من جراء ذلك وبلغت ٣٨١٩٠٠٠ ج ٠ م مقابل ٣٩١٦٠٠٠ ج ٠ م في سنة ١٩١٢ ومعظم النقص في القطن وبذرته ولكنهُ واقع ايضاً في مواد البناء والسكر والبصل وقد نقص عدد الركاب بعض النقص ومعظم السبب في ذلك انشاء محاكم الاخطاط فصار الناس يستطيعون فض القضايا الصغيرة من غير ان يسافروا الى البنادر

وظلت اسعار الفحم واجور النقل بالبحر عالية السنة بطولها

وقد ابتاعت المصلحة كمية كبيرة من المركبات لاسيما مركبات الحياض لنقل الزيت وهذه التجارة آخذة في الازدياد

وقد زادت الاجور بوجه الاجمال فان نفقات المعيشة اغلى مما كانت وقد يؤدي ازدياد الطلب على العمال الى رفع اجور العمال من غير ذوي الصناعات والمهن

وفي الجدول التالي مقارنة بين اعمال سكك الحديد الاميرية في السنوات الثلاث الماضية

	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣
الايرادات ...	٣٦٩١٠٠٠ ج.م	٣٩١٣٦٠٠ ج.م	٣٨١٩٠٠٠ ج.م
المصروفات ...	٢٠٣١٠٠٠ «	٢٢٩١٠٠٠ «	٢١٩٠٠٠٠ «
صافي الايراد ...	١٦٦٠٠٠٠ «	١٦٢٥٠٠٠ «	١٦٢٩٠٠٠ «
الايراد بالكيلو متر من الخطوط المفتوحة	١٥٤٩ «	١٦٣٧ «	١٥٩٧ «
صافي الايراد بالكيلومتر من الخطوط المفتوحة	٦٩٧ «	٦٧٩ «	٦٨١ «
نسبة مصروفات التشغيل الى الايرادات في المئة	٥٥٫٠٢	٥٨٫٥	٥٧٫٣٥
عدد الركاب ...	٢٧٩٤١١٨٧	٢٨٧٨٢٧٣٦	٢٨٥٧٣٧٠٥
زنة البضائع بالطن ...	٦٣٧٠٧١٦	٦٩٠٤٩٣٧	٦٥٢١٩٧٦
قيمة سكة الحديد بالتقدير	٢٦٠٩٣٠٧٧ ج.م	٢٦٧٠٣٤٠٥ ج.م	٢٧٢٩١٩٤٣ ج.م
فائدة رأس المال ... (على هذه القيمة)	٦٫٣٦ في المئة	٦٫٠٨ في المئة	٥٫٩٧ في المئة

ولم يصب من قطارات الركاب بما أدى الى موت بعض ركابه الا قطار واحد

وبلغ ما انفقته المصلحة في سنة ١٩١٣ على المصروف لحساب رأس المال ٤٤٦٠٠٠ ج.م

وسيزيد المقدر لمصروفات التشغيل في سنة ١٩١٤ نحو ١١٢٠٠٠ ج.م على المقدر لها في سنة ١٩١٣

وقد فتحت الاعتمادات الآتية للمصروف لحساب رأس المال في سنة ١٩١٤

	ج . م
خطوط جديدة	١٠٠٠٠٠
كباري جديدة	١٠٠٠٠
ثمن ارض	٧٠٠٠
وضع خطوط وفرش الحصى	٤٤٠٠٠
تحسين المحطات ونظام الاشارات	٣٤٠٠٠
تحسين محطة مصر ومداخلها	٢١٠٠٠
محطة الاسكندرية	٢٤٠٠٠
مساكن المستخدمين	١٩٠٠٠
تحسين سكك الحديد الفرعية	٣٢٠٠٠
المركبات	٣٠٠٠٠
شتى	٢٢٠٠٠
مصروفات عمومية	١٠٠٠٠
المجموع	٤٤٣٠٠٠

زادت ايرادات خطوط الوجه القبلي الفرعية زيادة قليلة على ايراداتها سنة ١٩١٢ وزاد عدد ركابها ومعظم الفضل في ذلك الى فتح الخط بين بني سويف واللاهون

والحالة في خط الاقصر واصوان حسنة نعم ان ايراداته نقصت كنقصها في سائر الخطوط ولكن النقص في مصروفاته كان أكثر من النقص في الايرادات

التلغرافات

بلغت ايرادات التلغرافات ١٣٠٤١٢ ج . م وكانت ١٣٨٦٣٧ ج . م في سنة ١٩١٢ وبلغت مصروفات التشغيل ١١٢١٨٩ ج . م وكانت ١١٣٥٠٠ في سنة ١٩١٢

وقد مد خط جديد عام للتلفون من القاهرة الى بني سويف والفيوم ومد خط التلفون من الاسماعيلية الى السويس والى بورت سعيد وتم بعض التعديل في الاسكندرية وبني فيها بعض المساكن للموظفين

وبلغ حساب رأس المال للتلغراف الآن ١٩٩٤٨٧ ج.م وما صرف لحساب رأس المال في اثناء السنة الماضية ١٠٣٨٩ ج.م

وفتح بضعة مكاتب جديدة في اثناء السنة

سكك الحديد الضيقة

في مصر ثلاث شركات لسكك الحديد الضيقة وهي

سكة حديد الدلتا الضيقة المصرية

سكة حديد مصر السفلى

سكة حديد الفيوم

ومجموع اطوال خطوطها الآن ١٢٨٠ كيلو متراً اي بزيادة ٣٢ كيلو متراً عما كانت في سنة ١٩١٢ وقد نشأت هذه الزيادة عن الخط الجديد الذي مدته سكة حديد الدلتا الضيقة بين السلاحيب وبلطيم . وسكة حديد مصر السفلى شارعة في مد خط جديد طويل ولكنهُ لم يحسب في الاطوال المتقدمة لأنهُ لم يفتح للنقل بعد

وقد بلغت ايرادات الشركات الثلاث ٣٠٩٠٠٠ ج.م فزادت ٩٠٠٠ ج.م عن ايراداتها في السنة السابقة ومعظم هذه الزيادة من نصيب سكة حديد الدلتا الضيقة وبلغ مجموع مصروفات التشغيل ١٨١٢٤٢ ج.م بزيادة ٧٨٩٨ عن مصروفات السنة السابقة ولكن صافي الايراد زاد

الباب الثاني

في الزراعة

١٠ — كلام عمومي

في الجدول التالي مساحة اهم المزروعات التي زرعت سنة ١٩١٢ ومحصول كل منها تقدير

الزراعة	الزمام أفدنة				المحصول تقديراً		
	الوجه البحري	الوجه القبلي	محافظة السويس	المجموع	المحصول كلهُ	محصول الفدان	متوسط محصول السنين السابقة
القطن ...	١٣٣٩٥٦٥	٣٨٣٤٨٥	٤٤	١٧٢٣٠٩٤	٧٥٥٤٠٠٠ قنطار	٤٫٣٨	٤٫٢٧
القمح ...	٦٧٨٧٤٧	٦٢٦٦٣٤	١٩٧	١٣٠٥٥٧٨	٦٩٧٢٠٠٠ اردب	٥٫٣٤	٤٫٦٦
الشعير ...	١٦٥٧٨٥	٢٠٣٣٠٠	٧٣	٣٦٩١٥٨	٢٠٧٨٠٠٠ «	٥٫٦٣	٥٫٢٠
الارز ...	٢٢٩١٤٩	١٣٢١٨	—	٢٤٢٣٦٧	١٢٨٠٠٠٠ «	٥٫٢٨	٥٫٧٤
الذرة ...	١١٧٣٧١٦	٤٥٨٤٧١	٣٦٩	١٦٣٢٥٥٦	١٠٣٥٠٠٠٠ «	٦٫٣٤	٦٫٨٥
الذرة البلدية ...	—	٢٢٠٢٠٤	—	٢٢٠٢٠٤	١٣٦٣٠٠٠ «	٦٫١٩	٧٫٠٣
قصب السكر ...	٢١٩٩	٤٦٢٤١	٢٨	٤٨٤٦٨	٢١٦٢٩٠٠٠ قنطار	٤٤٦٫٥	٤٢٥٫٠

١١ – القطن

لم يأت موسم سنة١٩١٣ حسب التقدير المبني على الاحوال الجوية التي جاءت مناسبة لهُ في اوائل الصيف وعلى قلة فتك الدودة. نعم ان الجنية الاولى كانت جيدة جداً ولكن وطوء فيضان النيل الذي جاء بالغاً اقصى الدرجات ابقى التربة اجف من المعتاد ففتحت لوزات القطن قبل اوانها وكانت النتيجة ان قلت الجنية الثانية فقلَّ بها المحصول وكان فيهِ كثير من الالياف والبزور غير البالغة. والمرجح الآن ان المحصول يأتي حسب التقدير الذي قدر في نوفمبر وهو ٧٥٥٤٠٠٠ قنطار

وفتحت اسعار الموسم اولاً اعلى من اسعار السنة السابقة ثم هبطت بعد ذلك رغماً عن قلة الموسم الاميركي . ولا يظهر ان الاسعار سترتفع ايضاً ما دامت المتأخرات في الاسكندرية كثيرة

ولم يزد زمام الاطيان المزروعة قطناً عما كانت سنة ١٩١٢ سوى ١٢٧٩ فداناً. وفي الجدول التالي مقدار ما زرع من كل صنف من القطن عام ١٩١٢ و ١٩١٣

صنف القطن	الزمام بالفدان سنة ١٩١٣	الزمام بالفدان سنة ١٩١٢	الزيادة او النقص عن سنة ١٩١٢
ميت عفيفي... ...	٦٢٣٧٣٧	٦٩١٩١٠	٦٨١٧٣ –
اشموني	٣٥٦٤٨٥	٣٤٤٢٦٥	١٢٢٢٠ +
يَنوفتش	١٧٣٤٣٩	٢٣٩٢٣٢	٦٥٧٩٣ –
سكلاريدس ...	٢٤٧٢٩٢	١٩٧٤٥٦	٤٩٨٣٦ +
نوباري	٢٠١١٣٧	١٥٨٥٦٧	٤٢٥٧٠ +
اصيل	٦٥٩٥٨	٣٩٨٣٦	٢٦١٢٢ +
عباسي	٣٧٣٨٣	٣٦٣٥٤	١٠٢٩ +
فولتس وغيره ...	١٧٦٦٣	١٤١٩٥	٣٤٦٨ +
الجملة... ...	١٧٢٣٠٩٤	١٧٢١٨١٥	١٢٧٩ +

فقلت ايضاً مساحة الاطيان التي زرعت من الميت عفيفي والينوفتش . وقام الاصيل مقام الميت عفيفي في بعض الاماكن وكان النقص في الينوفتش اكثر مما كان في الميت عفيفي بالنسبة الى الزمام المزروع منهُ وحلّ السكلاريدس والنوباري محله كما حلت الانواع الدقيقة من هذين النوعين محل الرتبة المتوسطة من الميت عفيفي في بعض الاماكن. وظهرت نتيجة ذلك في هذا الجدول وهو يتضمن متوسط اسعار الفلي جودفير من هذه الاصناف الثلاثة في دسمبر سنة ١٩١٢و١٩١٣

الصنف	ثمن القنطار بالريال ١٩١٢	ثمن القنطار بالريال ١٩١٣	الزيادة او النقصان عن سنة ١٩١٢
الميت عفيفي	١٨ ٨/٣٢	١٨ ١٢/٣٢	+ ٤/٣٢
النوباري	١٩ ١٠/٣٢	١٩ ٦/٣٢	— ٤/٣٢
السكلاريدس	٢١ ٢/٣٢	٢٠ ٢٤/٣٢	— ١٠/٣٢

والطلب على بزرة الحكومة التي توزَّع على الفلاحين آخذ في الازدياد وهذا ما وزع منها في السنتين الماضيتين

سنة ١٩١٢	٤٢٢٧٣ أردباً
سنة ١٩١٣	٩٠٠٩٦ اردباً

نتج من بزر القطن الذي يربى في الجيزة والقرشية اربعة اصناف جديدة من القطن عرضت على لجنة من الخبراء في الاسكندرية فاشارت اللجنة بزرع صنف منها والتوسع في زراعتهِ. ويرجى ان التجارب التالية توصل الى صنف يتم نضجهُ باكراً فيجنى قبلما يتولد فيهِ دود اللوز

بذلت الهمة في غضون السنة الماضية لتعليم صغار الفلاحين بواسطة ثمانية وثلاثين حقلاً من حقول الامتحان كيف يصلحون زراعة اطيانهم بما لديهم من الوسائل على اسلوب معقول قليل النفقة اكثر من ذي قبل

وأبدلت الفتحات الواسعة التي تجري بها المياه من الترع بمواسير مختلفة الاقطار حسب

زمام الاطيان التي تروى بها. ويرجى ان هذه الطريقة تمنع تغريق الاطيان بالمياه الكثيرة الامر الذي يميل اليهِ الفلاح خوفاً مما كان يقاسيهِ في ما مضى من الجفاف في زمن الصيف وحينئذ تقلّ الرطوبة الكثيرة من التربة فانها مضرة بالقطن كالجفاف الكثير . واستمرت التجارب بمعرفة فعل المياه بالتربة من حيث قلتهُ وكثرتهُ ولكن النتائج لم تكن واحدة في كل الاماكن ولعل السبب وطوء الفيضان

واعيدت الكرّة على دودة القطن كما في سنة ١٩١٢ على الاساليب نفسها فنجحت كما نجحت في العام السابق كما نجحت التدابير الخصوصية التي ذكرتها في تقريري السابق . واعظم ما اتجهت اليهِ الانظار في آفة الدودة كان المرض الداخلي الذي اشير اليهِ سنة ١٩١٢ فقلّت اللطخ كثيراً عما كانت في العام السابق وما فقس منها من الدود كان ضعيفاً قلّما نما حتى بلغ اشدّهُ ولكن همة رجال الحكومة لم تفتر بسبب ذلك ولا قلّ احتراسهم ولما ظهر مقدار كبير من الدودة في البرسيم سنة ١٩١٢ صدر قانون جديد يخول مصلحة الزراعة منع ري البرسيم بعد ميعاد معين وجعل هذا الميعاد سنة ١٩١٣ اليوم الحادي والثلاثين من شهر مايو في مناطق زرع الارز في شمالي الوجه البحري واليوم العاشر من شهر مايو في سائر البلدان بالوجه البحري . واذا روى احد برسيمهُ بعد الميعاد المعين حوكم على ذلك. كان البرسيم يراقب فاذا ظهرت الدودة فيهِ بمقدار كبير يخشى منهُ قطع حالاً وأتلف ما فيهِ من الدود . وقد فعل المزارعون ذلك دائماً تقريباً من تلقاء انفسهم حالما نبههم رجال الحكومة . ويقال بالاجمال ان المزارعين انفسهم اعترفوا بفائدة هذا القانون . ولذلك لم يقع بموسم سنة ١٩١٣ ضرر يذكر من دودة القطن . فقد أُعلن ظهور لطع الدودة في الوجه البحري في ١٣ مايو وللحال اخذ رجال الحكومة في مكافحتها وزاد عدد الافدنة التي ظهرت فيها اللطع رويداً رويداً الى آخر يونيو واول يوليو ثم جعلت تقلّ وزالت الضربة تماماً في آخر اغسطس . وكان الزمام المزروع قطناً ١٧٢٣٠٠٠ فدان فظهرت الدودة في ٤٨٦٦٠٠ فدان منها وقد ظهرت في العام الذي قبله في ٩٨٠٣٠٠ فدان وبلغ عدد ايام المكافحة مضروباً بعدد الانفار ٢٤٧١٥٠٠ وكان في العام السابق ٧٧٩١٨٠٠ من ذلك ٤٣٤٤ مما قدّمتهُ الحكومة. وقد قام المزارعون بهذا العمل بانفسهم في كل مكان تقريباً الاّ في مديرية البحيرة حيث كانت الضربة شديدة . وعوقب ٢٩٠٠ نفس لانهم لم يبلغوا عن ظهور الدودة في اطيانهم وعوقب ٦٨١ من العمد والمشايخ لاهمالهم ويقابل ذلك ٢٣٥٠٠ و٢٠٨٦ سنة ١٩١٢

وقد اشرتُ في مقدمة هذا التقرير الى ان دودة اللوز القرنفلية زادت زيادة تدعو

الى الخوف واشرت ايضاً الى الوسائل التي اتخذت حتى الآن لابادتها · اما دودة اللوز العادية فلم تضر بالمحصول كما كانت تضر سابقاً مع انها كانت كثيرة في اماكن عديدة · وقد بحثت لجنة دودة القطن ودود اللوز برئاسة دولة البرنس حسين باشا كامل في بعض الاساليب التي أشير بها لمكافحة هاتين الضربتين وجربت تجارب كثيرة تستحق النظر

وصفتُ في تقريري الماضي حلقات الاقطان التي اقيمت في كل الانحاء التي يزرع القطن فيها لكي تساعد صغار الفلاحين على بيع اقطانهم وتقيهم من غش الذين يحتالون عليهم · وقد ظهر من تجارب سنة ١٩١٢ ان بعض تلك الحلقات وضعت في غير المحل المناسب لها فالغيت وانشئت حلقات غيرها في اماكن اصلح لها ولم تكن النتائج واحدة في كل مكان فقد نجحت الحلقات في بعض الاماكن نجاحاً كبيراً فوقت بالحاجة ولم تنجح في اماكن اخرى لقلة الاقبال عليها · ولكن زاد مقدار الاقطان التي بيعت فيها كلها نحو ٥٠٠٠٠ قنطار عما بيع فيها سنة ١٩١٢ وتم الاتفاق سنة ١٩١٣ مع مجالس المديريات على بيع سماد الجمعية الزراعية الخديوية في الحلقات · فنجح هذا العمل نجاحاً تاماً ونطاقه اخذ في الاتساع

١٢ — السكر ومحصولات أُخرى

لا ينتظر ان موسم السكر لسنة ١٩١٤ يفوق في كميته الموسم السابق

وقد بلغ مقدار القصب الذي عصرتهُ شركة معامل السكر وتكريره ٧٤١٠٠٠ طن مقابل ٥٣٧٠٠٠ في العام السابق وبلغ السكر المستخرج منهُ ١٢,٨ في المئة وتجرب لشركة التجارب الآن لادخال صنف جديد من القصب من جاوى ينتظر أن يكون أقل تأثراً بتغيرات الجو التي تحدث حينما يصير القصب في حالة البلوغ

وكان محصول الارز والذرة الشامية والذرة البلدية أقل من المتوسط ولكن لم ترتفع الاسعار عن المعتاد لكثرة ماورد من الحبوب والدقيق من الخارج . وقد لحق موسم الذرة بعض الضرر من قلة المياه . وتأخر الموسم في بعض الاماكن ولم يبلغ جيداً

وجربت التجارب في أربعة أماكن مختلفة لمعرفة الفائدة النسبية من أستعمال نترات الجير ونترات الصودا والسياناميد فظهر منها ان السمادين الاولين أي نترات الجير ونترات الصودا أنفع من الاخيرين . وزاد المحصول المسمد بنترات الجير في إحدى التجارب زيادة كبيرة . وتجرب التجارب الآن لمعرفة فائدة الفصفات المصري وهو في حاله الطبيعية

١٣—طاعون الحيوانات والمواشي

ظهر من احصاء عدد المواشي والجواميس لسنة ١٩١٣ ان المواشي زادت ١٧٠٠٠ وان الجواميس نقصت ١٩٠٠٠ وفي الجدول التالي عدد الحيوانات الواردة الى القطر المصري من السودان ومن البلدان الاخرى واكثرها للذبح

		١٩١٣	١٩١٢	الفرق
من السودان	بقر	١٠٤٢٤	١٥١٩٠	— ٤٧٦٦
	غنم ومعزى	٩٨٨٨٦	١٠٩٥٨٦	+١٠٧٠٠
	المجموع	١٠٩٣١٠	١٢٤٧٧٦	+٥٩٣٤
من البلدان الاخرى	بقر وجاموس	٣٣٦٠٥	٣٧٠٦٨	— ٣٤٦٣
	غنم ومعزى	٣١١٦٠٣	٢٨٤١٠١	+٢٧٥٠٢
	خنازير وغيرها	١٢٠٣	١١٣٧	+٦٦
	المجموع	٣٤٦٤١١	٣٢٢٣٠٦	+ ٢٤١٠٥

نفق ١٨٢٤ بطاعون المواشي سنة ١٩١٣ أي نحو ١٤ر٠ في المئة وكان مما نفق ٤٢ر٠ في المئة سنة ١٩١٢

وقد بلغ عدد المواشي التي وقيت بالتلقيح المزدوج منذ أول استعماله في يوليو سنة ١٩١٢ الى آخر السنة التالية ١٨٦٠٠٠ . وبلغ عدد المواشي التي نفقت بعد التلقيح المزدوج وفي جملته ما نفق مدة انتشار الوباء في هذه الآونة ٢١٠٠ أي ١٣ر١ في المئة

وظهر من التجارب في المواشي التابعة لمصلحة الدومين ان التلقيح المزدوج يقي المواشي ثمانية عشر شهراً ونصف شهر على الاقل

الباب الثالث

الاشغال العمومية

١٤ — الري

جاء فيضان سنة ١٩١٣ اوطأ جدًّا من متوسط الثلاثين السنة الماضية ولم يظهر من مناسيب النيل في بداءة سنة ١٩١٣ ان ايراد الماء الصيفي سيكون كافياً ولولا المقدار الزائد الذي حجز في خزان اصوان بواسطة تعليتهِ لقصَّر الماء عن الحاجة ولذلك فقد اثبتت هذه السنة ان تسميك الخزان وتعليتهُ اتيا في وقتها وثبت ايضاً انهُ لا بدَّ من خزن مقدار اكبر من الماء لسد الحاجة في السنوات التي يقل فيها الفيضان كثيراً وري ما يمكن استحياؤُهُ من اراضي البور

وابتدأ الاخذ من الماء المخزون في ١٠ مارس ودام الى ٣١ يوليو وهو ميعاد متأخر جدًّا اي دام الاعتماد على الماء المخزون ١٤٤ يوماً والغالب ان لا تزيد هذه المدة على مئة يوم . ومع ذلك لم توجد صعوبة كبيرة في اعطاء الماء الكافي للري حتى اول يوليو الاَّ اياماً قليلة في شهر ابريل حينما زاد الطلب على الماء لزرع القطن

وفي مدة القسم الاول من الصيف كان الماء يوزَّع بالدقة ويُكتفَى باقل ما يلزم منهُ ثم ظهر ان هذا التدقيق كان لازماً جدًّا لان الفيضان جاء متأخراً اكثر من كل فيضان معروف تاريخهُ لانهُ جاء بعد الميعاد بشهر كامل ولذلك وُجدت مشقة كبيرة في توزيع المقدار الكافي بالسواء مدة شهر يوليو واوائل اغسطس رغماً عن كثرة الماء المخزون في الخزان

ولم يكتفِ الفيضان بانهُ جاء متأخراً بل جاء متغيراً جدًّا في عمق الماء الجاري في النيل وكانت النتيجة العامة ان فيضان سنة ١٩١٣ جاء اوطأ فيضان عُرف مقدارهُ

وكان الفيضان الواطيء في السنين الماضية رزيئة كبيرة تسبب مجاعةً في البلاد ولو لم يبلغ الحد الذي بلغهُ الفيضان الماضي من الوطوء . والغالب ان الفرق بين الفيضان الجيد وغير الجيد يقوم بالارتفاع الذي تبلغهُ تدرجات الفيضان لا بمقدار الماء ولذلك فكل وسيلة تمكّن من اجراء الماء مدة كافية على ارتفاع كافٍ تصيّر ماء الفيضان كافياً ولو كان من اوطإ الفيضانات

وللوصول الى هذه الغاية مدت الترع في اول عهد الاحتلال الى ابعد ما تصل اليهِ

جنوبا لكي يجري الماء فيها من اماكن عالية فيغمر الحياض التي تروى بها . ثم ظهر ان تمديد الترع كذلك لا يكفي وحده لمنع الشرق اذا كان الفيضان منخفضاً ولذلك بنيت القناطر في اماكن مختلفة لتحجز مياه الفيضان وترفع منسوبها فوق القناطر فتأخذ منها الترع الجانبيّة على الضفتين على منسوب كافٍ

وهذه القناطر تقي اطيان القطر من كل الطوارئ تقريباً ولكن القسم الشمالي من مديرية قنا وكل مديرية جرجا ومساحة ذلك كله ٦٠٠٠٠٠ وبعض حياض قليلة صغيرة في مديرية اصوان والجزائر الصغيرة التي في مجرى النيل هذه كلها لا يزال ريها متوقفاً على ارتفاع الفيضان . ولذلك نتج عن انخفاض الفيضان الماضي انخفاضاً غير عادي ان الماء لم يرتفع ارتفاعاً كافياً حتى يجري في الترع التي تروى منها الاماكن المشار اليها فبقي نحو ٤٠٠٠٠٠ من غير ري ولا يمكن منع حدوث ذلك ثانية الاّ بنفقات كثيرة طائلة وحدوثهُ نادر الوقوع جداً ويحدث بعد فترات طويلة . وانشاء قناطر ترفع مياه النيل حتى تجري في ترعة سوهاج التي تروي اكثر مديرية جرجا يكلف مليون جنيه على الاقل ويمكن انشاء هذه القناطر بعد انجاز الاعمال التي هي اهم منها

والارض التي بقيت شراقي لما تقدم لم تزرع كما كانت تزرع عادة بل زرع جانب كبير منها بالآبار والآلات الرافعة فاشتغل بريها كثيرون ولولا ذلك لبقوا بلا عمل

وكان للفيضان الواطىء نتيجة اخرى تدعو الى الخوف لانهُ تبعهُ انخفاض في مناسيب الماء اكثر من المعتاد في فصل الربيع وهذا يستلزم ان يكون الماء الصيفي اقل جداً من المعتاد وقد ذكرتُ في تقريري السابق انهُ يحتمل ان تدعو الحال الى عمل شيء يوقى بهِ القطر من هذا المحذور واشرت الى بناء سد في البحر الابيض على مقربة من جبل اولي وان الحاجة قد تدعو الى ذلك . وهذا السد لا يكفي وحدهُ لكل حاجة القطر المصري اذا تمَّ استحياء كل اراضي الوجه البحري القابلة للزراعة وتم تحويل ري الحياض الى ري صيفي في كل الوجه القبلي ولكنهُ يفي بالحاجة من الآن الى سنين كثيرة وقد لا يكون من حسن التدبير انشاء هذا السد اذا اريد بهِ مجرَّد زيادة الماء الصيفي في القطر المصري لان الحل الحقيقي لهذه المسألة يقوم على ما يظهر بمعالجة النيل حيثما يخرج من البحيرات الكبيرة لكي يجري فيهِ مقدار كافٍ من الماء دائماً . ولكن المكان الذي اختير لانشاء السد يصلح لان يُتحكَّم فيهِ بالنيل على نوع ما لمنع امواج الفيضان العالية جداً من النزول في النيل ولذلك فالحكمة تقضي بانشاء هذا السد لغرضين الاول وهو المقصود بالذات منع ضرر الفيضان الفائق الحد والثاني

صيرورته خزاناً لخزن الماء فوقهُ ولكن انشاءه لا يغني عن الاعمال اللازمة للتحكم بالمياه عند مصادر النيل في البحيرات الكبيرة لاجل حل مسألة الري الصيفي لكل القطر المصري حينما يتم استحياء كل الاراضي الصالحة للزراعة . وقد سُبر مجرى النيل حيث يراد انشاء هذا السد فوجد فيه صخر صلب نوعاً على عمق معتدل . ولم تحضَّر الرسوم التفصيليّة حتى الآن ولكن ينتظر ان نفقات هذا العمل تكون اقل من مليون جنيه

١٥ — اعمال جديدة في الري

(١) مشروع صرف اواسط الغربية

بلغ ما حُفر باليد لاصلاح المصارف في غضون السنة ١٣٧٣٣٤٠ متراً مكعباً وكل هذه الاتربة تقريباً حفرت من غير ان تعمَّق المصارف التعميق المطلوب . وما سيحفر منها بعد ذلك يكون تحت الماء ويحفر بالكراكات وستكون اجرة حفر المتر منهُ اقل من اجرة الحفر باليد

والكراكات المستعملة الآن وهي ١٣ كراكة اتمت حفر ٥٩٢٠٠٠ متر مكعب في غضون السنة

وابتدأ العمل في مباني السلاهيب وهي تشمل محارة كبيرة تحت المصرف العمومي وقنطرة غما من بحر طيره الى هذا المصرف وقد تقدَّم تقدماً حسناً

وتمَّ انشاء خط لسكة حديد الدلتا الضيقة من براري الحامول (السلاهيب) الى خاشا حيث يراد اقامة الطلمبات وفتح هذا الخط في شهر يونيو الماضي

والعمل جارٍ في وضع مواسير من الخرسانة المسلحة في كل المصارف والترع مع عملية الحفر

وينظر الآن في الاساليب اللازمة لري الاطيان التي تحفر فيها المصارف لصرفها حتى يؤخذ باصلاح الري حالما تتم المصارف

وبلغت الاموال التي صرفت في بحر السنة ١٣٨٥٥٥ ج . م وكل ما صرف حتى الآن ١٨٢٦٦١ ج . م

(٢) مشروع صرف البحيرة

بلغ ما حفر باليد في الصيف الماضي من المصارف التالية وهي مصرف السموم وابوحمص

ودمنهور وابو المطامير وزاوية صقر وحوش عيسى وابو الزرازير ٠٠٠ ٤٠٠ ١ متر مكعب ٠ واقيم ٣٤ كبرياً جديداً وغيّر ٥٥ سحارة وقناة » الخ

واشتغلت ست كراكات في مصرف العموم والشراشرة والنوبارية فحفرت ٠٠٠ ٧٣٨ متراً مكعباً وكانت كلٌّ منها تحفر نحو ٨٠٠ متر مكعب في اليوم مدة عشر ساعات

وأُتي بكراكة مائية من السودان الى الاسكندرية في اواسط ابريل تحفر في اليوم ٧٠٠٠ متر مكعب اذا اشتغلت عشر ساعات لكي تساعد الكراكات المار ذكرها وللحال شُرع في تركيبها فانزل جسمها في آخر اغسطس وهي الآن مستعدة تقريباً للعمل

وقد تم ثلاثة ارباع المجرى الذي حفر ليجري فيهِ المياه من طلمبات المكس وسيبلغ طولهُ ٩٦٠ متراً

وبلغت المصروفات في غضون السنة ٦٥٠ ١٢٨ ج٠م

وجرى العمل بهمة في درس مشروعات الري والصرف في هذه الجهة فوق الاعمال المار ذكرها

(٣) اعمال تحويل الحياض

استمرَّ العمل في دفع تعويض الحفر والردم ٠ واشتغلت مصلحة الري في درس توزيع ما يزيد من المياه الصيفية في الوجه القبلي اتباعاً للمشروع الذي يراد بهِ ري ٠٠٠ ١٢٥ فدان ريًّا صيفيًّا فوق ما يروى الآن و يقوم هذا العمل بفحص الطلبات التي قُدمت من الشركات والملاَّك لاخذ رخص بوضع آلات رافعة

واتجهت العناية في الوجه البحري الى معرفة مناسيب الاراضي التي تصرف في مصرف بحر البقر في الشرقية ٠ وقد اشتغل رجال الري بالاتفاق مع رجال المساحة وتبين النتيجة في خريطة عامَّة للقطر المصري تظهر فيها مناسيب الارض ٠ وتشتغل نظارة الاشغال الآن في اعداد هذه الخريطة

١٦ — السكك العمومية

انشئت السكك الجديدة التالية في غضون السنة على نفقة مجالس المديريات وهي

(١) سكة من بنها الى منية القمح في القليوبية والشرقية

(١١) سكة من بيله الى ظيره في الغربية

ومجموع طول هاتين السكتين نحو ٢٨ كيلو متراً ونفقة انشائهما ١٣٨٣٩ ج ٠ م ٠ فنفقة كل كيلو متر ٤٩٨ ج ٠ م والعمل جارٍ في انشاء سكتين اخريين من بلبيس الى شبين القناطر ومن الجمالية الى المطرية . وينظر الآن في انشاء سكة من بنها الى طنطا ومن بنها الى ميت غمر والمنصورة ومن محلة روح الى المحلة الكبيرة

واستمر العمل في رصف السكة من القاهرة الى الاسكندرية وذلك من طرفيها معاً

١٧ — القسم الميكانيكي

زاد عمل هذا القسم زيادة كبيرة فبلغ عدد الرخص التي اعطاها في غضون السنة لادارة الوابورات ١٧٥٧ وكان ١١٣٦ سنة ١٩١٢ فالزيادة ٦٢١ رخصة ومن ذلك ٥٠٨ رخص لوابورات الري يقابلها ١٩٨ رخصة سنة ١٩١٢ فالزيادة في رخص وابورات الري ١٥٧ في المئة وهذا يدلُّ على ان اقسام الري اشتغلت كثيراً في بحث مطالب الذين طلبوا الرخص بالآلات الرافعة

وكل الآلات الرافعة التي كانت تديرها مصلحة الري سلمت ادارتها للقسم الميكانيكي من اول السنة

١٨ — المباني الاميرية والكباري

جرى العمل سنة ١٩١٣ في المباني الاميرية التالية وهي

مدرسة طنطا الثانوية

مستشفى الخانكه (ثلاثة اجنحة جديدة)

مدرسة المعلمات في بولاق

سقوف واطئة في الانتكخانة

مستشفى قنا

محكمة اسيوط

مدرسة اسيوط الثانوية

سجن بنهـــا

وبلغت النفقات نحو ٢٩٨٠٠٠ ج ٠ م

واقتصر العمل في الكبري الجديد في الجزيرة على اتمام اساساتهِ واقامة المباني الحجرية بسبب تأخُّر وصول مواد الصلب (الفولاذ) من انكلترا · ثم ان صفائح الحديد الحاملة لكبري قصر النيل كانت في حالة سيئة فدعت الحال الى اصلاحها وأُصلحت في غضون الصيف

١٩ — المتحف العربي وحفظ الآثار العربية

انفقت لجنة حفظ الآثار العربية ١٥٥٠٠ ج ·م في السنة الماضية · ومن اهم المباني التي اشتغلت بحفظها جامع السلطان حسن وجامع عبد الباسط وجامع جمال الدين وجامع الاستدار وجامع السلطان قلاوون وقد كُشفت في الجامع الاخير نقوش جميلة من الجبس · ومن الكنائس القبطية كنيسة العذراء وانباشودا وابو سرجه وهي في مصر القديمة والدير الابيض في سوهاج

واضيف الى دار التحف العربية مجموعة من الزجاج المدهون بالمينا والخزف والبرنز والسلاح وهي هبة من دولة البرنس يوسف كمال

٢٠ — مصلحة الآثار المصرية

تتضمن اعمال السنة الماضية تقوية هيكلي القرنة وهيبة في الواحة الخارجة والنقب عن هيكل امون في الكرنك ومدافن سقارة في جوار مصطبة كاجمكاي ومرووركا واقسام من هيكل ادفو وهيكل اسنا واخيراً نزع ملكية بعض البيوت في الخرابة المدفونة للنقب عن هيكلي سني الاول وابيدوس

وقد عُمل بالقانون الجديد لحفظ الآثار من غير تعب ويُرجَى ان مصلحة الآثار تتمكن بالمواظبة من ابطال ما مُنع من المتاجرة بها · وقد كان من نتائج هذا القانون ان المصلحة زادت الاماكن التي تحفظ الآثار فيها فقد انشئ ثلاثة متاحف صغيرة في اسيوط وطنطا والمنيا والفضل في انشائها لبعض الاعيان · هذا عدا المتحف الذي انشأتهُ شركة قنال السويس منذ سنوات في الاسمعيلية والمتحف الذي انشأتهُ الحكومة في جزيرة اصوان في السنة السابقة · اما متحف اسيوط الذي تبرَّع ببنائهِ وتحفهِ احد اعيانها الكرماء وهو سيد بك خشبه فيجب ان يكون مثالاً لترغيب الكرماء على انشاء متاحف مثلهُ في المديريات

الباب الرابع

في المعارف

٢١ — كلام عمومي

في القسم من هذا التقرير الخاص بمجالس المديريات كلام واف عن اعمالها المتعلقة بالتعليم · فان التعليم الادبي في المديريات صار منوطاً بهذه المجالس · وكل المدارس التي ادارتها مجالس المديريات سنة ١٩١٣ تولّت نظارة المعارف تفتيشها · وسيبقى تحت ادارة نظارة المعارف جانب من المدارس الاولية التي يُنفَق عليها من اوقاف تديرها نظارة الاوقاف · والتعليم جارٍ في هذه المكاتب بانتظام تحت ادارة معلمين موءهلين للتعليم وبحسب بروجرام معيّن وفيها اللوازم المدرسية والنظام المدرسي المطلوب وتلامذتها يجتازون درجات التعليم المختلفة من غير ان يتأخروا تأخُّراً غير عادي · وفي الجدول التالي عدد التلامذة في المدارس المختلفة التي تديرها نظارة المعارف رأساً والمدارس التي تتولى تفتيشها فقط

(١) المدارس التي تديرها نظارة المعارف

المدارس	عددها	عدد التلاميذ	عدد التلميذات	المجموع
(١) المدارس الاولية				
المكاتب التابعة لنظارة الاوقاف	١٤٢	٨٧٨٩	٥٢٣٨	١٤٠٢٧
مدارس تعليم معلمي الكتاتيب	٢	١١٥	١٦٧	٢٨٢
مدارس منزلية	١	· ·	٥٣	٥٣
مدارس صناعية	٣	٦٥٢	· ·	٦٥٢
(٢) المدارس العليا				
مدارس ابتدائية عالية	٣٤	٧١١٩	٤٩١	٧٦١٠
مدارس ثانوية	٦	٢٥٣٢	· ·	٢٥٣٢
مدارس صناعية (ومدارس ليلية)	٥	١٥٩٤	·	١٥٩٤
كليات فنية	٥	١٠٢١	٤١	١٠٦٢
الرسالة المصرية في اوربا	·	٤٧	·٥	٥٢
المجموع	١٩٨	٢١٨٦٩	٥٩٩٥	٢٧٨٦٤

(٢) المدارس التي تتولى نظارة المعارف تفتيشها

المدارس	عددها	تلامذتها	تلميذاتها	المجموع
(١) المدارس الاولية				
مكاتب سكة الحديد	٠٠٣٦	٠٠٠ ٦١٥	٠٠٨٤	٠٠٠ ٦٩٩
مكاتب مجالس المديريات	٠٩١١	٠٥٠ ٨٥٣	٦٣٢٢	٠٥٧ ١٧٥
الكتاتيب الخصوصية ذات الاعانة	٣٣٩٤	١٥٧ ٥٨٨	١٦٦٩٤	١٧٤ ٢٨٣
المدارس المنزلية التابعة لمجالس المديريات	٣	...	٢٣١	٢٣١
مدارس مجالس المديريات لتعلم معلمي الكتاتيب	١٦	١٠٢٩	١٠٠	١ ١٢٩
اصلاحية الحكومة	١	٠٧٤٣	٧١	٨١٤
مدارس صناعية وزراعية تابعة لمجالس المديريات	٢٣	٢٢٩٠	...	٢٢٩٠
مدارس صناعية وزراعية خصوصية	٣	٤١٨	٧٢	٤٩٠
(٢) المدارس العليا				
مدارس ابتدائية عالية تابعة لمجالس المديريات	٧٨	٨٨٣١	١٦٦٢	١٠ ٤٩٣
مدارس خصوصية ابتدائية عالية	١٩	٣٣٠٣	٤٤٧	٠٣٧٥٠
مدارس ثانوية تابعة لمجالس المديريات	٢	٣٧٩	...	٣٧٩
مدارس ثانوية خصوصية	٤	٩٦٢	...	٩٦٢
مدرسة الفنون (خصوصية)	١	١٠٣	...	١٠٣
مدرسة تعليم الممرضات والقوابل	١	...	٤٥	٤٥
تلامذة يدرسون في اوربا على نفقة مجالس المديريات وغيرها	...	٣٠	...	٣٠
تلامذة يدرسون في اوربا على نفقاتهم	...	٣٠٠	١	٣٠١
الجملة	٤٤٩٣	٢٢٧ ٤٣٤	٢٥ ٨٦١	٢٥٣ ٢٩٥

٢٢ — التعليم الابتدائي

كان في مدارس الصبيان الابتدائية التابعة لنظارة المعارف ٧١١٩ تلميذاً سنة ١٩١٣ فزاد عددهم عمّا كان سنة ١٩١٢ زيادة طفيفة واكثرهم كانوا يحضرون الدروس فكان متوسط عدد الحضور ٩٦ في المئة من عدد المقيدين في الدفاتر

وقد اقفلت النظارة مدرستها الابتدائية في قنا جرياً على الاسلوب الجديد الذي من مقتضاهُ جعل مدارس المديريات تشارك الحكومة في التعليم · وادخل تلامذة مدرسة قنا في مدرسة مجلس المديرية هناك

وتنوّع بروجرام مدارس الحكومة قليلاً في العام الماضي فأُدخل فيهِ تعليم علم الميجين في السنة الثالثة والرابعة

وقد جاء في التقارير السابقة تفصيل ما اتُّخذ من الوسائل لتعليم اولاد الاقباط التعليم الديني و يسرني ان اقول الآن ان ٩٠ في المئة من اولادهم يتعلمون التعليم الديني من معلمين اقباط كقسم من بروجرام التدريس القانوني

وقد ابدل جماعة من المعلمين الموقتين بمعلمين حائزين على دبلوما التدريس من مدارس علم التعليم جرياً على الطريقة التي اتبعت في السنوات الماضية . والمعلمون الموقتون الذين أبدلوا بغيرهم استخدمتهم مجالس المديريات او استخدموا في مدارس خصوصية

وكان عدد الذين تقدموا لامتحان الشهادة الابتدائية سنة ١٩١٣ اكثر ما بلغ الى الآن فانهُ بلغ ٦٦٢٨ اي زاد ٥٧٢ عما كان في السنة السابقة وهم من المدارس التالية

من المدارس التابعة لنظارة المعارف	١٦٣٠
من مدارس اخرى اكثرها خصوصي	٤٠٠٥
من الذين درسوا في بيوتهم	٠٩٩٣
والجملة	٦٦٢٨

وبلغ عدد الناجحين منهم ٤٨ في المئة وكان في العام السابق ٤٦ في المئة . وكان بين المتقدمين للامتحان ٦٢ بنتاً فنجح منهنَّ ٠٣٠ وكان متوسط عمر الناجحين كلهم ½ ١٦ ومن تلامذة مدارس الحكومة وحدهم ¼ ١٥

٢٣ — التعليم الثانوي

ان الرغبة في التعليم الثانوي التي أُشير اليها في التقارير السابقة لم تقلّ رغماً عن التوسع في التعليم التجاري والصناعي والزراعي المتوسط بين التعليم الابتدائي والثانوي . وقد زاد الآن عدد التلامذة الذين اتموا دروسهم الثانوية ولذلك ارتفع متوسط الدرجة التي تطلب من التلامذة حتى يستطيعوا دخول الكليات الفنيَّة وصار في الامكان استخدام شبان ارقى علماً في دواوين الحكومة ولو في وظائف صغيرة

وقد تقدمت مدارس الحكومة الثانوية في السنوات الثلاث الاخيرة تقدماً متوالياً ففي سنة ١٩١١ كان عدد هذه المدارس خمساً وكان فيها ٢١٦٠ تلميذاً وسنة ١٩١٢ صارت ستاً وبلغ عدد تلامذتها ٢٤٨٥ وقد بلغ عددهم في العام الماضي ٢٥٣٢ . وزاد عدد التلامذة في

المدارس المصرية الثانوية الخصوصية في هذه المدة من ٢٤٠٠ سنة ١٩١١ الى ٢٦٠٠ سنة ١٩١٢ و ٢٨٠٠ سنة ١٩١٣ واذا اضفنا الى ذلك التلامذة المصريين الذين يتعلمون في المدارس الاجنبية الثانوية بلغ عدد التلامذة المصريين في كل المدارس الثانوية لا اقلّ من ٦٣٠٠ . وسبب هذه الزيادة الحديثة في مدارس الحكومة هو اضافة فرقة جديدة الى مدرسة طنطا واربع فرق الى مدرسة رأس التين

ذكرتُ في تقريري السابق ادخال طريقة جديدة تمكّن نظارة المعارف من تفتيش المدارس الثانوية الخصوصية وقد بلغ عدد المدارس التي قبلت ذلك ستًّا وهي الآن تحت مراقبة نظارة المعارف وثلاث منها وهي المدرسة الالهامية ومدرسة الاقباط الكبرى في العاصمة ومدرسة المساعي المشكورة في شبين الكوم تأخذ كلٌّ منها ٥٠٠ ج . م اعانة حسب الترتيبات الجديدة التي وضعت في شهر اغسطس الماضي ومن مقتضاها ان تعطى اعانة سنوية للمدارس التي تعلم تعليماً ثانويًّا كاملاً حسب بروجرام نظارة المعارف او حسب بروجرام آخر حسبتهُ نظارة المعارف مساويًا لبروجرامها . والاعانات على نوعين نوع من قبيل رأس المال لعملٍ خاص ونوع من قبيل النفقات المدرسية وهذا الاخير لا يزيد على ٥ جنيهات لكل تلميذ او ١٠٠٠ ج . م للمدرسة . والاعانات التي اعطيت سنة ١٩١٣ كانت من النوع الاول وانفقت في اصلاح بناء المدارس وادواتها وقد استلزمت زيادة النفقات من قبَل اصحاب تلك المدارس انفسهم

والقوانين محفوظة جيداً في المدارس الثانوية وقد انتفى من هذه المدارس ما ظهر فيها منذ بضع سنوات من الاضطراب . وممَّا يسرُّ ايضًا ان عدد التلامذة في الفرق المختلفة ينقص تدريجًا ولكنهُ لا يزال كثيراً مع ان عدد تلامذة المدارس قد زاد . ومتوسط عمر التلامذة آخذ في القلة ايضاً وزاد عدد التلامذة الداخليين في المدارس الثانوية الخمس في القاهرة والاسكندرية زيادة كبيرة . وزاد ايضاً الاقبال على الرياضة البدنية ولكن لا تزال الحاجة ماسة الى اساتذة قادرين على جعل التلامذة يزيدون رغبة في الرياضة البدنية عن علم بفوائدها

وكانت نتائج الامتحان لنيل الشهادة الثانوية موجبة للرضا ولاسيما في تلامذة المدارس الاميرية . وزاد النجاح ايضًا في بعض المدارس الخصوصية . وقد كانت الزيادة مضطردة مدة السنوات الخمس الماضية في عدد طالبي الامتحان في القسم الاول ولاسيما من المدارس الخصوصية فتقدم التلامذة من ٣٩ من هذه المدارس سنة ١٩١٣ مع انهُ تقدم من ثماني

مدارس فقط سنة ١٩٠٩ · وقد بلغ عدد المتقدمين للقسم الاول ٢٤٣٢ وكان ١٨٣٥ سنة ١٩١٢ · ونجح منهم ٩٦٢ اي ٤٥ في المئة اما المتقدمون للامتحان في القسم الثاني من المدارس الاميرية ومن المدارس الخصوصية فلم يزد عددهم منذ مدة ولكن الذين نجحوا منهم وهم ٥٦ في المئة زاد عددهم كثيراً عمّا كان في السنوات الاخيرة وبلغت الزيادة ٢٣ في المئة عن سنة ١٩١٢ · وهذهِ النتيجة تدلُّ على تقدم في درجة استعداد الطلبة وتأهلهم سببها بنوع خاص التقدم المتدرج في المدارس الخصوصية · ونجح المتقدمون للامتحان في القسم العلمي اكثر ممّا نجح المتقدمون للامتحان في القسم الادبي كما كانت الحال قبلاً في الغالب · وانشاء التلامذة واجوبتهم كانت في الغالب مشوبة بالنقص في الاستدلال المنطقي وتنسيق الافكار وسقم الخط وخطإِ التهجئة · وظهر ان كثيرين من الطلبة يعرفون كلمات كثيرة ولكنهم لا يحسنون اختيارها ووضعها في اماكنها اللائقة بها فانهم يكثرون من الاعتماد على قوة الذاكرة ويقللون من الاعتماد على قوة الحكم · وبلغ عدد الذين نالوا الشهادة الثانوية ٦٥١ وكان ٣٦٧ سنة ١٩١٢ وهذه الزيادة تدعو الى النظر في الجداول التالية التي يظهر منها كم من التلامذة الذين نالوا الشهادات واظبوا على متابعة الدرس وكم منهم وجدوا عملاً يعملون بهِ

القسم الاول

		المجموع
الذين يتمون دروسهم في القطر المصري		
في مدارس الحكومة	٥٢٣	
في المدارس الخصوصية	٣٠٩	
الذين يدرسون في بيوتهم	٠٠٥	٨٣٧
الذين يتمون دروسهم في الخارج		
في سورية		٠٠١
الذين استخدموا		
في دواوين الحكومة	٣٧	
في غيرها	٣٤	٠٧١
الذين بلا عمل		٠٥٠
	والجملة	٩٥٩

القسم الثاني

الذين يتمون دروسهم في القطر المصري		المجموع
في مدارس الحكومة العليا	٣٢٩	
في المدارس الخصوصية العليا	٠٠٦	
الذين يدرسون في بيوتهم	٣	٣٣٨
الذين يتمون دروسهم في الخارج		
في بريطانيا العظمى	٣٠	
« سورية	١٠	
« فرنسا	٠٩	
« اميركا	٠١	
« المانيا	٠١	
« سويسرا	٠١	٥٢
الذين استخدموا		
في دواوين الحكومة	١١٩	
« غيرها	٠٢٣	١٤٢
الذين بلا عمل		١١٤
والجملة		٦٤٦

٢٤ — تعليم البنات

ان ما كان من المقاومة لتعليم البنات والكراهة له يكاد يزول تماماً وقد زادت الرغبة في تعليمهنَّ . والحكومة باذلة جهدها لكي تلبي طلب الجمهور من هذا القبيل ومهتمة باتمام ذلك على منهاج قويم . وليس للنساء في مصر عمل يعملن بهِ خارج بيوتهنَّ سوى خدمة بنات نوعهنَّ ولذلك وجب ان يقصد في تعليمهنَّ اعدادهنَّ للقيام بالاعمال البيتية

اما من حيث التعليم الاولي فنظارة المعارف ساعية منذ سنوات في تحويل بعض مكاتب الاوقاف التي يتعلَّم فيها الصبيان والبنات معاً الى مكاتب للبنات خاصَّة . فحولت كذلك ١٧ مكتباً فيها الآن ٢٧٣٦ بنتاً و ٨١ معلمة ٦١ منهنَّ تعلمنَ في مدارس المعلمات .

ويعلّم في هذه المدارس كلها الخياطة والتطريز ومبادئ الهيجين · وادخل في بعضها تعليم الاطفال على سبيل التجربة ويعلّم في اربع منها الطبخ والغسل · وسيعم تعليم هذه المواضيع العملية كل مكاتب البنات متى سمحت الفرص · وفي مدرسة تعليم معلمات الكتاتيب في بولاق ١٦٧ تلميذة يتعلمن لكي يُعلّمن وكان فيها ١٠٩ سنة ١٩١٢ و٦٩ سنة ١٩١١ · و٣٩ من تلميذاتها الآن يتعلمن ليصرنَ معلمات في التدبير المنزلي وقد وسّعت هذه المدرسة ايضاً وستفتح مدرسة مثلها في الاسكندرية في سبتمبر المقبل · وفي المدرسة المنزلية في القبة ٥٣ تلميذة

اما من حيث التعليم الابتدائي فالمدرسة السنية ومدرسة عباس مملوءتان وقد بلغ عدد تلميذاتهما ٤٩١ تلميذة وفيهما كل ما يلزم لتعليم الطبخ والغسل وادارة المنزل وفي المدرسة السنية ٤١ تلميذة وكان فيها ٣٦ تلميذة سنة ١٩١٢ و ٢٨ سنة ١٩١١ · وفي بلاد الانكليز اربع تلميذات مصريات يتعلمن كيف يعلمنَ الاطفال (في ما يسمى كندرغارتن اي بستان الاطفال) وواحدة تدرس لتنال دبلوما التعليم من جامعة كمبردج · ويبنى الآن في الاسكندرية مدرسة ابتدائية كبيرة للبنات ومدرسة كلية لتعليم معلمات التعليم الابتدائي

وتدير مجالس المديريات ٢٩ مكتباً للبنات ومدرستين منزليتين وثلاث كليات لتعليم معلمات الكتاتيب و ١٥ مدرسة ابتدائية للبنات

وكان الامتحان للشهادة الابتدائية مشتركاً يدخلهُ الصبيان والبنات وتقدّم اليهِ في العام الماضي ٦٢ تلميذة نجح منهنَّ ٣٠ ولكن جُعل الامتحان الآن للبنات وحدهنَّ وسيتضمن امتحاناً عمليًّا في الطبخ والغسل والخياطة والتطريز وامتحاناً كتابيًّا في الهيجين وتدبير المنزل وسيكون لهذا الترتيب شأن كبير في القطر كلهِ لان مدارس مجالس المديريات والمدارس الخصوصية تطبق تعليمها الابتدائي على هذا الامتحان

٢٥ — التعليم الزراعي والصناعي والتجاري

في تقرير السنة الماضية وصف مختصر لنظام هذه المصلحة وعلاقتها الشديدة بمجالس المديريات . وقد امتازت سنة ١٩١٣ بالتوسع المستمر في المدارس المرتبطة بهذه المصلحة وما قرّ القرار عليهِ من نقل ادارة المدارس الزراعية وتفتيشها الى نظارة الزراعة التي تألفت حديثاً

ومن اوجه الترقي التي حدثت في العام الماضي في التعليم الزراعي اضافة مبانٍ جديدة الى المدرسة الزراعية المتوسطة في مشتهر واتمام تنظيمها وقد صارت مستعدة الآن لقبول

٤٠ تلميذاً في كل سنة في سني التعليم الثلاث . وتحوّلت مدرسة الغربية التابعة لمدرسة دمنهور الصناعية الى مدرسة زراعية متوسطة لتسعين تلميذاً وتمّت الرسوم لبناء مدرستين متوسطتين من هذا النوع في السنطة والزقازيق . والعمل جارٍ في بناء المدرسة الاولى . وفتحت مدرسة جديدة من مدارس العزب في المنصورة بعناية مجلس مديرية الدقهلية ومساعدة مصلحة التعليم الزراعي والصناعي وستكون مدة التعليم فيها ثلاث سنوات وتكون مستعدة لقبول ١٢٠ تلميذاً . وانشئت مدرسة اخرى من هذا النوع في بيلا وهي فرع من مشروع اصلاح الاراضي وتعميرها التابع لمجلس مديرية الغربية . ولهذه المدرسة اسلوب خاص بها على نوع ما وهي تعلم تلامذتها مجاناً . وقد تمت الرسوم اللازمة لمدرستين من هذه المدارس في المنيا وابو تيج وجهز معمل لدرس طبائع الحشرات في مدرسة الجيزة الزراعية

وابتدأت مدرسة صناعية كبيرة في طنطا ومدرسة للحياكة في المحلة الكبرى ويراد انشاء مدارس صناعية في المنيا والسنطة والزقازيق حسب مشروع مجالس المديريات المذكور آنفاً

وتقدّم التعليم التجاري باقامة مبانٍ فسيحة لمدرسة التجارة العليا . ووسع البناء الذي كانت تشغلهُ المدرسة العليا والمدرسة الوسطى واعطي كلهُ للمدرسة الوسطى . وقد تم تنظيم هاتين المدرستين الآن واضيفت اليهما سنة ثالثة

وتظهر كثرة الطلب على التعليم الصناعي بكل انواعهِ من ان ١٤٨٠ طالباً طلبوا الدخول في المدارس العشر المختلفة الانواع التابعة لمصلحة التعليم الصناعي حيث لا اماكن لاكثر من ٥٤٢ طالباً

ان نقل التعليم الزراعي الى نظارة الزراعة خطوة مهمة في هذه المصلحة التي اتسع نطاقها سريعاً من حين تولّى ادارتها المستر سدني ولز سنة ١٩٠٧ فانها كانت حينئذٍ مقصورة على مدرسة واحدة في الجيزة وقد صار لها الآن ١١ مدرسة (مدرسة كلية عليا فيها ١٨٤ طالباً ومدرستان متوسطتان فيهما ١٥٤ طالباً وثمانية من مدارس العزب فيها ٢٤٧ طالباً) و ٦ مكاتب او مدارس اولية فيها قسم للتعليم الزراعي . ومدارس اخرى تبنى الآن . وتقدم للامتحان من كلية الزراعة العليا ٣٠ طالباً سنة ١٩١٣ فنجحوا كلهم ونالوا الدبلوما وهذا دليل على ان تعليمهم كان على تمام المراد . ويسرني ان اقول ان كل هؤلاء تقريباً وجدوا مراكز مناسبة لهم . والمصريون يرغبون في التعليم الزراعي ولا يزال ما بلغهُ هذا التعليم من الانتظام العملي قابلاً للاتساع جداً اذا بذلت مجالس المديريات همتها في معاضدة رجال الحكومة

ومدرسة الصناعة الخديوية في بولاق ومدرسة الهندسة في الجيزة تمثلان التعليم الصناعي

المتوسط والاعلى . وادارةهاتين المدرستين حسنة وهما آخذتان في الاتساع في عدد تلامذتهما ولوائح دروسهما . وتدلّ الظواهر على نجاح ما أُدخل من التعليم العملي ولاسيما فتح معمل جديد في مدرسة بولاق لآلات البخار والحرارة والآلات الكهربائية ويرجى ان يتسع نطاق هذا المعمل وتزيد فوائده العملية

والورش التي تديرها هذه المصلحة في بولاق واسيوط والمنصورة جارية جرياً حسناً في عملها . وفي جهات مختلفة من البلاد ١٤ مدرسة أخرى من هذا النوع تديرها مجالس المديريات او الجمعيات الخصوصية . وهذه المدارس الصناعية صالحة بنوع خاص للقيام بحاجات الاماكن التي انشئت فيها . وقد توطدت اركانها الآن واهم ما يطلب منها ان نقوي نظامها وتعليمها وتجعل لها شأناً في الصنائع المحلية . ولا يزال الاقبال عظيماً على هذه المدارس والغالب ان عدد طلاب الدخول اليها يكون ضعفي الاماكن الفارغة فيها او ثلاثة اضعافها . واشد الرغبة هو في الصناعة الهندسية ولاسيما تركيب الآلات وتشغيلها . وتهتم المصلحة في احياء الصنائع الوطنية التي أهملت ومراقبة مستقبل التلامذة بعد خروجهم من المدارس . ويميل التلامذة ان يذهبوا الى القاهرة او الاسكندرية للتفتيش عن عمل يعملونهُ فيهما بدلاً من ان يسعوا ليجدوا عملاً في بلادهم وقد بذلت الهمّة لمقاومة ذلك بجعل المدارس مراكز يقصدها طالبو العمّال حينما يحتاجون الى عامل متعلم ويستشيرونها في جلب الآلات والادوات الجديدة الى ورشهم وفي عمل ما فيهِ صعوبة خاصّة من الاعمال

وتحسين الصنائع الوطنية من أهم الاعمال واذا اقتضت الصناعة مهارة في العمل فالمدارس الصناعية تقوم مقام التمرّن في المعامل . وقد عُرفت الآن انها تخرج صنّاعاً امهر من الصناع الذين يتعلمون في الورش البلدية لان اكثر هذهِ الورش الا ما كان منها في المدن الكبرى لا يزال يستعمل اساليب قديمة جدًّا . ويرجى انهُ لا تمضي سنون كثيرة حتى يتخرّج صناع ماهرون في الهندسة والنجارة والسكافة والخياطة

ومن امثلة ما تمّ من هذا القبيل ادخال الانوال الجديدة في المحلة الكبرى بواسطة مدرسة الحياكة التي هناك ونجاح عمل البسط في نجع حمادي من تعلم هذه الصناعة في مدرستها الصناعية . ومن المشروعات التي ينظر فيها الآن انشاء معمل لورق الحزم والرزم في الوجه البحري من قش الارز ومدبغة على الاساليب الحديثة في المنصورة لاجل امتحان الاساليب الجديدة والجري عليها . وانشاء معمل ومدرسة للنسج في دمياط ليكونا انموذجاً . فان فيها الآن نحو ٤٥٠٠ حائك ومنسوجاتهم مستعملة في كل القطر المصري وهي غالية الثمن ولكن طرق نسجها صارت

قديمة مهملة فاذا انشئت مدرسة وضعت فيها الآلات الحديثة صارت مثالاً يجري الحاكة على منوالهِ فتزيد منسوجاتهم جودةً ومقداراً

وقد سرّني ان رأيت منهاجاً جديداً في التعليم الصناعي وهو المشغل البطرسي في القاهرة الذي انشيء تذكاراً للمرحوم بطرس باشا غالي وهو مدرسة لتعليم البنات التفصيل والخياطة والتطريز . وقد نالت هذه المدرسة اعانة من مصلحة التعليم الصناعي . وهي اول معهد اريد بهِ تعليم البنات المصريات عملاً مخصوصاً . وقد اضيف اليها دكان يباع فيهِ ما تصنعهُ البنات فيها وبلغ ثمن ما بيع فيهِ في السنة الماضية ٤٠٥ ج . م

٢٦ — تعليم المعلمين

زاد الطلب كثيراً في العام الماضي للدخول في كليات تعليم المعلمين التابعة لنظارة المعارف عما فيها من الاماكن الخالية. ويظهر الآن انهُ قد مضى الزمن الذي كان يصعب فيهِ ان يقبل الشبان المصريون على التعلم لاجل احتراف التعليم

ويبلغ عدد التلامذة الآن الذين يتعلمون في مدارس النظارة او في المدارس التي تراقبها النظارة هكذا

في مدارس النظارة	٩٦١
في مدارس مجالس المديريات	١١٢٩
الجملة	٢٠٩٠

فالمدرسة الخديوية لتعليم المعلمين من صف الافندية صارت مدرسة عليا بالغاء قسمها الواطيء وكان فيها ٢٣٥ طالباً نال ٢٨ منهم الدبلوما سنة ١٩١٣ وعيّن اكثرهم معلمين في مدارس الحكومة . وقد بلغت هذه المدرسة حالة من الارتقاء يسهل معها ان يخرج منها كل سنة عدد يزيد على حاجة مدارس الحكومة فيستخدم في مدارس مجالس المديريات والمدارس الخصوصية

ومدرسة المعلمين الناصرية التي تعلم معلمين من صف المشايخ وُسع نطاقها وصار فيها ١٣ فرقة و ٣٥١ طالباً والذين نجحوا في الامتحان ونالوا الدبلوما استخدموا كلهم تقريباً للتعليم . وفي مدرسة عبد العزيز التي لتعليم المعلمين ١١٥ طالباً

والمدارس التابعة لمجالس المديريات فيها ١٣ مدرسة لتعليم معلمي الكتاتيب و ٣ لتعليم معلماتها وتتولى نظارة المعارف مراقبتها

٢٧ — مدرسة الطب

دخل هذه المدرسة ٥٠ طالباً سنة ١٩١٣ ودخل مدرسة الصيدلة ١٠ طلاب وكان عدد الطلاب في المدرستين آخر السنة ٢٥٨ طالباً . ونال الدبلوما الطبية ٣٢ طالباً ودبلوما الصيدلة طالب واحد وذلك اصلح من السنة السابقة التي لم ينل فيها الدبلوما سوى ١٦ طالباً من المدرستين

وقد زار المدرسة السر هنري موريس مندوباً من قبل مدرستي الاطباء والجراحين الملكيتين فاظهر سروره بنوع عام من التعليم ونجاح التلامذة . وكان من نتيجة التقرير الذي كتبهُ ان اللجنة المتحدة اشارت على مدرستي الاطباء والجراحين الملكيتين ان تنيل التلامذة المصريين الذين يجتازون الامتحان في اي وقت كان ما كانت تنيلهُ للتلامذة الذين يجتازون الامتحان امام مندوبيها . وهذا مما يسرُّ ذكرهُ لانهُ اعتراف صريح بارتفاع درجة التعليم وبدقة الامتحان ولذلك لاعجب اذا عجز بعض التلامذة عن اجتياز الامتحان ولكن عدد هؤلاء لا يتجاوز الحد كما يبين من المقابلة التالية بين نسبة الساقطين في امتحان المجلس الانكليزي المتحد والساقطين في امتحان مدرسة الطب المصرية

	نسبة الساقطين في المئة		
	في الطب	في الجراحة	في علم التوليد
في المجلس الانكليزي المتحد ...	٣٨٫٣	٣٩٫٨	٣٧٫٨
في مدرسة الطب المصرية ...	٢٧٫٧	٤٠٫٦	٣٣٫٣

وحيث ان مندوب مدرستي الاطباء والجراحين الملكيتين كان حاضراً في امتحان مدرسة الطب المصرية فالمقابلة بين نسبة عدد الناجحين منها ومن المدرستين الملكيتين تدلُّ على كفاءة مدرسة الطب المصرية وتعود بالمدح على اساتذتها

وقد زيد في السنة الماضية مساعد لاستاذ البيولوجيا ومساعد لاستاذ الكيميا ومساعد لاستاذ التشريح ولكن لا يزال عدد المساعدين اقل من ان يبيح للاساتذة التفرُّغ للبحث

العلمي المبتكر الذي تحتاج اليهِ البلاد وموادهُ فيها كثيرة جداً . وقد بذلت كل وسيلة لتدريب الشبان المصريين ليكونوا مساعدين للاساتذة ولكن الربح من ممارسة صناعة الطب اوفر من رواتب المساعدين فيجتذب ابرع الطلبة ولذلك يصعب وجود رجال فيهم الكفاءة اللازمة يريدون ان ينقطعوا للبحث العلمي والكسب القليل

ومما يستحق الذكر و يدعو الى الفخران الدكتور عبدالعزيز اسمعيل وهو اصلاً من تلامذة مدرسة الطب المصرية ومن اطباء مستشفاها الآن جُعل عضواً في مدرسة الاطباء الملكية. ولا يوجد في اوربا الآن الا اثنان من تلامذة الطب المصريين لاتمام دروسهم الطبية . ومما يدعو الى الاسف ان عدد المصريين المؤهلين لان يتابعوا دروسهم على هذه الصورة لكي ينتظموا في سلك التدريس في مصر ليس اكثر من ذلك

٢٨ — التلامذة المصريون في اوربا

ذكرت في تقريري الماضي المشكلة المترتبة على وجود كثيرين من الشبان المصريين في البلدان الاوربية حيث يرسلهم آباؤهم ليتموا دروسهم . ويظهر مما امكن الوصول اليهِ من الاخبار ان عدد هؤلاء الشبان الآن ٧٥٠ واكثرهم في انكلترا وفرنسا . وجانب صغير منهم من الارسالية المصرية والباقون يدرسون على نفقتهم . وقد وضع في العام الماضي مشروع من مقتضاهُ تعيين اناس يقومون بما يحتاج اليهِ هؤلاء التلامذة اشد الاحتياج من العناية والارشاد . وقد تقرر هذا المشروع الآن وهو يحوي اولاً لجنة استشارية في مصر مؤلفة من اناس يختارهم اباء التلامذة او القيمون عليهم و يرأسها ناظر المعارف . وثانياً من مراقبين اوربيين ومصريين يقيمون في لندن وباريس وجنيف لاجل المراقبة اللازمة هناك . وقد صار الاعتماد على ذلك والعمل بهِ وارجو ان يكون من ورائهِ فائدة كبيرة في سيرة التلامذة ودروسهم

٢٩ — الكتبخانة الخديوية

عيّن مدير جديد للكتبخانة الخديوية في الصيف الماضي وهو الدكتور شاد رجل من المستشرقين الممتازين وقد تولى التحرير في انسكلو بيذيا الاسلام بضع سنوات وكان اخيراً مدرساً للغات الشرقية في برسلو

ومن الكتب التي اضيفت الى الكتبخانة الخديوية في العام الماضي كتاب فارسي فيهِ

صور حسنة تاريخهُ سنة ٨٨٩ هجرية كان من كتب مهرجا كشمير . وكتب اسلامية طبعت بامر سلطان المغرب الاقصى السابق مولاي عبد الحفيظ وقد اهداها جلالتهُ الى الكتبخانة . وبلغت الكتب التي اضيفت الى القسم الشرقي ٩٩٤ مجلداً ٩٥٢ منها باللغة العربية . وبلغت الكتب التي اضيفت الى القسم الاوربي ٩٧٣

وقد زاد عدد القراء كثيراً بزيادة ساعات المطالعة كل يوم وكان ٢٣٠٠٠ من القراء في السنة الماضية من تلامذة المدارس ومن طلبة الازهر

وحتى الآن لم تصدر الكتب الادبية التي بنقحها احمد زكي باشا ولكن صدر جزءان من صبح الاعشى للقلقشندي طبعا في المطبعة الاميرية على نفقة الكتبخانة وهما المجلد الاول من هذا الكتاب وسيصدر منهُ المجلدات الستة الباقية . والمجلد الذي صدر حسن الطبع وهو مقسم الى فقرات ومشكول ومرقوم حسب ما قرّ عليهِ قرار مجلس الكتبخانة الاعلى منذ نحو سنتين . ويراد ان يخصص كل سنة مبلغ كبير لطبع ما لم يطبع من الكتب ويكون طبعها على هذهِ الصورة

الباب الخامس

في الداخلية

٣٠ — الامن العام

يظهر من الجدول التالي عدد الجرائم حسب أنواعها في السنة القضائية الماضية

نوع الجريمة	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣
قتل	٧٦٧	٨١٦	٨١٣
الشروع في القتل	٦٦٥	٦٠٥	٦٠١
السرقة باكراه	٣٦٩	٣٦١	٤٢٨
الشروع في السرقة باكراه ...	٤١	٥٠	٤٠
الجرائم الاخرى	١٨٤٦	١٩٥٢	٢٢١٤
الجملة	٣٦٨٨	٣٧٨٤	٤٠٩٦

وقد حفظ ١٨٤١ قضية من هذه القضايا وحكم في ٣١٨ قضية منها بالبراءة وفي ١٨١٣ قضية بالادانة ولا تزال ١٢٤ قضية معلقة . والتي حكم فيها بالادانة صدر الحكم فيها على ٢٩ بالاعدام (وفيها زيادة كبيرة عن السنين السابقة) وعلى ١٣٤ بالسجن المؤبد وعلى ٨٥١ بالاشغال الشاقة

ويظهر من ذلك ان عدد جرائم القتل والشروع فيهِ قد نقصت قليلاً عما كانت عليه في السنتين الماضيتين ولكن جرائم السرقات باكراه والشروع فيها وغيرها من الجرائم الاصغر منها زادت زيادة كبيرة . ولا تزال مديرية أسيوط فوق غيرها في عدد جرائم القتل والشروع فيه. ولكن مجموع هذه الجرائم والجرائم الاخرى في تلك المديرية قد نقص في السنتين الماضيتين بواسطة ما بُذل من الهمة هناك .وكانت الجرائم في المنيا ١٤٩ مقابل ١٠٠ في السنة السابقة وكلها تقريباً ناتج عن الخصومات وطلب الاخذ بالثار ولسبع منها فقط علاقة بالسرقة . ومما يدل على عدم احترام القوانين في هذه المديرية الحادثة التالية وهي ان رجلاً ضرب آخر بفأس على رأسه فقتلهُ ولدى التحقيق شهد أهل القتيل ان الحادثة قضاء وقدر مدعين ان القتيل سقط على فأسه فقُتل وحفظت القضية ثم انهم أخذوا بثأرهم من القاتل بايديهم فقتلوهُ بضربة فأس . وزادت جرائم القتل في الجيزة والاسكندرية وبلغت في الاسكندرية ٤١ ولكن نصفها قتل أطفال

وزيادة عدد السرقات باكراه في الغربية والشرقية والمنيا وجرجا وقنا مما يسوء ذكرهُ ويدعو الى انتباه خاص . ومن الجرائم التي زادت الحرق الجنائي فانها بلغت ٧٢٤ وكانت ٦٢٤ في العام السابق وهي أصعب الجرائم اكتشافاً وادانةً . وجرائم الاعتداء بلغت ١٥٠ وكانت ٩٣ والجنح التي ارتكبها مجرمون ذوو سوابق فصارتْ جنايات بلغت ٥١٦ وكانت ٤٠٢ والزيادة الاخيرة تؤيد ما قلتهُ سابقاً عن عدم كفاءة نظام السجون الحاضر كرادع عن الجرائم . ومما يدعو الى الرضا قلة جرائم سم المواشي واتلاف الحاصلات (صارت ٢٩٠ وكانت في العام الماضي ٥١٢) لان هذه الجرائم من أدلّ الدلائل على حالة الامن العام في المديريات

وزادت الجرائم في العاصمة ٢٧ جريمة وهذه الزيادة كلها تقريباً في الضواحي في شبرا ومصر العتيقة وحلوان . وقد أعيد في الصيف الماضي تنظيم البوليس وتوزيعهُ فحسنت النتيجة في الاشهر الاخيرة من السنة.وحدثت حوادث سرقة أعطي فيها من سرقت أمتعته مادة مبنجة في طعامهِ أو شرابهِ . وزادت الجرائم قليلاً في الاسكندرية وكثيراً في بورت

سعيد. أما المديريات فكانت الزيادة النسبية الكبرى فيها في الجيزة . وينتظر ان تحسن الحال من تغير في ادارة هذه المديرية . وزادت الجرائم في الغربية ١٢٣ . وهي الاولى الآن في عدد الجرائم فقد بلغت فيها ٥٢٩ وكانت في مديرية أسيوط ٤٣٣ . وعدد الجرائم في الدقهلية وجرجا والمنيا وقنا في حالة غير مرضية . وحدثت أحسن النتائج في الفيوم حيث أبدى رجال الحكومة المحلية همة كبيرة ونجحوا في كبح مقلقي الراحة العمومية الذين أشرت اليهم في تقرير سنة ١٩١١ . وظهر التحسن أيضاً في بني سويف والمنوفية أما في سائر المديريات فعدد الجرائم لم يتغير تغيراً يذكر لا في زيادة ولا في نقصان . ومما يستحق الذكر ان نسبة الانتحار الى كل مئة الف من السكان هي واحد فقط يقابل ذلك تسعة في انكلترا و٢٥ في فرنسا

وادارة الامن العام في نظارة الداخلية اهتمت اهتماماً مخصوصاً في السنة الماضية لكي تجعل رجال الحكومة المحليين يفحصون بالتدقيق كل البلاغات التي تبلغ اليهم عن الجرائم ويضعوا كل جريمة منها في الباب الخاص بها حسب درجتها . ولا شبهة ان هناك ميلاً لتقليل اهمية البلاغات على قدر الامكان وحسبان الجنايات جنحاً لكي يقل عدد الجنايات في الاحصاء . وأرسلت الاوامر المشددة في هذا الموضوع الى رجال الحكومة في الاقاليم . واعيد فحص كل الحوادث بالتدقيق في مركز العموم وبكثيرين من الموظفين الذين ظهر انهم اخطأوا من هذا القبيل الى امام مجالس التأديب . وكانت نتيجة ذلك ان زاد عدد الجنايات في الاحصاءات ولا بدّ من ان يكون لذلك عاقبة حسنة

واستعملت وسائل عديدة في سنة ١٩١٣ لاصلاح الامن العام ومن اهمها تنظيم دوريات الفلاحين تحت مراقبة شيخ او شيخ الخفر تكملة لدوريات البوليس الفرسان او المشاة ودوريات الخفر . والجرائم الكثيرة الوقوع هي الحريق وسرقة المواشي واتلاف المحصولات في جوار القرى ولا بدّ من منعها بواسطة دوريات في أوقات منتظمة وحيث نظمت دوريات الفلاحين بدقة وحسن نظر كما في المنوفية نتجت عنها نتائج حسنة وستعمم في كل البلاد . ولسوء الحظ دعت الحال الى توقيف هذه الدوريات في الوجه القبلي لان انخفاض النيل دعا الى جعل الجميع يعملون في رفع الماء . ومن الوسائل المفيدة تنقيح قوائم المشبوهين بعد ان اتسعت جداً حتى صار يعسر استعمالها . وستقتصر هذه القوائم في المستقبل على المشبوهين المشهور امرهم فيسهل على رجال الحكومة المحليين ان يراقبوهم مراقبة فعلية . وبذلت الهمة في جمع الاسلحة التي لا رخصة فيها . ومما يستحق

الالتفات ان حوادث الاعتداء بالسكاكين والفؤوس والرفوش بدلاً من الاسلحة النارية قد زادت مما كانت ويعدُّ الآن قانون للاسلحة اشد من القانون الاول صرامة واكثر شمولاً

واكرر في الختام ما قلتهُ في السنة الماضية وهو ان المسؤولية الكبرى في الامن العام واقعة على المديرين ورجال الحكومة في المديريات . واصلاح الامن العام لم يجارِ معدل الاصلاح في سائر الامور المتعلقة بمصالح البلاد فيجب على المديرين ان يوجهوا عنايتهم كلها الى هذا الامر الجوهري فاما ان يكلل سعيهم بالنجاح او يثبت ان واجباتهم الاخرى تستغرق كل وقتهم وقواهم فلا يستطيعون ان يوجهوا العناية الكافية الى الامن العام وحينئذ تقضي الضرورة بالنظر في تغيير النظام الحالي

٣١ — الادارة المركزية وادارة المديريات والبوليس

كانَ مجموع قوة البوليس في آخر العام الماضي ٤٧٤ ضابطاً (٥٣ منهم اوربيون) و٨٥٥٥ من صف الضباط والانفار

وتمت في العام الماضي اعادة تنظيم قوة الخفر التي شرع فيها سنة ١٩١٠ واتم ٣١٣٨٥ من خفراء الليل والنهار مدة تعليمهم ولم توجد صعوبة في تدبير رجال للانتظام في قوة الخفر الا في البحيرة واصوان . وزيدت الاجور في المنوفية فدعا ذلك الى دخول اناس في قوة الخفر من طبقة أعلى مما في سائر المديريات . وانتهت في العام الماضي مدة كثيرين من الخفراء الذين انتظموا بعد ان أدخل نظام التعليم العسكري الجديد في الخفر

ويسرني ان اقول ان ٧٥ في المئة منهم جددوا خدمتهم لمدة ثلاث سنوات والخمسة والعشرون في المئة الباقون عشرة في المئة منهم رفتوا لانهم دون المطلوب وخمسة عشر ابوا ان يجددوا خدمتهم . ويرجى الشروع في تدريب خفراء العزب في سنة ١٩١٤

وقد عملت قوة البوليس السوداني اعمالاً كثيرة مفيدة مدة السنة وهي ٢٢٠ من الهجانة والمشاة

وخرج من مدرسة البوليس في السنة الماضية ١٨ تلميذاً ودخلوا قوة البوليس . وفي هذه المدرسة الآن ١٠٤ يتعلمون فيها . ويتعلم فيها ايضاً بعض أنفار القرعة ليدخلوا في صف البوليس الراكب لانهُ لم يعد في الامكان اخذ البوليس الراكب من الجيش فاتم ٥٦ منهم تمرنهم في خلال السنة واضيفوا الى البوليس ودخلها ١٥٠ من انفار القرعة سنة

١٩١٣ يتعلمون فيها فخرج منهم ٢٥ ووزعوا على حرس السجون وعين الباقون في البوليس

ولم تعطَ رخصة لاحد بحمل السلاح الأَ بعد البحث المدقق عنهُ وعن سوابقهِ · وقد أُعطيت ١٠٨٩ رخصة سنة ١٩١٣ وسحبت ٤٠٦ رخص · واقفل نحوَ ٤٠ محلاً من محلات بيع الاسلحة اكثر من نصفها لتجار بيع الاسلحة وما بقي للذين صناعتهم تصليح الاسلحة لانهم يشترون البنادق القديمة ويصلحونها و يبيعونها للفلاحين · ولم تعطَ رخص جديدة لتجار الاسلحة الجديدة بل اعطيت رخصة واحدة لواحد من الذين يصلحون السلاح

وقد فصلت لجان التحكيم والصلح في ١٨٧٥٣ قضية في خلال السنة وكانت قد فصلت في ١٣٩٤٨ قضية سنة ١٩١٢

ونزعت ١٤٩٤ رخصة من رخص صيد الطيور في الاثني عشر شهراً الاولى بعد صدور قرار مايو سنة ١٩١٢ واعطيت ١٣٣٣ رخصة بعد ذلك التاريخ وضبطت ٢٩٣ مخالفة لهذا القانون مدة الاثني عشر شهراً الاولى بعد تنفيذهِ وضبطت ١٤١ مخالفة بعد ذلك

وضبط رجال خفر السواحل والجمارك والبوليس ٢٢٨٢٨ كيلو غراماً من الحشيش سنة ١٩١٣ مقابل ١٧٧٨٤ كيلو غراماً سنة ١٩١٢ · واقيمت ١٨٨٣ قضية على استعمال الحشيش في الاماكن العمومية وحكم بالادانة في ١٧٥٢ قضية منها يقابل ذلك ٢٠٩٨ قضية و ١٩٩٦ ادانة سنة ١٩١٢

واقيمت ٧٧ قضية بسبب القمار فحكم بالادانة في ٦١ منها وبالبراءة في ٧ وحفظت قضيتان ولا تزال ٧ تحت النظر

وحوكم ١٦٤ نفساً لبيعهم المسكرات من غير رخصة مقابل ١٩٧ سنة ١٩١٢ وحكم بالادانة على ١٤٠ منهم وبالبراءة على ٣ وحفظت قضية ولا تزال ٢٠ قضية تحت النظر · واعطيت ١١ رخصة لبيع المسكرات اي مقدار ما اعطي سنة ١٩١٢ وتسع من هذه الرخص لمحلات في القاهرة والاسكندرية في شوارع فيها كثيرون من السكان الاوربيين

ومما يستحق الذكر العمل المفيد الذي تعملهُ ادارة تحقيق الشخصية في القاهرة وتقدمها ونجاحها المستمران · فقد بلغ عدد «الفيش» في الادارة المركزية ١٧٣٢٩٩ في آخر سنة ١٩١٣ مقابل ١٦٠٤٨١ سنة ١٩١٢ · وحققت شخصية ٤٨١٧ من ذوي السوابق الذين اتي بهم للمحاكمة في غضون السنة وكانوا قد حاولوا اخفاء شخصيتهم بانتحالهم اسماء جديدة مقابل ٤٥١٦ سنة ١٩١٢ · وقد اخذ ١٣١٥٤٨ من هذا «الفيش» سنة ١٩١٣ مقابل ٩٠٠٥٥ سنة ١٩١٢

٣٢ — مجالس المديريات

كان تحت تصرف مجالس المديريات سنة ١٩١٣ مبلغ ٦٢٠٠٠٠ ج٠ م منها مبلغ ٣٣٨٠٠٠ ج٠م مرحّل من السنة السابقة يقابل ذلك مبلغ ٦١٥٠٠٠ ج٠ م سنة ١٩١٢ ونقص ايراد الخمسة في المئة من اموال الاطيان ١٥٠٠٠ ج٠ م عمّا كان في العام السابق بسبب وطوء النيل ولكن زادت ايرادات اخرى نحو ١٠٠٠٠ ج٠ م

وبلغ ما صرفتهُ مجالس المديريات ٣٤٢٠٠٠ ج٠ م ومن ذلك مبلغ ٦٠٠٠٠ ج٠ م خصص لاعمال المنافع العمومية والباقي وهو ٢٨٢٠٠٠ ج٠ م للتعليم وكان الرصيد ٢٧٨٠٠٠ فرُحِّل الى السنة الحالية

والمبلغ الذي صرف على التعليم وُزّع هكذا

للادارة	٣١٠٠٠ ج٠م (اي ١١ في المئة)
للتعليم الاولي والمدارس الصناعية	١٨٢٠٠٠ « (اي ٦٤ « «)
للتعليم الابتدائي والعالي	٦٩٠٠٠ « (اي ٢٥ « «)

واني اوجه النظر الى مصروفات الادارة التي يظهر انها تزيد عمّا يلزم ٠ وممّا يسرُّ ذكرهُ ان ما انفق على التعليم الاولي زاد من ٥٦ في المئة سنة ١٩١١ الى ٥٨ في المئة سنة ١٩١٢ ثم الى ٦٤ في المئة في السنة الماضية

وقد مضى على القانون الذي يخول مجالس المديريات ادارة التعليم فيها اربع سنوات ولذلك يحسن ان تذكر خلاصة ما قامت هذه المجالس بهِ من هذا القبيل ٠ فقد تولت هذه المجالس حتى الآن ادارة ٩١١ مدرسة للتعليم الاولي وكان عددها ٨٤٧ مدرسة سنة١٩١٢ و ٧٥٤ سنة ١٩١١ وفي هذه المدارس او الكتاتيب ٥٧١٧٥ ولداً وكان عددهم ٥٢٣٢٣ سنة ١٩١٢ و ٤٥١٧٣ سنة ١٩١١ ٠ ولكن في القطر المصري الآن ١٠٠٠٠ كتّاب متفرقة في البلاد ٠ و يظهر من الاحصاء الاخير ان اولاد المصريين الذين سنهم بين ٥ و١٠ يبلغ عددهم ١٥٠٠٠٠٠ فواضح من ذلك ان مجالس المديريات لم تمس حتى الآن الاَّ اطراف مسألة تعليم عامَّة الشعب

ومن التسع مئة والاحد عشر كتابًا التي تتولى مجالس المديريات ادارتها ٤٦٥ تديرها المجالس وتنفق عليها و ٤٤٦ تعطيها اعانة وهي خصوصية ولكن المجالس فضّلت في الغالب ان تنشئ مدارس اولية خاصَّة بها عن ان تحاول اصلاح المدارس الخصوصية الموجودة بتقديم

الاعانة لها . ولم يجرِ على الاسلوب الاخير الا اربعة مجالس وهي مجلس الغربية فساعد ٢٨١ كتّاباً والفيوم فساعد ٧٤ كتّاباً والبحيرة فساعد ٤٥ كتّاباً والجيزة فساعد ٤٠ كتّاباً . و ٢٩ كتاباً من ٩١١ تحت ادارة المجالس خاصةً لا يتعلّم فيها الا البنات وكان عددها ٢٣ سنة ١٩١٢ و ١١ سنة ١٩١١ وقد زاد عدد البنات في هذه الكتاتيب او المدارس الاولية من ٤٢٢٩ سنة ١٩١١ الى ٥٢٣٥ سنة ١٩١٢ و٦٣٢٢ سنة ١٩١٣ . ويمكن حسبان ٢٤١ من كتاتيب الصبيان و ٢٤ من كتاتيب البنات انها كتاتيب راقية . وقد فتشت نظارة المعارف سنة ١٩١٣ كل الكتاتيب او المدارس الاولية التي تحت ادارة مجالس المديريات تفتيشاً قانونيًّا منتظماً وكان عدد التلامذة الحضور وقت التفتيش السنوي ٤٦٧٦٢ ووجد منهم ٣٢٨ اعمى و ١٤٧ عمياء . وقد استظهر ١١٩٣ من التلامذة القرآن كلهُ و ١٢١٢ استظهروا نصفهُ على الاقل . وكان عدد المعلمين ٢١٠٧ والمعلمات ٤٩

وقد انيط كل التعليم الاولي بمجالس المديريات من اول سنة ١٩١٤ كما ذكرت سابقاً فهي مكلّفة بالانفاق عليها وبترقيتها وتوسيع نطاقها كلٌّ في مديريتهِ . وقد دُبّر تدبير وفي لسنة ١٩١٣ من مقتضاهُ ان تدفع نظارة المعارف ٦٤ في المئة مما يعطى للمدارس الاولية التي كانت تعطيها اعانة لتفتشها والباقي وهو ٣٦ في المئة تدفعهُ مجالس المديريات

ولا بدَّ لكل مجلس من مجالس المديريات ان ينشئ مدرسة كلية لتعليم المعلمين حتى يتيسر لهُ العدد الكافي من المعلمين الاكفاء اذا ارادت هذه المجالس ان تنشئ في مديرياتها ما يصلحُ من المدارس الاولية . وقد انشأت اربع مدارس كلية سنة ١٩١٠ لتعليم المعلمين ثم انشأت ثلاثاً سنة ١٩١١ وسلمتها نظارة المعارف اربع كليات سنة ١٩١٣ ففي كل مديرية الآن مدرسة كلية لتعليم المعلمين ما عدا الغربية والمنوفية واصوان ولكن مجلس مديرية الغربية عازم على انشاء مدرسة مثل هذه قريباً . واني واثق ان اهتمام مجالس المديريات بمدارس تعليم المعلمين لا يقلُّ في المستقبل عمّا هو عليهِ الآن لان وجود المعلمين الاكفاء ضروري جدًّا لحفظ مقام التعليم في المدارس

وتدير المجالس الآن ٢٥ مدرسة صناعية مقابل ١٨ مدرسة صناعية سنة ١٩١٢ . وست منها في الشرقية اولية فقط ويرجى ان تصير عملية . وقد انشأت المجالس كلها مدارس صناعية ولا يستثنى من ذلك الا مجالس الشرقية والمنوفية والمنيا . وستُفتح مدرسة زراعية في شبين الكوم سنة ١٩١٤ . ويُنظَر الآن في مشروع لانشاء مدرسة كبيرة صناعية وزراعية في الزقازيق . وعند المجالس احدى عشرة مدرسة صناعية (او فرع صناعي)

في طوخ وطنطا والمحلة ودمنهور والفيوم وبني سويف وابو تيج وسوهاج ونجع حمادي ولقصر واصوان . وتعلّم في هذه المدارس الهندسة الميكانيكية والنجارة والنقش والترصيع وحياكة الحرير وعمل البسط والخياطة وعمل نقوش الجبس والطباعة . ومدرسة المحلة لا تعلّم الأ الحياكة . اما من حيث التعليم الزراعي فقد حوّل مجلس البحيرة مدرسة العزب التي في دمنهور الى مدرسة زراعية متوسطة . وترى مدارس العزب الآن في المنصورة ويبلا وطوخ وامبابه والفيوم وبني سويف وسوهاج ونجع حمادي . ويتولى مجلس الدقهلية ادارة مدرسة تجارية ليلية في المنصورة . وقد انشأ مجلس الجيزة ومجلس بني سويف مدارس لتدبير المنزل . وكان في المدارس الصناعية التابعة لمجالس المديريات في شهر دسمبر الماضي ٢٥٢١ (٢٢٩٠ تلميذاً و ٢٣١ تلميذة) مقابل ٢٠٩٧ في العام الماضي

واما من حيث التعليم الابتدائي فعند مجالس المديريات الآن ٤٣ مدرسة ابتدائية عالية للبنين و ١٠ للبنات وهي تعطي اعانة لعشرين مدرسة ابتدائية عالية من المدارس الخصوصية للبنين و٥ للبنات . فتحت سلطتها ٦٣ مدرسة ابتدائية للبنين و١٥ للبنات . وقد انشأت ٢٧ من مدارس البنين هذه و ٤ من مدارس البنات . وفي هذه المدارس الآن ٨٨٣١ تلميذاً و ١٦٦٢ تلميذة مقابل ٧٧٤٩ تلميذاً و ١٦٨١ تلميذة سنة ١٩١٢ و ٦٥١٩ تلميذاً و ١١٣٤ تلميذةً سنة ١٩١١ . و ٢٨ في المئة من التلامذة كلهم بنون وبنات يتعلمون مجاناً . ونسبة التلامذة الاقباط الى التلامذة المسلمين في المدارس الاولية التابعة لمجالس المديريات ٣ في المئة فقط واما في المدارس الابتدائية فهم ٢٧ في المئة . وستفتح مدرستان جديدتان سنة ١٩١٤ . وفي اول يناير الماضي اقفلت نظارة المعارف مدرستها الابتدائية في قنا وانتقل تلامذتها الى مدرسة مجلس المديرية حسب الاتفاق بينهُ وبين النظارة . ومن اول ابريل التالي سيأخذ مجلس الغربية مدرسة طنطا الاميرية الابتدائية ويتولى الانفاق عليها . وقد جرى اربع مجالس على ارسال التلامذة الى اوربا وهناك الآن ٦ منهم في انكلترا و ٥ في بلجكا و ٢ في فرنسا يدرسون الزراعة او الهندسة او التجارة

وخصص مبلغ ٦٠٠٠٠ ج.م (اي ١٨ في المئة من مجموع نفقات مجالس المديريات) لاعمال ذات منفعة عمومية وكان المخصص لها في العام السابق ٤٨٠٠٠ ج.م (اي ١٧ في المئة من النفقات) و٦٠٠٠ ج . م (٤ في المئة) سنة ١٩١١ فالزيادة حسنة . وأنفق ٤٢٠٠٠ ج . م من الستين الف جنيه على المشروعات الصحية المختلفة . وقد اشرت سابقاً الى صيدليات الاولاد ومدارس الوالدات . فهذه الصيدليات موجودة الآن في المنصورة

وطنطا والزقازيق ومنوف وبني سويف والمنيا واسيوط والفيوم . وستفتح قريباً في الجيزة ودمنهور. وقد نجحت صيدلية الفيوم بنوع خاص فانها فتحت في يوليو فاكتتب الفلاحون في القرى المجاورة لينشئوا فروعاً لها تزورها السيدة المنوطة بها ادارتها من وقت الى اخر . وعولج لا اقل من ١٨٠٠٠ ولد قبلما انتهت السنة . وانشئت مدارس الوالدات في المنصورة وطنطا والزقازيق والمنيا وشبين الكوم وستفتح مدارس مثلها في دمنهور وسوهاج والمرجح ان غيرها يفتح في اماكن أخرى في خلال السنة

وتمت في السنة الماضية مستشفيات الرمد التي شرع فيها سنة ١٩١٢ في دمنهور والمحلة الكبرى والزقازيق والمنيا وقنا وانفق عليها ٩٥٠٠ ج . م وانشىء مستشفى جديد نقال في الدقهلية ومستشفيان في الغربية . وفتح مستشفيا زفتة وكفر الشيخ . وتمّ اربعة مستشفيات لعزل المصابين بالامراض المعدية في المنوفية وانشىء مثلها في الفيوم والمنيا . وفي النية انشاء سبعة مستشفيات من هذا النوع في الدقهلية و ١١ في المنوفية و ٦ في المنيا و ٢ في اسيوط في خلال سنة ١٩١٤ . وانفقت مجالس المديريات ٢٧٠٠ ج . م على تدريب حلاقي القرى وتقديم صناديق الادوية لهم لكي يستعملوها في قراهم . وصرفت مجالس القليوبية والشرقية والدقهلية والمنوفية والغربية ٦٥٠٠ ج . م على ردم البرك ومنع ضررها بالصحة العمومية فردمت في خلال السنة لا اقل من ١٠٩ برك مساحتها ٩٨ فدانًا وذلك بمساعدة المسجونين . وصرف ٢٩٠٠ ج . م على انشاء سكك زراعية في الدقهلية واسيوط . وابتيعت مطافئ للقرى وأعطيت الاعانات لجمعيات مختلفة مما يستحق الاعانة كملاجئ الايتام وجمعية الرفق بالحيوانات . ومن الاعانات الحرية بالذكر اعطاء مكتبة طنطا العمومية ٢٠٠ ج.م. وقررت مجالس الشرقية والدقهلية والمنوفية وبني سويف واسيوط انشاء منابت حيث تزرع بزور الاشجار المثمرة. واحضرت مجالس اسيوط والفيوم والمنيا رجالاً خبيرين بزراعة القطن من الوجه البحري ليعلموا الفلاحين في مديرياتهم كيفية اصلاح زراعته

فيحق لمجالس المديريات ان تهنأ بما تبديه دائمًا من الغيرة والهمة في أمور التعليم والاعمال ذات المنافع العمومية . ولكن لا يزال في مشروعاتها تناقض وفي اساليبها تضاد فيجب ان تبذل جهدها في توحيد مشروعاتها واتباع خطة معينة فيها

٣٣ — البلديات والمجالس المحلية

اشرت سابقاً بشيء من الاسهاب الى الثلاث عشرة بلدية والخمسة والثلاثين مجلساً محلياً. وقد طلبت مدينة اسيوط ومدينة بنها ان تحولا الى بلديات مختلطة ووضعت صورة الاوامر العالية بجعلهما كذلك وستعرض على الجمعية التشريعية في الوقت المناسب. وستمنح مدينتا الفشن وشبين الكوم مجلسين محليين في خلال سنة ١٩١٤ .

وتمّ عمل جهاز ماء الشرب في منفلوط في العام الماضي واستعمل. وتمّ القسم المتعلق بالنور الكهربائي في بلبيس من مشروع ماء الشرب والتنوير واستعمل والعمل جارٍ في وضع المواسير الكبرى لماء الشرب . وتمّ أيضاً توسيع جهاز النور الكهربائي في الزقازيق وتغيير جهاز الماء فيها. وزيد طول مواسير الماء الكبرى في قنا ولقصر. وشُرع في عمل جهاز النور الكهربائي لدمياط وجهاز النور الكهربائي لدمنهور طرح في المناقصة . والزيادة مستمرة في تمهيد الشوارع ورصفها وتبليطها. وعملت ١٣ مدينة اعمالاً مهمة من هذا القبيل . والعمل متقدم في مشروع المجاري السطحية في القسم الشمالي الغربي من طنطا ويجب ان يتم في يوليو المقبل . وبنيت مسالخ في البلينا ومنيا القمح واسطبلات بلدية في دمنهور والسويس وبيا . وأعيد بناء اصطبلات دمياط . وضرب اهالي رشيد ومطرية المنزلة ضرائب اختيارية محلية على انفسهم لكي يزيد ايراد مجلسيها . ووضع في العام الماضي مشروع لجمع مال يساعد به المستخدمون الدائمون في المجالس المختلطة وهو مبني على ان كل مستخدم يدفع ٦ في المئة من راتبه والمجلس البلدي يدفع ما يساوي ذلك . فتزول بهذا المشروع شكوى طالما شكاها مستخدمو المجالس المحلية والبلديات

القاهرة

تمت الآن المجاري الكبرى وستستعمل في اكتوبر المقبل واما المجاري الفرعية المتصلة بها فتكاد رسومها تتم وسيشرع في عملها بعد ذلك

وبلغت نفقات الاعمال التي عملتها مصلحة مدينة القاهرة او راقبتها ٣٤٠٠٠٠ ج . م سنة ١٩١٣ فزادت ٤٦٠٠٠ ج . م عن السنة السابقة

وقد تم الآن مرفأ ساحل اثر النبي وتم انشاء المخازن قبل وصول الغلال من الوجه

القبلي . والمعاملات التجارية كثيرة جداً هناك حتى تدعو الحال الى توسيع هذه الاعمال في المستقبل القريب على الراجح

وقد تمت بعض التغييرات في ميداني القلعة والمحطة لتسهيل حركة النقل والانتقال وتحسين هذين الميدانين المهمين فزال ما كان يحدث من الازدحام في ميدان المحطة بازالة بعض المباني غير الصالحة وترتيب سكك المركبات ترتيباً اصلح من ذي قبل . ونزعت ملكية ١٩٠٠٠ متر مربع في ميدان القلعة ومهدت لكي يكون منها ساحة فسيحة مناسبة لذلك المكان

بلدية الاسكندرية

قُدِّر ايراد السنة المالية التي تبتدىء في اول ابريل سنة ١٩١٤ ٣٢٥٠٠٠ ج . م ومصروفاتها ٣٢٢٥٠٠ ج . م فيكون الرصيد الباقي ٢٥٠٠ ج.م ولا بدَّ من ايجاد مصادر جديدة للايراد كما ذكرت في تقريري السابق فالعوائد والضرائب في الاسكندرية خفيفة جداً الآن ولعلها اخف منها في كل مدينة اخرى في الدنيا ولكن الاعمال العمومية كتنظيف الشوارع وعمل السكك ونزح المجاري من درجة عالية

وفي الاسكندرية شركات خصوصية أُعطيت في الزمن الماضي امتيازات بتسيير الترامواي وتوزيع المياه على المدينة والبيوت وتنويرها . فامتياز شركة التنوير اعطي سنة ١٨٦٥ لثلاثين سنة ثم مد الى ١٣ دسمبر سنة ١٩٩١ . وقد كثر التذمر في السنين الاخيرة من غلو اسعار النور فاستشار المجلس البلدي رجال المحاماة وعزم ان يرفع شكواه الى المحاكم لتفصل فيها

والاعمال العمومية كعمل الطرق والمجاري تعمل حسب مشروع عام يراد به تحسين المدينة . والعمل متقدم في الحاجز الغربي والمينا الشرقي ويرجى ان هذا الحاجز يقي اراضي الرصيف الجديدة من أمواج البحر وقت اشتداد النوء . وقد عينت الحكومة لجنة لتدرس مسألة الترعة المحمودية التي تمر في المدينة الى المينا الغربي لانها مصدر مياه الشرب فيها وهي الترعة الوحيدة للملاحة بينها وبين سائر القطر . ويرجى ان يعمل ما يصلح ارصفتها وينظم الملاحة فيها

بلدية بورت سعيد

ان مالية هذه البلدية المختلطة لا تزال وطيدة الاركان فقد قدرت ايراداتها ٢٥٢٤٢ ج ٠م لسنة ١٩١٣ فبلغت ٢٥٥٠١ ج م وهي من الموارد التالية — من الاعانة المقررة ٥٧٦٧ ج٠م ٠من نصف عوائد الاملاك ٦٤١٣ ج ٠م ٠من الرسوم المحلية ٧٩٩٤ ج٠م٠ من الضرائب الاختيارية ٥٣٢٥ ج٠م والجملة ٢٥٥٠١ ج ٠م

و يقدر ما يتجمع من الاموال المقتصدة لاجل المجاري حتى اول ابريل سنة ١٩١٥ بمبلغ ٢٦٢١٨ ج٠م٠ والعمل في هذه المجاري سائر بسرعة والمرجح انهُ لا تمضي ثمانية عشر شهراً اخرى حتى تتم

و ينشأ هناك الآن صيدلية للاولاد

٣٤ — السجون

لقد استعفى كولس باشا من منصب مفتش عموم السجون في شهر اكتوبر بعد خدمة طويلة نافعة للحكومة المصرية وهو من اقدم الموظفين الانكليز لانهُ دخل الحكومة المصرية سنة ١٨٨٣ بوظيفة قومندان الجندرمة في الاسكندرية وتقلَّب في وظائف مختلفة ومنها حكمدارية بوليس مصر الى ان جُعل مفتشاً عامًّا للسجون سنة ١٨٩٧

وخلفهُ الاميرالاي وتنجهام بك

وكان عدد المسجونين في ختام السنة مع الالف الذين يشغَّلون الآن في السودان ١٤٨٠١ مقابل ١٣٩٤١ في ختام سنة ١٩١٢ و ٥٠٥٠ منهم محكوم عليهم بالاشغال الشاقة (مقابل ٤٧٨٠ سنة ١٩١٢) و٦٨٤٦ محكوم عليهم بالتوقيف او السجن (مقابل ٦٦٣٨ سنة ١٩١٢) و ١١٠٠ مسجونون على ذمة الاستئناف (مقابل ٨٦٧ سنة ١٩١٢) و ١٨٠٥ منتظرون المحاكمة (مقابل ١٦٥٦ سنة ١٩١٢) وكان بين المسجونين في آخر السنة ٤٦١ امرأة (مقابل ٤٧١ سنة ١٩١٢)

وحكم في خلال السنة على ٢١١ رجلاً و ٥ نساء بالسجن في اصلاحية البالغين الى مدد غير معينة وذلك حسب دكرتو ١١ يوليو سنة ١٩٠٨ وبلغ عدد من فيها في آخر السنة ٨٧٧ (مقابل ٧٣٨ سنة ١٩١٢)

و بلغ عدد الذين في اصلاحية الاحداث في ٣١ دسمبر ٨١٥ (مقابل ٦٩٧ سنة ١٩١٢)

وهم ٧٤٤ صبيًا و ٧١ ابنة · ومتوسط الذين كانوا فيها يوميًا على مدار السنة ٧٦٦

وبلغ عدد الوفيات من المسجونين في خلال السنة ٢١٩ او ١٤,٩ في الالف (مقابل ٨ و١٤ سنة ١٩١٢) وتوفي ٥١ بالسل الرئوي (٣,٥ في الالف) و ١١ بامراض معدية (٠,٩ في الالف) و ٢٤ أخرجوا من السجن لاسباب مرضية (مقابل ١٨ سنة ١٩١٢) وكان ٦ منهم مصابين بالسل الرئوي

وبلغ عدد الذين أخرجوا من السجن في خلال السنة تحت شروط ١٧٣٨

وبلغت مصروفات المصلحة ما عدا مصروفات ترميم السجون وصيانتها ٦٨٩ ٢٣٢ ج · م مقابل ٢٠٨٤٤٨ ج ·م سنة ١٩١٢) وبلغ ايراد اشغال المسجونين ٥٩٣١٨ ج ·م (مقابل ٥٠٣٦٣ ج · م سنة ١٩١٢) وبلغت نفقات كل مسجون حيث يقدم للمسجونين اكلهم وشربهم ١١ ج· م و ١٧٨ مليماً في السنة (مقابل ١١ ج ·م و ١٤٠ مليماً سنة ١٩١٢)

واعادت بعض الجرائد الحملة في غضون السنة على مصلحة السجون لاستبدالها خبز القمح بخبز الذرة البلدية · ولكن لا صحة لما زعمتهُ من جهة نوع الخبز المستعمل · ثم ان الاحصاءات الصحيَّة تدل على ان المسجونين لم يضروا بهذا التغيير

٣٥ — تجارة الرقيق الابيض

مما يحسن ذكرهُ ان جمعية من كل التبعات انشئت في بورت سعيد مثل جمعية القاهرة والاسكندرية لمنع تجارة الرقيق الابيض· وتألفت لجنة من الاعيان برئاسة المحافظ فساعدتها الحكومة وشركة ترعة السويس ماليًا فوق الاشتراكات التي اكتتب بها المحسنون · ولم تألُ جمعية القاهرة وجمعية الاسكندرية جهداً مدة السنة · وقد استُقبل ٨٤٣ من الفتيات القاصرات حال نزولهنَّ من السفن الى البر في الاسكندرية ١١٣ منهنَّ اوربيات و ٦٨٤ عثمانيات مسيحيات او اسرائيليات و ٤٦ تركيات مسلمات وسلِّمنَ كلهنَّ لرؤساء الدين اوارسلن الى بيوت اقاربهنَّ او اصدقائهنَّ او سلِّمنَ لعنايتهم · وانقذ ٩٥ فتاة من البغاء وجعلن تحت عناية جمعياتٍ خيرية مختلفة · وشكي على ٧٤ من المتجرين بالرقيق الابيض في خلال السنة فنُفي ٥٢ منهم وهذا افضل مما حدث سنة ١٩١٢ اذ شكي على ٨١ فلم ينفَ منهم من القطر سوى ٢١ ·واهم ما فعلهُ البوليس من حيث محاكمة تجار الرقيق الابيض انهُ حاكم تاجراً مشهوراً في كل البلدان وهو مالطي من التبعة الانكليزية فحكم عليهِ بالسجن تسعة اشهر والاشغال الشاقَّة وغرِّم عشرين جنيهاً والمصاريف وان يقدم ٢٠٠ جنيه ضمانًا حين خروجهِ من

السجن ٠ وقد كان لهذا الحكم تأثير كبير في تجار الرقيق ٠ وحوكم سبعة غيرهُ فحكم بسجنهم ولا تزال ثلاث قضايا تحت المحاكمة

٣٦ — الحج

ابتدأ موسم الحج في اوائل يوليو فذهب ١٣٦٦٧ من الحجاج المصريين الى الاماكن المقدسة مقابل ١٣٠٠٠ سنة ١٩١٢ وكان عدد الحجاج الاجانب ٢٢٠٦٦ اجتاز القنال ١٧١٩٥ منهم وسار ٤٨٧١ الى الاماكن المقدسة من السويس و بورت سعيد وفي الرابع من نوفمبر اعلن مجلس الكورنتينا الدولي ان الحج ملوَّث بسبب ظهور الوباء فاتخذ رجال الحكومة الاجراءات العادية في هذه الحال فمرَّ في الطور ٢٦٣٨٩ حاجًّا وهم راجعون الى بيوتهم ٠ ودخل المستشفى هناك ٧١٦ حاجًّا ٣٩٥ منهم مصريون و ٣٢١ اجانب وتوفي من الحجاج المصريين ٥٢ ومن غيرهم ٦٥ ٠ وهو اقل عدد بلغتهُ الوفيات حتى الآن على ما هو مذكور ٠ وقد قلَّ عدد الوفيات ٥٠ في المئة في السنوات العشر الاخيرة و ينسب ذلك الى تحسين المحلات التي ينزل الحجاج فيها والى طريقة العلاج الجديدة التي تعالج بها الدوسنطاريا . وأُعلن انتهاء الحج في ١٣ يناير الماضي ٠ والاساليب التي استعملت سنة ١٩١٢ لراحة الحجاج وتقليل نفقاتهم استعملت ايضاً في السنة الماضية فوفت بالمراد ٠ ورضيت شركة البواخر الخديوية ان بعض موظفي الحكومة الذين يذهبون الى الحج على بواخرها يكونون بمثابة مفتشين في تلك البواخر ليقرروا لاولياء الامر عمَّا يرونهُ من معاملة الحجاج ٠ فجاءت تقاريرهم موجبة للرضا ٠ وقد زيد التسهيل على الحجاج باصدار تذاكر سفر للذهاب والاياب لكل المسافة التي يسيرونها

الباب الرابع

في الصحة العمومية

٣٧ المستشفيات والصيدليات

في القطر المصري ٢٢ مستشفى عمومي تتولى ادارتها مصلحة الصحة العمومية ويظهر من الجدول التالي عمل هذه المستشفيات سنة ١٩١٣ مقابلاً بعملها سنة ١٩١٢

	١٩١٢	١٩١٣	الزيادة او النقصان
عدد المستشفيات	٢٢	٢٢	٠٠
عدد الاسرة فيها	٢٣٢٦	٢٤٠٩	+ ٨٣
المرضى الداخليون	٤٠٤٦٠	٤٢٧٩٤	+ ٢٣٣٤
المرضى الاختياريون	١٧٠٣٩	١٧٦٥٢	+ ٦١٣
ايام المعالجة	٦١٤٩٢١	٦٢٧٨١٣	+ ١٢٨٩٢
مرضى خارجيون جدد	١٩٢٢٢٧	٢٠٧٨٨٢	+ ١٥٦٥٥
مشاهدات المرضى الخارجيين	٤٢٤٧٠٧	٤١٧٨٤٥	— ٠٦٨٦٢

وعينت ممرضات من الراهبات الفرنسويات في مستشفيات بورت سعيد واسيوط واصوان فوفى تعيينهنّ بالغرض المطلوب . وفي النيّة تعيين مثلهنّ في مستشفيات اخرى سنة ١٩١٤

ويبنى الآن مستشفى في قنا يسع ٥٢ سريراً ويراد انشاء مستشفى مثلهُ في دمياط . واضيف الى مستشفى الاسكندرية بناء يسع ٨٠ سريراً ومسكن للمرضات . وشُرع في مستشفى للامراض المعدية في الزقازيق يسع ١٨ سريراً

وسيوضع جهاز اشعة رنتجن سنة ١٩١٤ في مستشفى الاسكندرية ومستشفى اسيوط حيث اطباء هذين المستشفيين تمرنوا على استعمالها

ويبلغ عدد الصيدليات التابعة لمصلحة الصحة ٤٥ ويعالج الفقراء فيها مجانًا ويسعفون بالوسائل العلاجية . وبلغ عدد المرضى الذين عولجوا سنة ١٩١٣ مجانًا ٤٠٢٨١ مقابل ٣١٩٤٦ سنة ١٩١٢ فالزيادة ٨٣٣٥ والمراكز التي لا مستشفيات فيها للحكومة يجهَّز اطباء الصحة فيها بكثير من الادوية البسيطة وغيارات الاسعاف الطبيّة لكي يستطيعوا ان يعالجوا الفقراء مجانًا

الرمد

في اماكن مختلفة من البلاد الآن ١١ مستشفى خاصًّا بالرمد وفيها ايضًا اربعة لم يتم بناؤُها واثنان موضوعان في اماكن وقتية والجملة ١٧ سبعة منها انشئت في السنتين الاخيرتين . وشفي ٢٥٠٠٠ سنة ١٩١٣ واما الذين فحصوا وعولجوا فكان عددهم اكثر من ذلك كثيراً . وعملت

٣٠٠٠٠ عملية اكثرها في الصغار لاجل التراخوما ومنع نمو الشعر داخل الجفن الذي كثيراً ما ينتج عن هذا المرض . وتقدّم للمعالجة في هذه المستشفيات ٩٠٠٠ من العمي والعور . وكان نصف الذين عولجوا من الذين سنهم اقل من ٢٠ سنة

ومنذ ست سنوات الى الآن وعيون التلامذة في مدرسة طنطا تفحص للبحث فيها عن التراخوما ومعالجتها فكانت النتيجة ان الحوادث التي يشتد فيها هذا المرض حتى يصير شديد العدوى نقصت من ٤٣ في المئة الى ١٠ في المئة . وسيعمل بهذا الفحص والعلاج في المدارس الابتدائية في كل مدينة فيها مستشفى رمدي للحكومة وذلك من اول السنة المدرسيّة التالية . ويفحص ايضاً تلامذة مدارس الاطفال في تلك المدن . وينظر في طريقة لمعالجة الاطفال المصابين بالرمد

٣٨ — الجنون

بلغ عدد الاسرة الآن في مستشفى المجانين (بيمارستان) بالعباسية ١١٥٠ وفي مستشفى الخانقه ٤٠٠ والجملة ١٥٥٠ . والحاجة ماسة لزيادة الاسرة بسبب الزيادة السريعة في السنين الاخيرة في معدل الذين يدخلون المستشفى . وينظر الان في زيادة الف سرير الى مستشفى الخانقة. وقد نتج عن اتساع محلات المجانين تحسّن واضح جداً في الاحصاءات المتعلقة بالجنون فثبت ان الوسائل التي اتخذتها ادارة معالجة المجانين منذ عشرين سنة لتحسين حالهم قد أثمرت وجاءت بنفع كبير لفريق من السكان كان قبلاً مهملاً تمام الاهمال

وأرسل الى هذين المستشفيين سنة ١٩١٣ ٨٧٠ مجنوناً من الذين شُهد رسمياً بجنونهم وعولج في المستشفيات المحلية ٤٦٠ من الذين لم يُشهَد رسمياً بجنونهم معالجة وقتية

واضيف الى المستشفيين طبيب انكليزي وثلاث ممرضات من بيمارستان انكليزي

وعمل حديثاً بعض التغيير في اسلوب معالجة المجانين لزيادة الرفق بهم فكانت النتيجة حسنة جداً وينظر الآن في اصلاحات أخرى من هذا القبيل

وقد أشرتُ سابقاً الى فصل ادارة الجنون عن مصلحة الصحة العمومية وجعلها مصلحة قائمة برأسها. وسيسنّ قانون للجنون حتى يتيسر بهِ مراقبة الاعمال التابعة لها مراقبة فعلية

٣٩ — التدابير الصحية في البلديات والمدن

زاد اهتمام المجالس البلدية حديثاً بالتدابير الصحية في مدن القطر الكبيرة وقد حاولت

الوصول الى حل مرض لها على اساليب مختلفة. الا ان بعض اعضاء المجالس البلدية والمحلية يرى أن التدابير الصحية من الامور المتعبة التي تقتضي نفقات طائلة فلا يحسن الاقبال عليها الا في المستقبل البعيد . ولا شبهة ان دون اجراء هذه التدابير مصاعب كبيرة ولو كانت المجالس البلدية شديدة الرغبة فيها. والعمل في ذلك جارٍ على هذا الاسلوب

تنشأ المراحيض العمومية الآن بالتدريج في المدن فتمنع ما كان خطراً مستمراً على الصحة العمومية فيها

ولكن لا يزال مجال العمل واسعاً جداً من هذا القبيل لكي يفي بالحاجة ولكي يزول كره الطبقات الواطئة لاستعمال المراحيض

وينظر الآن في اعداد دكرتو جديد لمراقبة الاماكن المضرّة بالصحة ومتى صدر قلّت الصعوبة في التحكم بالمسائل الصحية التي تعرض ولا سيما متى كانت الاماكن ملكاً للاجانب

نعم ان هذه الاماكن كلها بها رخص ولكن الرخص كانت تعطى بسهولة في الزمن الماضي من غير الالتفات الواجب الى اهمية تقييدها بشروط تمنع كونها مصدر خطر على الصحة العمومية

ويرشح الماء الآن لاكثر عواصم المديريات · والتي ليس فيها ماء مرشح بل تستقي من ترعة مجاورة لها أو من النيل حُفظ الماء الذي تستقي منه من الشوائب على قدر الطاقة بجعلها تستقي من اماكن مخصوصة وتعيين اماكن مخصوصة لرسو القوارب ونحوها · وهذا التدبير لا يفي بالغرض تماماً ولكنه اصلح تدبير حيث لا يوجد المال الكافي لاقامة اجهزة غالية نوعاً لترشيح الماء

ورصف شوارع البنادر الكبرى الجاري الآن بسرعة افاد كثيراً في تسهيل تنظيفها وكسح الاقذار منها كما ان انشاء مستودعات النفايات قلل تراكمها في الدور والشوارع وهذه النفايات تُملأ بها البرك التي في جوار البنادر فاذا جرى ردمها بانتظام وغطيت بطبقة من التراب فلا ضرر من ذلك

وحيث وجدت البلديات والمجالس المحلية كان اعضاؤها يميلون الى عدم الاستعانة برأي الخبراء في الاعمال الصحية العادية او في المشروعات الجديدة · ولكن سيزيد مَن ينوب عن رجال الصحة في البلديات فيرجى حينئذٍ ان تتسع الاعمال الصحية حتى يزيد اهتمامها باصلاح البنادر ونزح مجاريها ومراقبتها للاماكن المضرّة بالصحة فيها · وحيث وضع نظام محدود معقول وعُمل بهِ سواء كان في المدن الكبرى او في المدن الصغرى فالنتيجة في اصلاح صحة السكان كانت عظيمة جداً

وقد تضمن العمل الذي تمّ في العام الماضي في المدن ذات البلديات انفاذ جانب من القوانين الخاصة بالامور المذكورة آنفاً

٤٠ — في الحلاقين

ان حلاّق القرية في القطر المصري يشبهُ في حرفتهِ الحلاق الجراح الذي كان في بلاد الانكليز في غابر الزمن فان القانون يخوله ُ ان يطعّم ويختن ويحجم ويضع العلق ويواسي الجراح البسيطة وذلك بعدما يجتاز نوعاً من الامتحان ولكن لا يجوز له ُ ان يصف دواء

وعلى كل حلاّق ان يحضر بعض الدروس مدة ثلاثة اسابيع في مستشفى المديرية ويجتاز الامتحان وينال شهادةً

وتعين مصلحة الصحة حلاقاً في كل قرية نائباً عنها ويسمّى الحلاقون المعينون كذلك بالحلاقين الصحيين ويطلب منهم ما يأتي

التطعيم — كل طفل يجب ان يطعّم في مدة الاشهر الثلاثة الاولى بعد ولادتهِ ما لم يكن مريضاً . ويجب على الحلاق ان يتأكد ان الطفل تطعّم ويجوز ان يطعمهُ حلاق آخر غيرهُ من الذين أُجيز لهم التطعيم

تحقق الوفاة

اعطاء رخصة بالدفن

اعطاء شهادة بالوفاة

التبليغ عن الوفيات التي يشتبه في انها حصلت بمرض معدٍ

التبليغ عن الامراض المشتبه فيها او عن ظهور الامراض المعدية

إعلام طبيب صحة المركز عن الامور المتعلقة بالصحة

واذا كان الحلاق الصحي أميّاً لا يستطيع القراءة والكتابة ناب عنهُ في القيد صرّاف البلد

وابتدأ سنة ١٩١٢ العمل بمشروع من مقتضاه تمرين رجال قادرين على القراءة والكتابة ومدربين على الاسعاف في الحوادث . وقد استمرّ هذا العمل بنجاح ويسمّى الرجال الذين تمرّنوا كذلك حلاقي الاسعاف الصحي

ويتمرّن حلاّق الاسعاف الصحي في المستشفى مدة ثلاثة أشهر يقوم في خلالها بما يلزم من الاعمال للمرضى الذين في المستشفى والذين يحضرون العيادة الطبية تحت مراقبة طبيب المستشفى وذلك بدلاً من تمرّن الحلاّق الاعتيادي الذي يقوم بحضور الخطب مدة ثلاثة

اسابيع كما تقدَّم . وتقدَّم الخطب لحلاقي الاسعاف الصحي حسب بروجرام وضعته مصلحة الصحة . وحيث يوجد مستشفى رمدي يدرِّب طبيبهُ هؤلاء الحلاقين تدريباً خصوصياً وحينما يتم تمرينهم يمتحنون ويكتب على شهادة الفائزين منهم انهم تمرَّنوا على الاسعاف الطبي

وقد بلغ عدد الرجال الذين اجتازوا الامتحان ٢٥٣ سنة ١٩١٣ وبلغ عدد كل الذين اجتازوا الامتحان ٣٨٩ حتى آخر سنة ١٩١٣ . وأعطي اكثرهم صناديق فيها لوازم الاسعاف الطبي وبعض الادوية البسيطة لكي يستعملوها لاهل قراهم وتعليمات مطبوعة في كيفية استعمالها وأعطوا أيضاً دفاتر يومية ليقيدوا فيها كل الحوادث التي يشاهدونها ويذكروا الاسعاف الذي استعملوهُ

وبعض هؤلاء الحلاقين استفادوا جداً من التمرُّن ويستطيعون ان يجتازوا الامتحان بنجاح تام

ويختلف عدد الحوادث التي يراها الحلاقون اختلافاً كبيراً حسب كبر القرية وموقعها من البلاد وحالة الحلاق نفسه . مثال ذلك انه يظهر من القوائم التي وردت من الدقهلية والشرقية ان حلاقاً في قرية من هذه القرى ابتدأ عملهُ في أغسطس سنة ١٩١٢ فشاهد حادثة واحدة من حوادث الرمد وثلاث حوادث عادية وارسل حادثتين الى الطبيب الصحي فبلغت الحوادث كلها ستاً الى آخر سنة ١٩١٣ . وحلاقاً آخر في قرية أخرى شاهد ٢٥٦ حادثة من حوادث الرمد و٣٣٤ من الحوادث العادية وارسل ٣ حوادث الى الطيب الصحي فجملة ما شاهده ٥٨٧ حادثة في أقل من مدة الحلاق الاول

ويرجى انهُ مع الزمن يبدل كل الحلاقين الصحيين القدماء الذين لم يتعلموا بحلاقين متمرنين جيداً من حلاقي الاسعاف الصحي

٤١ — معهد البحث الميجيني

كان أكثر اشتغال هذا المعهد في العام الماضي بتشخيص الامراض المعدية والوافدة وفي قسمه الكيماوي بتحليل الطعام والماء والعقاقير والادوية . وقد زاد عملهُ زيادة مستمرة في السنوات الاخيرة ولم يقم بها في العام الماضي الا بصعوبة لما اعترضهُ من اعمال البناء المختلفة : ولهذا السبب عينه كان بحثهُ العلمي المبتكر محدوداً ومع ذلك استطاع ان يوالي البحث في بعض المواضيع التي شرع في البحث فيها من قبلُ وان يطرق مواضيع جديدة

وقد اضطر اثنان من رجالهِ ان يخصصوا اكثر وقتهم لمباحث متعلقة بلجنة طاعون

المواشي وادّى هذا العمل الى نتائج مهمة جداً لها شأن عملي كبير . ويعدّ الآن تقرير مفصل عن ذلك . من المسائل الباقية تحت البحث اكتشاف طريقة لاتقاء صدمة حمى تكساس بعد التقليح المزدوج في طاعون المواشي

وجرى البحث في حقيقة الدسنطاريا التي تحدث في القطر المصري . ومن المحتمل ان يؤدي هذا البحث الى تغيير في الآراء المتبعة حتى الآن من حيث سبب هـذا المرض . ويرجى بنوع خاص ايضاح بعض الانواع من وفيات الاطفال التي هي من اهم المسائل الصحية في هذا القطر

والحميات الملارية قليلة في مصر وأكثر ما يرى منها الحمى المثلثة الخفيفة ولـكن يحسن ان تكتشف مصادر العدى بهذهِ الحمى . وقد شوهد في ضواحي القاهرة في العام الماضي حوادث كثيرة متفرقة من الحمى المثلثة البسيطة. وامتحن فعل بعض المواد الـكيماوية المختلفة في قتل عُوَم الناموس التي تكون في الماء. وابتدأت التجارب لاكتشاف اصلح أنواع السمك لاستئصال هذهِ العوم

وانتهى بحث البكتيريولوجي الذي كان يبحث خصوصاً في سبب انتشار الطاعون وانتقالهِ في الاماكن الموبوءة.وتم عملهُ ويعدّ الآن تقرير عنه. والنتائج العمومية لا تزال كما هي في اماكن اخرى اي ان للجرذان وبراغيثها شأناً كبيراً في نقل الطاعون الدبلي وانهُ لا بدَّ من ايجاد طرق مناسبة لاستئصال الجرذان وبراغيثها . ومن المعلوم ان الامل ضعيف بايجاد طريقة الآن لاستئصال الجرذان ولذلك يلزم قتل البراغيث لانها الناقل الحقيقي للعدوى من الجرذ الى الانسان. والبحث جار في هذه المسألة الآن

واهم اعمال المعهد الهيجيني مراقبة مياه القاهرة ومدن الارياف وسيناط ذلك ببكتيريولوجي خصوصي سنة ١٩١٤

ومن المسائل التي يبحث فيها الآن مسألة تجهيز مدن الارياف الـكبيرة بمجارٍ تفي بنزحها . ويلزم لهذا البحث تجارب كثيرة سيقوم بها رجال المعهد الهيجيني

وقد وضعت قواعد لمعرفة الجيد من لبن الجواميس وستوضع قواعد مثلها للبن البقر لكي تمكن مراقبة اللبن مراقبة كافية . واكتشف في القسم البكتيريولوجي طريقة للتمييز بين لبن الجواميس ولبن البقر وسيكون لها فائدة كبيرة في منع الغش.ويلزم ان تراقب الاطعمة مراقبة وافية في القطر المصري ولذلك ستوضع قواعد لانواع الاطعمة المختلفة ولـكن المراقبة الـكافية يلزم لها قوانين ترجع اليها

الباب السابع

في الحقانية

٤٢ — المحاكم الاهلية

حدث تغيير عظيم في السنة الماضية في عدد المحاكم الاهلية وتوزيعها فانشئت محكمة كلية جديدة في المنصورة لراحة المتقاضين والحق بها بعض المحاكم الجزئية التي فصلت عن محكمتي الزقازيق وطنطا الكليتين . وأنشئت محكمة جزئية جديدة في الاسكندرية واخرى في القاهرة لتخفيف الضغط عن محاكم تينك المدينتين

وستفتح محكمتان اخريان في القاهرة قريباً واستبدلت مأمورية طوخ القضائية بمحكمة جزئية ونتج عن انشاء محاكم الاخطاط في سنة ١٩١٢ وما تلاهُ من اعمال التشريع الاخرى انشاء ٢٨ محكمة جزئية جديدة و١٩٩ محكمة من محاكم الاخطاط في السنة الماضية . وقد سبق لي ان قلت في الكلام على مشروع محاكم الاخطاط الذي وصفتهُ في تقريري الماضي انها ستأخذ اختصاص المحاكم المركزية واقول الآن ان جانباً من هذه المحاكم الغي . وقلت ايضاً ان جانباً من سلطة المحاكم المركزية سيرد الى قضاة المحاكم الجزئية وكان قد اخذ منهم قبلاً وقد كان ذلك سبب زيادة المحاكم الجزئية التي تقدم الكلام فيها

فاصبح عدد المحاكم في القطر المصري الآن كما يلي

٨ محاكم كلية
٩٠ محكمة جزئية
٢٨ محكمة مركزية (للجرائم الصغيرة في المحافظات فقط)
٢٣٥ محكمة من محاكم الاخطاط

(١) المحاكم المدنية

وفي الجداول التالية بيان اعمال هذه المحاكم في سنة ١٩١٢ — ١٩١٣ القضائية مقابلاً مع اعمالها في سنة ١٩١١ — ١٩١٢ القضائية

(١) — قضايا جديدة

	١٩١١ — ١٩١٢	١٩١٢ — ١٩١٣
محكمة الاستئناف	١٣٨٣	١٣٠٧
المحاكم الكلية		
(ا) استئنافي	٤١٤٣	٣٧٧٧
(ب) ابتدائي	٦٦٥٩	٧٢٠٧
المحاكم الجزئية	١٧١٧٦٩	٢٠٦٨٩٢
المحاكم المركزية	٢٤١٤٧	١١٩٢٨
محاكم الاخطاط	٩٩٥٣	٢٥١٢٣٦
المجموع	٢١٨٠٥٤	٤٨٢٣٤٧

(٢) قضايا انتهت

	١٩١١ — ١٩١٢	١٩١٢ — ١٩١٣
محكمة الاستئناف	١٣٤٧	١١٦٦
المحاكم الكلية		
(ا) استئنافي	٤٤٠٨	٣٥٣١
(ب) ابتدائي	٦٥٠٤	٦٥٦٤
المحاكم الجزئية	١٦٧٥٣٤	٢٠٧٣١٢
محاكم المراكز	٢٤٣٢٦	٩٩٥٦
محاكم الاخطاط	٧٧٧٢	٢١٦٤٨٧
المجموع	٢١١٨٩١	٤٤٥٠١٦

(٣) قضايا باقية (في آخر السنة القضائية)

	١٩١١—١٩١٢	١٩١٢—١٩١٣
محكمة الاستئناف	١٠٩٧	١١٩٥
المحاكم الكلية		
(ا) استئنافي	١٦٨٦	١٨٢٨
(ب) ابتدائي	٢٥٦٤	٢٩٨٠
المحاكم الجزئية	٢٦٢٥٦	٢٢٥٩٢
محاكم المراكز	١٦١٧	—
محاكم الاخطاط	١٣٧٢	١٤٦٧٦
المجموع	٣٤٥٩٢	٤٣٢٧١

واذا استثنينا قضايا الاستئناف فان عدد القضايا المدنية الجديدة زاد زيادة عامة على عددها في السنة السابقة وقد نقص عدد القضايا في المحاكم المركزية بسبب الغاء هذه المحاكم في المديريات بعد تعميم محاكم الاخطاط في انحاء القطر المصري في شهر فبراير سنة ١٩١٣ وقد احيلت القضايا المدنية كلها الآن الى المحاكم الجزئية ومحاكم الاخطاط

وزاد عدد القضايا في محاكم الاخطاط زيادة عظيمة سببها زيادة عدد هذه المحاكم حتى صار ٢٣٥ بعد ما كان ٣٦ ويرى من الجداول المتقدمة ان متوسط نصيب كل محكمة من هذه المحاكم من القضايا نحو ١٠٧٠ قضية

وزاد عدد القضايا الباقية الا في المحاكم الجزئية حيث زادت الهمة في انجاز العمل فكانت النتيجة مما يبعث على الرضى والارتياح

(٢) المحاكم الجنائية

أدرجت احصاءات الجرائم لسنة ١٩١٣ في هذا التقرير في الباب الخاص باعمال نظارة الداخلية وقد نقص مجموع الجنح نقصاً قليلاً لاول مرة منذ عدة سنوات (فصار ٩٢٩٣٨ وكان ٩٣٧٤٣) وهذا النقص على قلته يبعث على الرضى والارتياح ولكن عند انعام النظر يتضح ان الفرق ناشىء بالاكثر عن نقص القضايا المتعلقة بالطاعون البقري ودودة القطن فان

عدد هذه القضايا يتوقف على مبلغ انتشار هاتين الضريبتين في اثناء السنة. اما الجنح الخطيرة التي تؤثر مباشرة في الامن العام فلا دليل يدل على تحسن ما فيها ولكن في جرائم التزوير واتلاف المحصولات نقصاً يبعث على الرضى

وفي الجدول التالي احصاء للجرائم الكبرى مقابلة مع جرائم سنة ١٩١١ — ١٩١٢ القضائية

الجرائم	١٩١١ — ١٩١٢	١٩١٢ — ١٩١٣
السرقات	٢٧٧٧٦	٣١٢٨٨
التزوير	٤٤٨	٤٠٣
النصب	٨٣٦	١٠٠٣
خيانة الامانة	٢٢٥٨	٣٠٩٣
سم المواشي	٣٧٨	٤٨٦
اتلاف المحصولات	٣٠٢٠	٢٨٧٣

واحصاء السرقات في هذا البيان يشمل جميع السرقات التي ليست جنائية فهو لا يقابل الاحصاء المدرج في تقرير السنة الماضية حيث ذكر عدد محاكمات السرقة المهمة فقط

٤٣ — المحاكم المختلطة

لا تزال الزيادة في الاعمال المدنية والتجارية في هذه المحاكم مطردة كما حدث في السنة الماضية وفي الجدول التالي مقابلة بين ما تم في السنتين القضائيتين الماضيتين

	١٩١١ — ١٢	١٩١٢ — ١٣
قضايا باقية في أول السنة	٧٠٨٠	٦٦٨٩
قضايا جديدة	٢٤٢٥٠	٢٦٨٧٦
المجموع	٣١٣٣٠	٣٣٥٦٥
قضايا انتهت	٢٤٦٤١	٢٦٩٥٨
قضايا باقية في آخر السنة	٦٦٨٩	٦٦٠٧

فيرى من هذا الاحصـاء ان عدد القضايا الجديدة زاد ولـكن معظم الزيادة واقع في قضايا المحاكم الجزئية وهي قضايا ليست بذات اهمية . اما عدد القضايا المدنية فيكاد يكون على حالهِ واما القضايا التجارية فنقص عددها قليلاً ومن دواعي الرضى والارتياح ان المحاكم تمكنت من تحمل الزيادة في اعمالها بزيادة عدد القضايا التي انهت فيها

ونقص عدد التفاليس في السنة الماضية فبلغ ٣٨٠ مقابل ٥٧٣ في السنة السابقة ولـكن النائب العمومي لدى المحاكم المختلطة لا يعدُّ هذا النقص دليلاً على تحسن الحال بل يعزوهُ الى رسوم التعريفة الجديدة التي تقضي بايداع ١٢ ج٠م عند طلب افلاس تاجر ويحتمل ان هذا القيد ادى الى منع تقديم الطلبات الباطلة او التي يقصد بها مجرّد التشفي

وتقدم ١٣٧ طلباً للصلح الاحتياطي مع الدائنين في اثناء السنة فلم يقبل منها سوى ٩١ مقابل ١١٩ من ١٨٥ في سنة ١٩١٢ وقد شكت الصحف من طريقة انفاذ قانون الافلاس بوجه عام في المحاكم المختلطة وكثر التنديد في بعض الدوائر بقانون الصلح الاحتياطي بموافقة المحاكم بحجة ان الآداب التجارية في هذا القطر لا تسوغ منح سلطة غير مقيدة بقانون كالذي يمنحها الشارع الآن ولـكن هذه الحجة تنحرف كثيراً الى التطير والتشاؤم فالغاء مبدإٍ شائع في معظم قوانين بلدان أوربا يكون تقهقراً ليس في الحجج التي تقدمت ضدهُ ما يسوغهُ في نظري . وعلاج هذه الحال انما يكون بان يتعاون الدائنون والمحاكم على التشديد في انفاذ القانون الموجود . واني اقتبس في هذا المقام ما ذكرهُ المستشـار القضائي في تقريرهِ الاخير في هذا الشأن واقوال النائب العمومي التي نقلها المستشار : —

« واني ألفت الانظار خاصة الى ما جاء في مذكرة النائب العمومي من الملاحظات من التفاليس والصلح الاحتياطي التي كثر كلام الصحف المحلية عنها أخيراً . اما عن الافلاس بوجه عام فيرى النائب العمومي من المهم ان يأخذ التجار مزيد الحيطة والحذر في سبيل الحصول على معلومات صادقة بشأن يسار وسمعة الذين يتعاملون معهم بمبالغ كبيرة على الحساب اذ يظهر ان التهاون في هذا الامر بالغ حده في هذه البلاد عادة . ويقترح فوق ذلك ان نقرر هنا الطرق التي نجحت في بعض البلاد الاخرى والغرض منها اتخاذ التدابير السريعة لتصفية مراكز التجار الذين يتذرون بطريق البروتستو لعدم قيامهـم بدفع ما عليهـم من الكمبيالات وهي اقتراحات جديرة بالعناية وسينظر فيها

« اما عن احكام القانون بشأن الصلح الاحتياطي التي وجهت الصحف اليها اخيراً سهام

النقد المر فقد اصاب النائب العمومي كل الاصابة اذ اشار الى ان المساوىء التي عظمت الشكوى منها ترجع بالاكثر الى تفريط الدائنين انفسهم وقلة اكتراثهم وكثيراً ما تكررت الاشارة الى هذا الامر من قبل ٠ اذ لا يخفى ان الصلح لابد ان توافق عليه غالبية الدائنين وأن لا تقل الديون المطلوبة لهذه الغالبية عن ثلاثة ارباع مجموع الديون كلها ٠ وزيادة على ذلك فان الضمانات التي يطلب من المدين تقديمها للوفاء بتعهداته متروك امر تقدير نوعها وكفايتها للغرماء ٠ فكل التبعة تقريباً في قبول او رفض الصلح ملقاة على عاتق الغرماء انفسهم ٠ فاذا قبلوا مع ذلك صلحاً في احوال لا تسوغ التساهل او لا تتفق مع الشروط التي وضعها القانون فليس من العدل ان تنسب المساوىء الناجمة عن هذا القبول الى نقص في القانون او الى عيب في المبدإ ذاته ٠ لأن مبدأ الصلح الاحتياطي مستحب بل وضروري ليتمكن المدينون الذين خانهم الحظ رغم ظهارة ذمتهم من الخلاص مما يجره عليهم الحكم بالافلاس من الشدة البالغة والعار الكبير ٠ وهذا المبدأ موجود في جميع الشرائع الحديثة تقريباً وان اختلف في شكله بعض الاختلاف ٠ ومن الواجب بداهة على الدائنين عامة ثم على المحاكم بعد ذلك أن يقفوا حائلاً في سبيل بعض افراد الغرماء الذين قد تدفعهم عوامل المنفعة الشخصية الى الافراط في العمل بهذا النظام المبني على فكرة الانسانية لان هذا الافراط مناف للآداب العامة وضار بما للتجارة المحلية من طيب السمعة »

٤٤ — التشريع

(أ) التشريع الاهلي

كانت اعمال التشريع المتعلقة مباشرة بنظارة الحقانية في السنة الماضية اقل جداً منها في السنوات السابقة ولم يستطع مجلس شورى القوانين النظر في كثير من مشروعات القوانين فستعرض على الجمعية التشريعية الجديدة التي حلت محلّ ذلك المجلس. ولم يحن الوقت للاشارة بالتفصيل الى هذه المشروعات التي هي عرضة للتنقيح والتعديل كما لا يخفى ولكني اقتبس البيان الموجز التالي من تقرير المستشار القضائي السنوي للدلالة على ماهيتها بالاجمال فقد قال المستشار « وهذه المشروعات تتعلق بتعديلات ادخلت على قانون العقوبات وباعادة النظر في قضايا الجنايات وتوسيع اختصاص المحاكم الجزئية وتعديل قانون تحقيق الجنايات وقانون انشاء محاكم الجنايات تعديلاً يراد به وضع حد لما كثر وقوعهُ من الخلاف في الاختصاص بين القاضي الجزئي وقاضي الاحالة وهناك ايضاً مشروع قانون يحتوي على ١٤٠

مادة يشمل احكام الوصاية والقوامة والغيبة ومعهُ مشروع قانون آخر منفذ لهُ وقد وضع هذا القانون اجابة للشكوى المتوالية من سير المجالس الحسبية الموجودة الآن فقرَّ القرار على ان تشرف المحاكم الاهلية على ما يجريهِ الاوصياء والقوام والوكلاء في ما يعهد فيهِ اليهم مع عدم المساس باحكام قانون الاحوال الشخصية الساري على ذوي الشأن في هذه الاحوال»

وقد أُدخل في السنة الماضية بعض التعديلات على قانون انشاء محاكم الاخطاط سنة ١٩١٢ ويقضي أول هذه التعديلات بزيادة عدد تلك المحاكم زيادة كبيرة. ولما وضع مشروع قانون محاكم الاخطاط لم يرَ من اللازم انشاء هذه المحاكم في بنادر المراكز لوجود قاضٍ فني في كل منها وهو القاضي الجزئي ولكن الاختبار في اعمال محاكم الاخطاط أظهر ان عدد القضايا التي تمَّ فيها الصلح بواسطة محاكم الاخطاط خفف عبء العمل كثيراً عن المحاكم الجزئية فعدل القانون الاصلي بانشاء ٧٧ محكمة جديدة في بنادر المراكز ولم يعد القاضي الجزئي يجلس وحده في محل المركز

واستبدلت لائحة الاجراءات الموقتة لمحاكم الاخطاط بلائحة اخرى صدر بها قانون جديد فجعلت الاجراءات الجديدة في غاية البساطة · وهي تقضي بحضور الخصوم انفسهم امام المحكمة ولا تجوز الانابة الا في احوال استثنائية ولا يقبل المحامون في هذه المحاكم وتكون المرافعة شفاهية ولا تقبل مذكرات مكتوبة ولا يجوز كذلك قبول خبراء المحاكم الاهلية في محاكم الاخطاط وقد ابطل حق الطعن في الاحكام الغيابية ووضع في القانون ضمان كافٍ فاذا غاب المدعي عليهِ في الجلسة الاولى تؤجل القضية و يعلن بالحضور الى جلسة اخرى ونيط تنفيذ احكام محاكم الاخطاط بالعمد و بسطت الاجراءات المتعلقة بالتنفيذ على المنقولات والمزروعات والحجز على ما للمدين عند الغير واذا لم يدفع المحكوم عليهِ الغرامة يجوز تنفيذها بحبسهِ مدة اقصاها اربعة ايام بدلاً من ٢٤ ساعة كما في القانون الاصلي

وصدر قانون ثالث بتنقيص رسوم محاكم الاخطاط فتعفى الدعاوى التي لا تجاوز ١٠٠ غرش من الرسوم تماماً وقد ادى تخفيض الرسوم الى قيمتها الزهيدة الحالية الى الاقبال على هذه المحاكم الجديدة

وصدر قانون آخر يجيز جعل جميع انواع العقود المتعلقة بعقار او منقول تحت مراقبة محاكم الاخطاط حيث يكون سجل خاص يسجل العقد فيهِ بلا رسم · وينتج عن السير بمقتضى القواعد المطلوبة ان عبء الاثبات يقع على من ينازع في صحة العقد وقد جعل ذلك اختيارياً اجابة لطلب مجلس شورى القوانين ولكن الجمهور لم يقبل كثيراً على استعمالهِ

(٢) — التشريع المختلط

اشرت في السنة الماضية الى مسألة اصلاح الاجراءات في المحاكم المختلطة وقلت ان في معرض النظر مشروعاً يقضي بادخال بعض التعديل فهذا المشروع صار الآن قانوناً وفي ما يلي بيان موجز لاهم التعديلات التي ادخلت بهِ

(١) ابطال المعارضة في الاحكام الغيابية لعدم تقديم الدفاع واستبدال ذلك بالطريقة المتبعة في المحاكم الاهلية فقد اظهر الاختبار انها وافية بالمرام

وسيحرم ذلك المدينين مما اعتادوهُ بكثرة في الماضي من مماطلة الدائنين ومحاولة الحيلولة دون حصولهم على حكم قاطع

فوافقت الجمعية التشريعية المختلطة على مبدإ هذا التعديل ولكنها رأت ان تنفيذهُ بشدة يجب ان يعدل بنصوص المواد ٥٦ و١٢٤ و١٢٩ بمعنى انهُ يصح ان يكون الحكم غير قابل للمعارضة اذا حضر المدعى عليهِ الجلسة الاولى بطلب تأجيل ولم يحضر الجلسات التالية او ابى تقديم دفاعهِ

والغرض من المواد ٥٣ و٥٥ و٥٧ التي وضعت بناء على اقتراح رجال المحاماة هو وضع نظام لاطلاع الخصوم على المذكرات المكتوبة وغيرها من الاوراق والمستندات يكون اوفى واشد احكاماً من النظام السابق مع اجتناب الافراط في جعل القيود جامدة ففضلت الجمعية ان يترك الامر لتصرف رؤساء الدوائر وفطنتهم على وضع نظام دقيق

والاعتراض على هذه النصوص هو ان العقاب المنصوص عليهِ في المادة ٥٥ اختياري للمحكمة ولذلك يخشى ان يجد القضاة صعوبة في انفاذ هذه الاحكام الجديدة

(٢) اقترحت الحكومة الغاء حق تجريح الشهود بتاتاً وجعل اجراءات المحاكم المختلطة من هذا القبيل مماثلة لاجراءات المحاكم الاهلية ومشابهة لمعظم النظامات الاوربية الحديثة ولكن الجمعية التشريعية لم ترضَ الاَّ بادخال تعديلات خفيفة فألغت الفرق بين التجريح والاعتراض وسمحت بان الشاهد الذي حصل تجريح في شهادتهِ تسمع شهادتهُ على سبيل الاستدلال من غير ان يحلف اليمين والمرجح ان الاصلاح الاخير عديم الفائدة

(٣) ادخلت التعديلات التالية لتقليل رفع قضايا باطلة لاسترداد المنقولات المحجوز عليها بقصد تأجيل انفاذ الاحكام الخاصة بها وهي:—

(١) أُلغي حق المعارضة في الاحكام التي تصدر في دعاوى الاسترداد

(ب) انقص ميعاد الاستئناف الى عشرة ايام

(ج) اذا قدمت دعوى استرداد لاول مرة يجوز لقاضي الامور المستعجلة ان يأمر بالبيع اذا تبين لهُ ان الغرض من الدعوى مجرد المكيدة وتعطيل سير العدالة واذا رفعت دعوى استرداد مرة ثانية فلا توقف البيع ما لم يأمر القاضي بايقافهِ

(د) اذا استؤنف الحكم وتبين للمحكمة ان فساد الدعوى ظاهر فللمحكمة ان تأمر باجراء البيع بالشروط التي تراها عادلة

(٤) استبدلت النصوص غير الوافية الخاصة بتقدير قيمة الدعاوى بنظام جديد وضوع على مثال النصوص الواردة في قانون المرافعات الاهلي

(٥) جعلت مصروفات الخبراء تحت مراقبة المحكمة وذلك منعاً للعادة غير المحمودة وهي ان يطلب الخبراء من الخصوم دفع مبالغ من المال مقدماً لسد مصروفاتهم

(٦) اصلاحات أخرى صغيرة الشأن لتسهيل العمل وازالة العوائق في سبيل الاجراءات وهي

(ا) زيدت الاحوال التي تنفذ فيها الاحكام موقتاً

(ب) على المحاكم ان تضرب اجلاً معيناً لاتمام الاجراءات التمهيدية

(ج) انقصت المواعيد المقررة للمسافات ويجوز انقاصها فوق ذلك بامر من القاضي

(د) مصاريف الاجراءات التي يتخذها احد الخصوم بدون ان يكون لها لزوم مثل مصاريف الحكم الغيابي تكون على هذا الخصم ولو كسب دعواهُ

(ه) يبتدئ ميعاد الاستئناف من تاريخ اعلان الحكم للفريقين

واقترحت الحكومة توسيع اختصاص المحاكم الجزئية في المواد العقارية ولكن الجمعية التشريعية لم توافق على هذا الاصلاح

وانما تيسر ادخال هذه الاصلاحات في اجراءات المحاكم المختلطة بعد ايجاد اداة تشريعية جديدة ولكن يظهر ان الجمعية التشريعية لا تميل كثيراً الى احداث تغيير كبير الشأن في الاجراءات الحالية

وقد رأت نظارة الحقانية وجوب درس ما يمكن ادخالهُ من الاصلاح في الاجراءات درساً دقيقاً منظماً فعينت اخيراً لجنة فنية مهمتها الحالية وضع قانون مرافعات جديد للمحاكم الاهلية فاذا نجحت هذه اللجنة في عملها فالمأمول ان المرافعات المختلطة تستفيد منهُ فيما بعد

اذ ان بعض اعضاء اللجنة كانوا في ما مضى قضاة في المحاكم المختلطة فهم عالمون حق العلم بالعيوب التي تكثر منها الشكوى في الوقت الحاضر

٤٥ — مدرسة الحقوق

ذكرت في تقريري الماضي ان مدرسة الحقوق الحقت بنظارة الحقانية وعقب ذلك تعيين المستر شلدن آموس الذي كان مستشاراً في محكمة الاستئناف الاهلية مديراً للمدرسة خلفاً للمستر هل الذي اختير لمنصب رئيس مفتشي المحاكم الاهلية وقد نجح المستر هل مدة تقلده منصب ادارة المدرسة في ترقية التدريس وتحسين النظام في المدرسة والمأمول ان التقدم يظل مطرداً في عهد خلفه الذي دلت اعماله على انه متشرع وقد غيَّر وبدَّل في بيان الدروس في السنة الماضية بقصد تعزيز التعليم العملي في القوانين ولي امل بان ذلك يؤدي الى تخريج متخرجين مصريين واقفين تمام الوقوف على المبادئ القانونية وصالحين لأن يقوموا حق القيام باعمال المحاماة والقضاء

ولا يقتصر عدد المتخرجين المتعلمين في مدرسة الحقوق على جميع الذين ينالون شهادة الحقوق بل يجب ان يضمّ اليه التلامذة الخارجون الذين يقبلون في الامتحان السنوي من غير ان يدرسوا في المدرسة وكذلك طالبو شهادة المعادلة من الذين درسوا الحقوق في غير المدرسة فانهم ينالون شهادة المعادلة اذا جازوا امتحاناً خصوصياً في بعض المواضيع ذات الشأن المحلي وكان عدد الاولين في السنة الماضية ٨ وعدد الآخرين ١٠ وعدد متخرجي المدرسة الذين نالوا شهادتها ٥٧ وقد شهد الممتحنون بقلة معارف الطلبة الخارجين الذين تقدموا للامتحان النهائي عن السنوات الاربع وسقط ٥٠ في المئة من ١٢٤ طالباً خارجاً تقدموا للامتحانات المختلفة . ولا يستغرب ذلك فان جانباً كبيراً منهم كانوا طلبة في مدرسة الحقوق واضطروا الى مغادرتها بسبب توالي سقوطهم في الامتحانات . ولا يخفى ان الامتحان في ذاته ليس سوى طريقة غير وافية للوقوف على معرفة الطالب وعلمه وان جانباً كبيراً من الطلبة الخارجين كتّاب في دواوين الحكومة فليس من مصلحة وظائفهم ان يشغلوا اوقاتهم في محاولة اجتياز امتحان نجاحهم فيه قليل . وعلاوة على ذلك فقد اشتدّ الزحام في صناعة المحاماة ولذلك يرجح ان يكون من الصواب تضييق التسهيل الذي يعطى للطلبة الخارجين الآن بتعيين عدد مرات الامتحان التي يسمح بها لطالب الامتحان منهم كما هي الحال لطلبة المدرسة نفسها

وقد ادخل تغيير في امتحان المعادلة سنة ١٩١٣ لاجل التحقق من كفاءة الطلبة وربما اقتضت الحال ادخال اصلاح آخر من هذا القبيل فان دروس الشريعة الاسلامية لطلبة مدرسة الحقوق تشمل الاحوال الشخصية والمعاملات وجزءًا من قانون الوقف والمرافعات ولكن طلبة المعادلة يمتحنون في الاحوال الشخصية فقط ومع ذلك فشهادة المعادلة تخول اصحابها كل الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها حائزو شهادة الليسانس من متخرجي المدرسة وفي جملتها حق المرافعة امام المحاكم الشرعية فاتقاء لما قد يصيب ارباب القضايا في المحاكم الشرعية من جراء جهل المحامين عنهم اقترح ان يشمل امتحان المعادلة جميع مواد الشريعة الاسلامية الموجودة في بيان مدرسة الحقوق وتدبير كهذا جدير بالقبول

الامضاء : كتشنر

تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية

في السودان سنة ١٩١٣

مرفوع

من الفيكونت كتشنر الى السر ادورد جراي

مصر في ٢٨ مارس سنة ١٩١٤

مولاي

اتشرف بعرض تقريري عن احوال السودان في سنة ١٩١٣

الامضاء : كتشنر

الباب الاول

المقدمة

اهم حوادث السنة في السودان الضمان الرسمي الذي قدمتهُ حكومة جلالة الملك لقرض قدرهُ ٣٠٠٠٠٠٠ ج٠م تنفق في ترقية زراعة القطن في السودان

اما في ما سوى ذلك فقد كانت السنة قليلة الحوادث التي تستحق الذكر فانصرف هم الحكومة بالاكثر الى مشكلة المحافظة على المصالح والخدمات الموجودة اللازمة وابقائها بمنزلتها من الكفاءة في سنة رديئة شح فيها النيل وقلّ المطر ٠ ومن دواعي الارتياح والرضى ان السودان قام بسد نفقاته وظلّ سائراً سيراً مرضيًّا في سبيل الارتقاء والتقدم المعيَّن لهُ بالرغم عن هبوط النيل هبوطاً يقل نظيرهُ وعن عدم هطل المطر في انحائهِ هطلاً منتظماً ويستثنى من حالة الرضى هذه الحد الجنوبي الشرقي من البلاد حيث تجارة السلاح والذخيرة رائجة بين الحبشة وبلاد النوير ٠ والاعتبارات المالية تمنع حكومة السودان من انشاء ادارة وافية في البلاد التي بين خور يابوس وبحيرة رودلف ومن احتلال جبال بوما ٠ نعم ان الحكومة فعلت شيئاً من هذا القبيل بعد الحملة التأديبية التي جردتها على بلاد الانواك في سنة ١٩١٢ فانشأت نقطاً عسكرية في أكوبو وبنجاك وناصر ولكن المشكلة لا تحلّ حلاً مرضيًّا حتى تحتل كل البلاد احتلالاً فعليًّا الى الحدود ٠ ثم ان الحالة السياسية في اديس ابابا وعجز حكومة الحبشة الظاهر عن منع تهريب السلاح من السواحل يزيدان الاضطراب في المقاطعات التي تجاور حدود السودان والتي يظهر انها غير خاضعة تماماً لحكومة الحبشة المركزية وبناء على الاتفاق المبرم مع حكومة اوغندا جرى تحديد الاملاك تحديداً يجعل التخوم وافية في ما يتعلق بتوزيع القبائل

الباب الثاني

في المالية

تأثرت الايرادات في السنة الماضية بسبب قلة المطر في سنتي ١٩١٢ و ١٩١٣ وشح النيل شحاً قليل النظير في سنة ١٩١٣ وما نشأ عن ذلك من كساد التجارة ولكن بالرغم عن معاكسة الاحوال فان احصاءات الجمارك تدلُّ على زيادة الواردات ما عدا النقود وبضائع الترانسيت فقد بلغت قيمتها ٢١٠٩٧٧٦ ج٠م في سنة ١٩١٣ وكانت ١٩٦٧٤٢٩ ج٠م في سنة ١٩١٢ اما الصادرات فنقصت قيمتها وبلغت ١١٨٥١٨٦ ج٠م وكانت ١٣٧٣١١٩ ج م ولكن هذا النقص يكاد يكون كلهُ ناشئاً عن هبوط اسعار الصمغ ونقص مواسم الحبوب . ففي الجهات الشمالية ولاسيما مديريتي دنقلة وحلفا توالى شح النيل حتى كان هبوطهُ الغريب في سنة ١٩١٣ فاثر ذلك في رفاهة الاهلين وادي الى كساد التجارة . وقد جبي معظم الضرائب بلا مشقة ولكن قلة المطر في مديريتي النيل الازرق والنيل الابيض اضطرت الوطنيين الى اخذ مواشيهم الى الجنوب انتجاعاً للمرعى فتأخرت جباية عوائد الحيوانات . وقد اثر هبوط النيل في جباية الضرائب في الشمال ايضاً والمأمول ان انشاء نظام الري الذي سيشرع فيهِ قريباً يحول دون وقوع مثل ذلك في المستقبل فلا يبقى الوطنيون تحت رحمة الاحوال الجوية غير الملائمة

ولم تقفل حسابات سنة ١٩١٣ بعد ولكن يقدر ان النتيجة ستكون كما يلي

	ج م
الايرادات	١٦٤٤٠٠٠
المصروفات	١٦١٥٠٠٠
زيادة الايرادات على المصروفات	٢٩٠٠٠

وفي الجدول التالي بيان الايرادات من ابواب الايراد الكبرى في السنتين الماضيتين . وارقام سنة ١٩١٢ هي ما تحصل فعلاً اما ارقام سنة ١٩١٣ فمبني على تقدير ما سيكون

	١٩١٢	١٩١٣
الايرادات من	ج٠م	ج٠م
المديريات	٤٣٦٥٧٨	٥٠٩٠٠٠
المصالح	٩١٩٠٥٧	١٠٥٤٥٩٠
الخدمات المحلية	١٤٢٨٦٠٥	١٦٦٤٥٧٠

وبلغ ما جبي من اموال الاطيان ٤٥١٠٠٠ ج٠م وكان المقدر لها ٥٣١٠٠٠ ج٠م فالعجز ٨٠٠٠٠ ج٠م وسببهُ المتأخرات التي كانت باقية في آخر السنة واعفاء بعض الاطيان من الضريبة اما اموال العشور فزادت في معظم الانحاء بالرغم عن قلة المطر

وكان عبء الاموال المقررة في ما مضى واقعاً على الزراع واصحاب الاطيان والمواشي ولكن الحكومة سنت في سنة ١٩١٣ قانوناً يقضي بفرض ضريبة على ارباح التجار وتكون بالنسبة الى تلك الارباح

ويقدر مجموع الايرادات من المصالح بنحو ١٠٥٤٠٠٠ ج٠م وكان المقدَّر لها في الميزانية ١٠٦٠٢٠٠ ج٠م فالعجز ٦٢٠٠ ج٠م

وفي الجدول التالي بيان ايرادات المصالح ذات الايراد في السنتين الماضيتين

	١٩١٢	١٩١٣
	ج٠م	ج٠م
الجمارك	٩٣٧٦١	١٨٦٧٦٠
الوابورات	١٧٣٤٤٢	١٤٨٨٤٠
البوستة والتلغرافات	٦٢٤٢١	٦٣٢٠٠
سكك الحديد	٥٠٥٣٠٠	٥٥٣٢٥٠

والزيادة العظيمة في ايرادات الجمارك ناشئة عن الاتفاق الذي بين الحكومة المصرية وحكومة السودان وبموجبهِ تدفع الحكومة المصرية الى السودان الرسوم التي تتقاضاها في الموانىء المصرية على البضائع الواردة الى السودان والصادرة منهُ وكان المقدَّر لايرادات الجمارك في الميزانية ١٧٧٥٠٠ ج٠م فزاد المتحصل المنتظر ٩٢٦٠ ج٠م٠ ومعظم النقص في ايرادات مصلحة الوابورات ناشىء عن نقل الوابورات بين حلفا والشلال الى مصلحة سكة الحديد والحاقها بها وهذه الوابورات تصل بين سكة الحديد المصرية وسكة الحديد السودانية وعلاوة على ذلك فقد نقصت ايرادات مصلحة الوابورات بسبب الكساد العام في التجارة

وكان رصيد المال الاحتياطي الذي لم تفتح عليهِ اعتمادات ١٢٩٣٨٢ ج٠م في ٣١ دسمبر ١٩١٢ والاعتمادات التي فتحت عليهِ ١١٩٣٨٢ ج٠م فاذا اضيف الرصيد بعد ذلك الى الايرادات المختلفة التي تضم اليهِ كان مجموع الباقي من المال الاحتياطي نحو ٦٥٠٠٠ ج٠م في ١ يناير ١٩١٤

ميزانية سنة ١٩١٤

قرّ القرار على تغيير شكل الميزانية في هذه السنة وعلى عدم درج ارقام المصالح المحلية في المديريات وذلك بسبب سن قانون الضرائب المحلية وهو يسوغ انشاء البنادر والنواحي في المديريات ودرج ايرادات ومصروفات كل بندر او ناحية على حدة وعليه فالارقام الخاصة بالايرادات والمصروفات المحلية لا تدرج في المستقبل في الميزانية العمومية بل يكون لها ميزانية قائمة بذاتها

وكان المقدر للايرادات والمصروفات ما عدا المصالح المحلية في المديريات ١٥٤٧٣٠٠ ج٠م

وفي الجدول التالي بيان المقدر للايرادات والمصروفات في سنة ١٩١٤ مقابلاً مع سنة ١٩١٣ مع حذف المصالح المحلية في المديريات في الحالين

		١٩١٤	١٩١٣
الايرادات		ج٠م	ج٠م
	المديريات	٥١٩٠٠٠	٤٨٧٠٠٠
	المصالح	١١٢٥٠٠٠	١٠٦٠٢٠٠
	المجموع	١٦٤٤٠٠٠	١٥٤٧٢٠٠
المصروفات		ج٠م	ج م
	المديريات	٣٨٥ ٣٢٨	٣٧١ ١٧٩
	المصالح	١ ٢٥٨ ٦٧٢	١ ١٧٦ ٠٢١
	المجموع	١ ٦٤٤ ٠٠٠	١ ٥٤٧ ٢٠٠

فالايرادات والمصروفات تفوق المقدّر لها في سنة ١٩١٣ بمبلغ ٩٦٠٠٠ ج ٠ م

و يقدّر ان معظم الزيادة في ايرادات المديريات سيكون من باب اموال العشور وباب عوائد الحيوانات

الباب الثالث

في المواصلات

سكك الحديد

في الجدول التالي بيان المصروفات والايرادات في سنتي ١٩١٢ و ١٩١٣

السنة	جملة الايرادات	مصروفات التشغيل	الربح	نسبة المصروفات الى الايرادات في المئة
	ج٠م	ج٠م	ج٠م	
١٩١٢	٥٠٩٦٢٩	٣٧٥٨٧٦	١٣٣٧٥٣	٧٣٫٧
١٩١٣	٥١٦٨٧٦	٣٩٦٤٩٦	١٢٠٣٨٠	٧٦٫٧

وكان نقص الارباح منتظراً بسبب زيادة المصروفات في تجديد الخطوط وسواها ولكن الربح في سنة ١٩١٣ فاق ما قدر لهُ في ميزانية تلك السنة بالرغم عن ارتفاع الاسعار ولاسيما اسعار الفحم والحديد ونقص صادرات الصمغ ٠ وليس لدى مصلحة سكة الحديد الآن خطوط جديدة ولكن الهمة مبذولة في جمع المهمات القديمة من الخطوط الموجودة لاجل مد خط فرعي الى طوكر

وكان فيضان الابحر والانهر في الصيف اوطأ من المنسوب المعتاد في ذلك الفصل فكان فصل الملاحة فيها اقصر من المعتاد ولكن ايرادات وابورات الخرطوم بلغت المقدر لها وسيتجاوز الايراد من نقل البضائع والمتاجر الايراد من هذا الباب في السنة السابقة بمبلغ ٥٠٠٠ ج٠م وقد سدَّ الايراد من تأجير الوابورات للسياح ومحبي الصيد والقنص ومن الاتجار مع الحبشة في جمبيلة ومن تحسن اعمال البوستة ما نشأ من الخسارة بوطوء فيضان بحر الجور وقصر فصل الملاحة في النيل الازرق بحيث زاد المقدر لهُ في الميزانية ٣٠٠٠ ج٠م وتحول اتجاه مجرى تجارة الصمغ من كردوفان فصار هذا الصمغ ينقل بسكة الحديد رأساً

واذكر في هذا المقام انهم اكتشفوا مجرى للماء بين بحر الجور وبحر لول ومتى تدبر المال اللازم فيحسن فتح هذا المجرى تماماً وتطهير بحر الغزال ليتيسر الوصول الى الجزء الغربي من مديرية بحر الغزال

وقد اثبت التوغل في داخلية البلاد شدة الحاجة الى وابورات لا تغطس كثيراً في الماء وتسهل ادارتها وتسييرها للملاحة في فروع النيل الصغرى وسيمتحنون لهذا الغرض وابوراً خفيفاً يسيره محرك يدور بالزيت الخام

الطرق والآبار

ظلت جميع طرق المواصلات الموجودة مفتوحة وفتح ما طوله ٢١٠ كيلو مترات من الطرق الجديدة واستمر العمال في حفر الآبار في مديريتي كردوفان وكسله وحفر ٥٣ بئراً جديدة اخرى في انحاء مختلفة واقيم كبري معلق من الصلب طوله ١٣٠ قدماً على نهر باروكلا بقرب جبيلة

البوستة والتلغراف

زادت الايرادات ١٨٥٣ ج٠م والمصروفات ٤٧٨١ ج٠م وتدل الاحصاءات على ان عدد الرسائل زاد زيادة قليلة ولكن عدد الطرود والحوالات نقص والسبب في نقص الحوالات فتح فرع للبنك الاهلي المصري في الابيض

والعمل جارٍ في تدبير اسلاك التلغراف الاضافية بين الخرطوم والاتبره وود مدني وسيؤدي ذلك الى تخفيف الزحام على خطين يكثر ارسال التلغرافات بهما وقد شرع ايضاً في تجديد خط الصحراء بين بربر وسواكن وحالة الاسلاك بالاجمال حسنة بقدر ما ينتظر اذا اعتبرنا التلف الذي تتعرض له بالنار ومن الحيوانات البرية والقرضة (النمل الابيض) واعتداء الوطنيين

صناديق التوفير

اذن في انشاء صناديق التوفير في ٢٨ مايو وفتحت فروع لها في الخرطوم وسواها في اكتوبر ولكن لم يكثر ايداع الدراهم فيها الا في مديرية دنقلة فظهر جلياً ان لا بدَّ من انقضاء زمن حتى يستطيع السودانيون ان يقدروا مزايا هذه الصناديق حق قدرها

الباب الرابع

في الزراعة والري

الري

كان فيضان سنة ١٩١٣ اوطأ فيضان عرف منذ اكثر من مئة سنة فكان منسوب النيل في كل مديرية دنقله اوطأ من متوسط السنوات الاخيرة بمترين مع ان هذا المتوسط كان واطئاً ايضاً فنشأ عن ذلك ان حياض تلك المديرية لم ترو قط

وقد اعدّ مشروع كامل لارواء جزء من ارض الجزيرة وهو يشمل انشاء سد على النيل الازرق في مكوار الواقعة على بعد ٨ كيلو مترات الى جنوب سنار ومد ترعة طولها نحو ٧٠ كيلو متراً وحفر الترع الفرعية التي تستمد المـاء منها وقد اخذوا يسبرون غور الارض في المكان المعين للسد للوقوف على افضل مكان لانشاء فم الترعة . وقـد تمت اعمال المساحة والبحث في حوض النيل الابيض لتحويله الى مصرف لمـاء الفيضان وخزان للماء بانشاء سد عند جبل اوليا وقد اخذوا « قطاعات » لوادي النيل على ابعاد مختلفة بين جبل اوليا وملاكال وسبروا غور الارض في المحل الذي اقترح بناء السد فيه . ودار العمل في طوكر لابراز المشروع الذي يمكن من التحكم بماء خور بركة فان النقص العظيم في الاراضي التي زرعت في طوكر بسبب قلة الماء اظهر لزوم هذا المشروع . وقـد اسفر الري في كسله بواسطة سدود وقناطر نهر القاش عن نتيجة تبعث على الرضى والارتياح

الاراضي وتسجيلها وتسويتها

انصرف همّ مصلحة الاراضي بالاجمال الى الامور المتعلقة باراضي المدن والبنادر وتقدموا تقدماً يذكر في التدابير التي اتخذوها لتسوية الاراضي وترقية حالها في اهم بنادر البلاد ولا سيما الابيض والنهود وطوكر . اما في الاطيان الزراعية فقد كانت الصفقات قليلة وعديمة الاهمية ولكن الحكومة باعت مساحات صغيرة وكان تأجير اراضي الحكومة الزراعية كالمعتاد في كل سـنة . ومنحت الحكومة بضعة امتيازات في الاراضي البعيدة عن النيل واخصها امتياز باستخراج الملح في رأس روايا وامتياز بالبحث عن الماء واخراجه بالآبار الارتوازية بين النيل الازرق والاتبرة لري الاراضي التي يمكن زرعها في تلك الجهات

وقد تمت تسوية ملكية الاطيان وتسجيلها في مركز القطينة من اعمال الجزيرة وتم ايضاً تسجيل عقود الاراضي في بندر الابيض وتكاد تكون الدعاوي المتعلقة بملكية الاراضي معدومة في المراكز التي تم فيها اعمال المسح وتسوية الملكية

الزراعة

زادت مساحة الاطيان المزروعة زيادة تبعث على الرضى ومعظم هذه الزيادة ناشيء عن جودة الامطار في كردوفان · وفي الجدول التالي بيان مساحة الاطيان التي زرعت في سنة ١٩١١ وسنة ١٩١٢ وسنة ١٩١٣

	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣
	فدان	فدان	فدان
اراض تروى بالآلات			
من الانهر	١١٦٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
اراض تروى رياً طبيعياً			
(١) بفيضان الانهر او ارتفاعها	١٢٩٠٠٠	١٥٧٠٠٠	١٢٣٠٠٠
(٢) بالمطر	١٤٥٨٠٠٠	١٦٦٠٠٠٠	٢٠٥٠٠٠٠
المجموع	١٧٠٣٠٠٠	١٩٣٧٠٠٠	٢٣٠٣٠٠٠

وقد كان التفاوت كالمعتاد على أشده في محصولات الذرة والدخن والحبوب التي يعول السودانيون عليها في طعامهم

ومن بواعث الرضى اتساع نطاق زراعة السمسم والفول السوداني والذرة الشامية والقمح. اما النقص في مساحة الاطيان التي تزرع قطناً فناشيء كله من أسباب جوية وليس عن عدم مبالاة الوطنيين الذين ظهرت فيهم دلائل الاهتمام الشديدة بجميع انواع الزراعات

وقد فاقت نتائج زراعة السنة الثانية في حقل التجارب الزراعية في الطيبة نتائج السنة الاولى وبلغ متوسط محصول القطن من الفدان الواحد في مساحة اكبر من مساحة المزروع في السنة الاولى ٦ر٥ القنطار في عام ١٩١٢ — ١٩١٣ وكان المتوسط ٣ر٥

القنطار في عام ١٩١١ — ١٩١٢ ورتبة القطن عالية وبما ان مدة الامتحان انتهت فقد نيطت ادارة هذا الحقل بشركة « سودان بلانتاشنس سنديكات » على قاعدة تجارية .
واظهرت نتيجة الموسم في طوكر مرة اخرى صحة السياسة التي جرت الحكومة عليها في في مسألة الاطيان التي تزرع قطناً في طوكر وقد تحسنت طرق الزراعة هناك وجني القطن تحسناً بيناً فزاد متوسط المحصول وعلت الاسعار ثم ان بيع القطن بالمزاد العلني بعد فحصه وتبويبه بواسطة الخبيرين الذين عينتهم الحكومة كفل للمزارعين الحصول على الثمن العادل لقطنهم

ارتياد المجهولات والمساحة

التقدم في هذا الباب مطرد بالاجمال وقد سهل العمل جداً باستخدام الوطنيين في الاعمال الطبوغرافية وأوشكوا ان يكملوا خريطة السودان العامة الجديدة بمقاس ١/٣٠٠٠٠٠٠ وستصدر في الربيع

الغابات

والنجاح مستمر في توسيع نطاق غابات الصمغ في كردوفان ووقايتها وهو من أشد الاعمال اهمية ومن بواعث الرضى ان الوطنيين انفسهم اخذوا يقدرون مساعي الحكومة في ترقية هذا العمل الذي له علاقة شديدة بخيرهم ورفاهيتهم وقد غرسوا ٢٠٠٠٠ شجرة لستك اخرى في صاوليل علاوة على ما كان مغروساً فيها وعدده ٦٥٠٠٠ شجرة من لستك سيارا وقد زادت الايرادات ٧١٢٣ ج. م في الاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩١٣ وبلغ مجموع الايرادات في تلك المدة ٩٢٢٣٧ ج. م

وقاية الصيد

يستفاد من احصاءات الصيد الى تاريخ كتابة هذا التقرير ان عدد الحيوانات التي اصطيدت بلغ ١٩٠٣ منها ٩٦٨ اصطادها السياح والزائرون و٩٣٥ اصطادها حاملو رخص الموظفين وقد كانت نتيجة السنة الماضية حسنة . ويفهم من الروايات والاخبار ان حيوانات الصيد اخذت تقل في كردوفان واعالي النيل ويعلل هذا النقص في كردوفان بزيادة الاسلحة النارية التي وقعت في ايدي الوطنيين لسوء الحظ

الباب الخامس

في الاشغال العمومية

كانت الاموال المعينة للاشغال العمومية كما يلي

	ج · م
(ا) الميزانية العادية للاشغال العمومية	٥٤٤٦١
(ب) الاعتماد الخصوصي للمباني الجديدة في اشغال سنة ١٩١٣	٢٥٠٠٠
(ج) اعمال شتى	١٠١٥

وعلاوة على ما تقدم فقد بقي للصرف في سنة ١٩١٣ البواقي الآتية من الاعتمادات سابقة وهي

	ج · م
رصيد الاعتمادات الخصوصية للمباني الجديدة (١٩٠٨ و ١٩٠٩)	٢٨٥٦
« الاعتماد الخصوصي للمباني الجديدة سنة ١٩١٠	٣٧٣٨
« « « « « ١٩١١	١٩٠٨٧
« « « « « ١٩١٢	٢٠٨٧٥

وقد قامت مصلحة الاشغال العمومية كالعادة باعمال مختلفة اخذت الاموال اللازمة لها من المصالح المحلية في المديريات وقد تقدموا تقدماً مرضياً في الاعمال الجديدة ولا سيما في المديريات الجنوبية ولا يزال التنوير الكهربائي وتوزيع ماء الشرب بالانانيب في مدينة الخرطوم على ما يرام وكذلك طلبات حقل التجارب الزراعية في الطيبة بالجزيرة وقد نيطت ادارتها بمصلحة الاشغال العمومية

مدينة بورت سودان وميناؤها

اكملوا نصب الآلات الرافعة الاضافية على مدخل السفن في الحوض وصار في الطاقة رفع السفن التي يبلغ وزنها ٨٠٠ طن وحالة الارصفة وطرق الونشات ومخازن الجمارك والمكاتب على ما يرام ولكن الحاجة شديدة الى مشروع جلب الماء وتوزيعه بطريقة منتظمة دائمة

الباب السادس

في التعليم

لم يقع تغيير مهم في هذه المصلحة والعمل جارٍ في انفاذ بيان سنة ١٩٠٦ على قدر ماتسمح بهِ الحالة المالية ولا تزال مدرسة الهندسة ومدرسة المعلمين والقضاة تؤديان عملهما المفيد والمدارس الابتدائية العالية مملوءة كلها بالطلبة ولدى معظمها طلبات عديدة للدخول فيها ولكني لا ارى وجوباً لزيادة عدد هذه المدارس وافضّل ان تخص الاموال التي يمكن تدبيرها بنشر التعليم الصناعي والفني والاولي

الآثار القديمة

لا يزال الباحثون يلقون نجاحاً في بحثهم في الاطلال القديمة فقد تمكنت البعثة الاميركية في كرمه في المدة الاخيرة التي اشتغلت فيها من كشف الردم عن موقع مهم للامبراطورية الوسطى واسفر عمل اربع سنوات متوالية في مروي عن العثور على خرائب عديدة مهمة وحصرت بعثة اكسفورد عملها في جوار مروي بدنقله فأخذت تبحث وتحقق في مدفن وهيكل هناك يظهر انهما كانا خزانتين ملكيتين في العصر الاثيوبي واستمر المستر ولكم في اعمال الحفر في سنار فكشف الردم عن عدد كبير من القبور القديمة

الباب السابع

في الحقانية

حكمت المحاكم غير الايجازية بادانة ١٦٩٧ نفساً مقابل ١٥٤٧ نفساً في السنة السابقة. وحكمت المحاكم الايجازية بادانة ١٦١٦٤ نفساً مقابل ١٧٦٤٧ نفساً ومع ان جرائم العنف والاكراه لا تزال على حالها فقد زادت جرائم الاعتداء على المال زيادة كبيرة والمرجح ان السبب الاكبر في هذه الزيادة تحسن طرق الضبط واشتداد الميل الى ابلاغ الجرائم للحكومة. ومما يؤثر ذكرهُ هنا ان الجرائم قليلة شمالي الخرطوم . ومن الامور التي تستحق الذكر

هذه السنة ورود عدة قضايا من كسله تختص باقتناء السلاح بغير رخصة وخرق حرمة قانون وقاية الصيد

وقد زاد عدد القضايا المدنية زيادة كبيرة فبلغ في الاثني عشر شهراً ١٥٠٤١ مقابل ١١٩٥٠

التشريع

لم يصدر سوى اربعة قوانين في اثناء السنة وهي

(١) قانون ضريبة التجار

(٢) قانون تصدير الحيوانات وتوريدها

(٣) قانون مساحة مدينة الخرطوم

(٤) قانون الجمارك

المحاكم الشرعية

بلغ عدد القضايا الجديدة في اثناء السنة ١٠٤٥٥ قضية يقابلها ٩٤٧٥ قضية في السنة السابقة ومع كثرة الاعمال فالمحاكم تنظر في القضايا من غير ابطاء يذكر وقد بلغت من الكفاءة شأواً بعيداً والفضل في بلوغها هـذه المنزلة عائد الى التعليم والتمرين في مدرسة القضاة بكلية غردون التي يؤخذ موظفو المحاكم الشرعية منها الآن والى همة قاضي القضاة وفطنتهِ وكفاءتهِ

ونقص عدد عقود الزواج وزادت نسبة الطلاق وقد يعلل ذلك بان الناس ليسوا في اليسر الذي كانوا فيهِ منذ بضع سنوات

الباب الثامن

في الادارة

السجون

زاد عدد الذين سجنوا لجرائم خطيرة وعدد الذين سجنوا في سجون الضابطيات وزاد عدد ذوي السوابق والصبيان الذين ادخلوا الى الاصلاحية وقد كان سلوك المسجونين بالاجمال حسناً والتقارير الطبية تشهد بجودة التدابير الصحية في السجون

البوليس

يبلغ عدد رجال البوليس الملكي الراكب الآن ١٢٣٥ والمشاة ٢٧٠٠ ولا تلقى الحكومة صعوبة في تجنيدهم ويكادون يكونون كلهم من الاماكن التي يخدمون فيها ويستفاد من التقارير الواردة عن جهادية بحر الغزال ان في تلك المديرية فصيلة من الرجال المدربين يحسنون العمل المطلوب منهم في البلاد المتوحشة التي يقومون بواجباتهم فيها

الرق

ان التدابير والاحتياطات التي اتخذتها الحكومة جعلت النخاسة مستحيلة وقد وقع بضع حوادث في السنة الماضية وقلت حوادث محاولة تهريب الرقيق من الحبشة والحدود الجنوبية الغربية وسواها وتقع حوادث خطف من حين الى آخر ولكن المنوط بهم منع الرق يهتمون بامرها وفي الغالب تكلل مساعيهم بالنجاح

الباب التاسع

في الصحة العمومية

سلمت البلاد في السنة الماضية من الاوبئة الخطرة وقلت الاصابات بحمى الملاريا بسبب قلة الامطار وزيادة الاهتمام بمقاومتها. والمأمول ان نشر قوانين الري في قانون الصحة العمومية يؤدي الى تحسين الحالة الصحية في معظم الاراضي التي تروى وقد دلت حالة بعض المزارع ولاسيما مزرعة التجارب التي للحكومة في شمبات على ان من المستطاع ري الاراضي من غير ان يكثر البعوض وتنتشر الملاريا

ولا يزال مرض النوم منتشراً في مقاطعة نهر ياي وقد عثروا على اصابات به في بقاع أوسع من البقاع الاولى في غرب منقلة وغرب بحر الغزال وجاءت الانباء بأنهُ منتشر في الكنغو غربي طنبره والى الجنوب الغربي منها ويخشى من ظهور هذا المرض في طنبره قريباً والخطر شديد في الجزء الشمالي من بحر الغزال بسبب دخول اشخاص مصابين بالمرض من غرب منقلة ويقال بالاجمال ان الصحة العمومية في السودان حسنة ويستثنى من ذلك احوال قليلة ولكن وفيات الاطفال لا تزال كثيرة

الطب البيطري والطاعون البقري

لا يزال التقدم مستمراً في تنظيم مصلحة الطب البيطري وقد قسمت اعمالها في اثناء السنة الى اربعة اقسام وهي القسم العام والقسم الخاص بالمساحة والقسم الخاص بالكورنتينات والقسم الخاص بتربية الحيوانات مع ما يتبع هذه الاقسام من المكاتب والاقلام الخاصة بالمخازن والحسابات . وقد تفشت الامراض المعدية ولاسيما طاعون المواشي والالتهاب الرئوي المعدي تفشياً نادر المثيل في الكثرة ولكن النجاح في مكافحة انتشار الاوبئة والامراض بين المواشي زاد ايضاً والظاهر ان الالتهاب الرئوي المعدي انتقل الى مواشي السودان من بلاد دارفور المجاورة فقد عثروا على بؤر لهذا الداء في مواضع شتى من مديريات كردوفان والنيل الابيض والنيل الازرق . ومما يذكر بالارتياح ان المصلحة اكتسبت ثقة الاهالي بنجاح مساعيها في وقاية قطعانهم . وقد نشأ عن غياب موظفي المصلحة عن الخرطوم للتفتيش في المديريات فترات في اعمال التحليل واختصار في التجارب والامتحانات العلمية ولكنهم خطوا خطوة في تنشيط تربية الخيل وعند الحكومة «طلوقة» يمكن للاهالي استخدامهُ مجاناً وقد أُطلق في السنة الماضية ١٩٢ مرة مقابل ٧٦ مرة في سنة ١٩١١

الباب العاشر

في السكان والعمال

لا يزال عدد السكان آخذاً في الزيادة بالنسبة المقررة في المديريات التي يستطاع فيها وضع احصاءات بما يقرب من الضبط ويظهر من دفاتر المواليد والوفيات في البنادر الكبرى ان عدد المواليد من الذكور يزيد كثيراً على عدد المواليد من الاناث ولكن عدد الذكور في مجموع السكان لا يزال اقل من عدد الاناث

وقد جاء فيضان النيل واطئاً والمطر قليلاً عقب سنة لم تكن الاحوال فيها على ما يرام ايضاً فزاد عدد الموجود من العمال على المطلوب اما من حيث الكفاءة فالعامل السوداني ينقصهُ كثير من مزايا جارهِ العامل المصري ومع ان الحكومة لم تعمل اعمالاً كبيرة فقد بلغ مجموع العمال الذين استخدمتهم ٨٢٣٠ عاملاً في شهر فبراير وهو اكبر مجموع عرف منذ انشاء قلم العمال الذي استعان بهِ اصحاب الامتيازات من الاوربيين واصحاب المزارع من المصريين وسواهم

الباب الحادي عشر

في الشؤون العسكرية

الحالة العامة

ظلّت كفاءة الجيش محفوظة ولكن فتح اقسام جديدة زاد التبعة التي على عاتق الجيش وسيؤدي الى توسيع نطاق توزيع الوحدات العسكرية وقد الف بلوكان استوائيان في قسم بحر الغزال فتيسر استرجاع الجنود النظامية من يمبيو وطنبره الى مركز الرئاسة في واو ولكن سلوك بعض قبائل غرب بحر الغزال قضى باقامة فصيلة مؤلفة من بلوك من الاورطة الثانية عشرة السودانية بقيادة ضابط بريطاني في راجا وتتألف الحامية البريطانية في الخرطوم من ستة بلوكات من المشاة وفصيلة من الطبجية مع ما يتبعها وفصيلة من البيادة الراكبة الهجن

وقد كانت صحة الجنود بالاجمال جيدة جداً فنقص عدد الذين دخلوا المستشفى ٤٠٣ عن عددهم في سنة ١٩١٢ وكان متوسط عدد المرضى اليومي اقل ايضاً ولا يخفى ان الجيش يخدم في بلاد تختلف اقسامها اختلافاً كثيراً في الاقليم وهي منتشرة على ثلاثين درجة من العرض الجغرافي فانحصار عدد المرضى في ٧٢ر١ في المئة يعدُّ من اعظم دواعي الرضي والارتياح ٠ وقد انتبهوا الى مسألة ماء الشرب في الخرطوم وستوضع حنفيات ماء الشرب في جميع القشلاقات فيها ٠ وجاء المستشفى الجديد في ام درمان بفوائد عظيمة

الحركات الحربية

سارت الدوريات وجرت حركات حربية صغيرة في المواضع التالية

دنكة اجاك (بحر الغزال) لتأييد سلطة الحكومة ومعاقبة المعتدين على الوطنيين الموالين

على ضفاف نهر الرهد ونهر دندر لمنع تجارة السلاح الخ

في بلاد لاو والزراف (النوير) لجباية الجزية

في الدبة (مديرية دنقلة) لكبح جماح الذين يشنون الغارة في جبل نحل ولمنع تجارة السلاح

في مقاطعة جوير (النوير) لمنع تجارة السلاح

في بلاد الكبابيش لمنع شن الغارات

في جبل دقيق لحدوث اضطراب بين القبائل

في مقاطعة توي (الدنكة) لاخماد الفتن والاضطرابات بين القبائل

الامضاء : كتشنر

فهرست

تقرير مصر

		صفحة
١	المقدمة	٥
	الباب الاول	
	في المالية	
٢	الحالة المالية	٢٩
٣	حسابات سنة ١٩١٣	٣٨
٤	ميزانية سنة ١٩١٤	٤٠
٥	المال الاحتياطي	٤٨
٦	الدين المصري	٤٨
٧	التجارة والجمارك	٤٩
	الواردات	٥٠
	الصادرات	٥٠
	الدخان	٥١
٨	البوستة وصناديق التوفير	٥٢
٩	سكك الحديد والتلغرافات	٥٣
	الباب الثاني	
	في الزراعة	
١٠	كلام عام	٥٦
١١	القطن	٥٨
١٢	السكر والمحصولات الاخرى	٦١
١٣	طاعون الحيوانات والمواشي	٦٣
	الباب الثالث	
	في الاشغال العمومية	
١٤	الري	٦٣
١٥	اعمال جديدة في الري	٦٥
١٦	السكك العمومية	٦٦
١٧	القسم الميكانيكي	٦٧
١٨	المباني الاميرية والكباري	٦٧
١٩	المتحف العربي	٦٨
٢٠	مصلحة الآثار	٦٨
	الباب الرابع	
	في المعارف	
٢١	كلام عام	٦٩
٢٢	التعليم الابتدائي	٧٠
٢٣	التعليم الثانوي	٧١
٢٤	تعليم البنات	٧٤
٢٥	التعليم الزراعي والصناعي	٧٥
٢٦	تعليم المعلمين	٧٨

صفحة

٢٧ مدسة الطب ٧٩
٢٨ التلامذة المصريون في اوروبا ٨٠
٢٩ الكتبخانة الخديوية ٨٠

الباب الخامس

في الداخلية

٣٠ الامن العام ٨١
٣١ الادارة المركزية وادارة البوليس ٨٤
٣٢ مجالس المديريات ٨٦
٣٣ البلديات والمجالس المحلية ٩٠
مدينة القاهرة ٩
بلدية الاسكندرية ٩١
بلدية بورت سعيد ٩٢
٣٤ السجون ٩٢
٣٥ تجارة الرقيق الابيض ٩٣
٣٦ الحج ٩٤

صفحة

الباب السادس

في الصحة العمومية

٣٧ المستشفيات والصيدليات ٩٤
٣٨ الجنون ٩٦
٣٩ التدابير الصحية في البلديات والمدن ٩٦
٤٠ في الحلاقين ٩٨
٤١ معهد البحث الميكروبي ٩٩

الباب السابع

في الحقانية

٤٢ المحاكم الاهلية ١٠١
٤٣ المحاكم المختلطة ١٠٤
٤٤ التشريع ١٠٦
٤٥ مدرسة الحقوق ١١١

تقرير السودان

صفحة

المقدمة ١١٤

الباب الثاني

في المالية

حسابات سنة ١٩١٣ ١١٥
ميزانية سنة ١٩١٤ ١١٧

الباب الثالث

في المواصلات

سكك الحديد ١١٨
الطرق والآبار ١١٩
البوستة والتلغرافات ١١٩
صناديق التوفير ١١٩

الباب الرابع

في الزراعة والري

الري ١٢٠
الاراضي وتسجيلها وتسويتها ١٢٠
الزراعة ١٢١
ارتياد المجهولات ومساحتها ١٢٢
الغابات ١٢٢
وقاية الصيد ١٢٢

صفحة

الباب الخامس

في الاشغال العمومية

الاشغال العمومية ١٢٣
مدينة بورت سودان ١٢٣

الباب السادس

في المعارف

في التعليم ١٢٤
الآثار القديمة ١٢٤

الباب السابع

في القضاء

في الحقانية ١٢٤
التشريع ١٢٥
المحاكم الشرعية ١٢٥

الباب الثامن

في الادارة

السجون ١٢٥
البوليس ١٢٦
الرق ١٢٦

صفحة

الباب التاسع

في الصحة العمومية

الصحة العمومية ١٢٧
الطب البيطري والطاعون البقري ١٢٧

الباب العاشر

في السكان والعمال ١٢٧

صفحة

الباب الحادي عشر

في شؤون عسكرية

في الحالة العمومية ١٢٨
الحركات الحربية ١٢٨


Bibliotheca Alexandrina
0380501